الاثنين 31 كانون الثاني 2022
العدد 4549 السنة السادسة عشرة
lundi 31 Janvier 2022 nº 4549 16ème année

24 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

11,5 مليار دولار
قروض متعثرة

● **توفيق شمبور**
إطار عصري للرقابة
على «المركزي»

● **عبد الحليم فضل الله**
هيمنة النخبة

سقوط أكبر شبكة تجسّس لإسرائيل

العدوّ اخترق المقاومة و«حماس» وفرع المعلومات وسوريا وحراك 17 تشرين
آليّة جديدة للتجنيد والتمويل... والموقوفون والملاحقون من كل المناطق والطوائف

«خطّة التعافي»: جريمة لـ15 سنة مقبلة [8]

(أ ف ب)

قضية اليوم

العدو اخترق المقاومة و«حماس» وفرع المعلومات وسوريا وحراك 17 تشرين

سقوط أكبر شبكة تجسس لإسرائيل

فكّك فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي أكثر من 15 شبكة تجسّس إسرائيلية، كل منها منفصلة عن الأخرى، تنشط على مختلف الأراضي اللبنانية، وصولاً إلى سوريا، في واحدةٍ من أكبر العمليات الأمنية التي نُفّذت منذ عام 2009 الذي سُجّل فيه تهاوي شبكات الموساد الإسرائيلي واحدة تلو الأخرى. العملية الأمنية بدأها فرع المعلومات منذ أربعة أسابيع، بعد التنسيق مع النيابة العامة التمييزية وقيادة قوى الأمن الداخلي. ورغم العدد الكبير المشتبه فيهم بالتعامل مع العدو الإسرائيلي، إلا أنّ ضباط الفرع يتكتّمون، محاولين قدر الإمكان إحاطة العملية بسرية غير مسبوقة عبر الإجابة عن أسئلة المراجعين بشأن أسباب التوقيفات بأنّها حصلت على خلفية ملفات تزوير ومخدرات

الحرب المفتوحة التي تشنّها إسرائيل ضد لبنان توسّعت كثيراً في الأعوام القليلة الماضية. الأزمات الكبيرة التي تواجه البلد، سياسياً واقتصادياً، والهجمة الإعلامية الواسعة ضد المقاومة، والتدخل الخارجي المكثف، وتوسّع عمل المنظمات غير الحكومية الممولة من جهات خارجية، كلها أدّت إلى كشف البلاد أكثر من أي وقت مضى. وزاد من دائرة الضغط الأمني على لبنان، التعاون المستجدّ بين الاستخبارات الإسرائيلية على أنواعها وبين جهات أمنية عربية ودولية.

لا يحيد العدو عن العمل المباشر ضد المقاومة. ولم يعد الأمر مقتصراً على لبنان فقط، بل يشمل كل الساحات التي يعتقد العدو بأن لحزب الله عملاً أو نفوذاً فيها، من لبنان وسوريا وفلسطين إلى العراق واليمن، بالإضافة الى إيران نفسها. وأظهرت معطيات ذات طابع أمني («حساس للغاية») أن أجهزة استخبارات العدو نجحت، خلال العامين الماضيين، في لبنان وسوريا وربما في أماكن أخرى، في تنفيذ مجموعة من العمليات الأمنية اللافتة في نوعية الأهداف وطريقة التنفيذ. ولم يتوقف العدو عن إرسال وحدات من النخبة للقيام بالعمل التنفيذي، إلا أنه لجأ في الوقت نفسه الى فرق أُخضعت لتدريب دقيق قادرة على التكيّف مع العمل في ساحات عربية، على طريقة عمل فرق «المستعربين» في فلسطين المحتلة، مع فارق أساسي يتعلق بطبيعة المهمة.

> آلية جديدة للتجنيد والتمويل... والموقوفون من كل المناطق والطوائف

في مواجهة ما يقوم به العدو، طوّرت المقاومة أساليب الأمن المضاد. ونجحت، في كثير من الأحيان، في توجيه ضربات وقائية، وفي اكتشاف شبكات تجسّس أو عملاء منفردين، ما دفع العدو الى إدخال تعديل جوهري على آلية العمل، مستفيداً إلى حد كبير من التغييرات الكبيرة التي تشهدها ساحات المواجهة، وخصوصاً في لبنان وسوريا.

الى جانب المقاومة، أو بتنسيق غير مباشر معها، تميّز فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي بجهد خاص على جبهة مكافحة التجسس الإسرائيلي. وقد حقّق الفرع، في السنوات الماضية، إنجازات كبيرة صبّت في خدمة هذا الهدف. فتمكّن من الإيقاع بعدد من شبكات التجسس للعدو في مصيدته، وخصوصاً بعد التطور الكبير الذي شهده على الصعيد التقني وفي الاستعلام البشري، بالإضافة الى الخبرة في التحليل والرصد والقيام بمقاطعة المعطيات.

وقد أظهرت السنوات الماضية حرفية استثنائية لدى الفرع، جعلت المريدين والخصوم يثنون على قدرته الفائقة في تحليل جرائم جنائية خلال وقت قصير، وقدرته على تحقيق نتائج دقيقة لا تتعلّق فقط بجرائم تحصل

(هيثم الموسوي)

على الأراضي اللبنانية، بل وأيضاً باعمال تحصل خارج لبنان. ورغم أن الجهات الخارجية لا تعطي فرع المعلومات حقه في مجال مكافحة تهريب البشر والممنوعات، إلا أن الجميع يعرفون أن الفرع كان، ولا يزال، اللاعب الأبرز في ملاحقة ملف تهريب المخدرات، سواء عبر لبنان ومنافذه أو عبر وسائل أخرى، وقد زوّد الفرع عواصم عدة بمعطيات مكّنتها من إحباط عمليات إجرامية خارج لبنان.

قبل خمسة أسابيع تقريباً، أبلغ ضابط متخصص قيادة الفرع عثوره على إشارة تشير إلى عمل ذي بعد أمني. المتابعة اللصيقة للمشتبه فيه، بيّنت وجود صلة واضحة له بالعدو الإسرائيلي. عندها، بدأ الفرع أكبر عملية أمنية في تاريخه ضد التجسس الإسرائيلي، وتمكّن خلال أربعة أسابيع من وضع يده على ملفات تتعلق بالعشرات من المشتبه في تورطهم بمدّ العدو، مباشرة أو بصورة غير مباشرة، وبعلم أو من دون علم مسبق، بمعطيات تتعلّق بأهدافه لا تنحصر فقط بجمع معطيات عن المقاومة ومراكزها، بل بعملية مسح شاملة تشمل أيضاً قوى المقاومة الفلسطينية الموجودة في لبنان، ولا سيما حركة حماس. وقد أظهر التوسع في التحقيقات مفاجآت كثيرة، منها:

أولاً: اكتشف فرع المعلومات وجود اختراق للعدو داخل الفرع نفسه، وفي موقع شديد القرب من قيادته. وتبيّن من التحقيق مع المشتبه فيه أن هدف الاختراق جمع معطيات مما يسمعه بحكم موقعه، وتحديد هويات ضباط في الفرع والأدوار التي يقومون بها.

ثانياً، تبيّن وجود خرق في حزب الله تمثل في تجنيد أحد عناصر «التعبئة في الحزب (وهو من بلدة جنوبية) شارك في مهام في سوريا. وقد أوقف جهاز أمن المقاومة المشتبه فيه، وتبيّن بالتحقيق معه أنه جُنّد بواسطة منظمة ادّعت أنها تعمل لمصلحة الأمم المتحدة، وتقوم بأعمال إحصاء ودراسات واستطلاع رأي.

ثالثاً، اكتشاف مشتبه فيه سوري موجود في دمشق، نسّق جهاز أمن المقاومة مع الأجهزة الأمنية السورية لتوقيفه. وقد أقرّ بأنه كان يعمل على رصد مقارّ مدنية وعسكرية وتجارية، ويوفّر خرائط طرقات ومبان في العاصمة السورية، من دون أن يعرف الهدف من وراء جمع هذه المعلومات.

رابعاً، تبيّن أن العدو تمكّن من اختراق عدد من العاملين في منظمات وجمعيات غير حكومية وتجنيدهم لجمع معطيات عن الوضعين السياسي والاجتماعي، ومعلومات عن عقارات ومنازل في الضاحية الجنوبية وفي الجنوب، إضافة إلى معلومات تقليدية عن مراكز لحزب الله وبعض مراكز الجيش، ومعلومات عن أفراد في حزب الله والاستفسار عن علاقات لأشخاص مع أفراد ومسؤولين في الحزب.

خامساً، اكتشاف وجود عمل مركّز على مجموعات حركة «حماس» في مخيمات لبنان، مع طلب المشغلين رصد قدوم أشخاص فلسطينيين من خارج المخيمات إليها، ورصد بعض الأمكنة التي يمكن أن تكون مخصصة للاستخدام العسكري. ويركّز التحقيق على صلة المشتبه فيهم (تم توقيف أحد المتصلين بـ«حماس») بانفجار مخيم البرج الشمالي في 11 كانون الأول الماضي.

سادساً، بين الموقوفين مهندس اتصالات طُلب من أحدهم التخطيط لتأسيس مراكز اتصالات في بيروت. كما أن هناك شباناً يافعين لا خبرة لهم في أي مجال.

وخلال عملية الرصد والتحقيق، نجح فرع المعلومات في كشف آلية التواصل بين المشتبه فيهم ومشغّليهم وطريقة إيصال الأموال للمجنّدين. وفي التفاصيل، فإن التواصل كان يتم عبر مواقع إلكترونية وغرف دردشة مغلقة، أو عبر اتصالات هاتفية بواسطة خطوط هاتف لبنانية. وبدا من ذلك، أن أجهزة أمن العدو أرادت تفادي تكرار خطأ «الرقم الأمني» الذي كان يُعتمد سابقاً وتم اكتشافه، إذ كان المشغّلون يلجأون الى منح العميل رقماً أجنبياً لاستخدامه في التواصل معهم. وبحسب معلومات «الأخبار»، فإنّ المحققين كشفوا أسلوب عمل جديداً للعدو الإسرائيلي مختلفاً عن السابق. فقد تبيّن أنّ معظم عمليات التجنيد حصلت من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وأنّ دافع عدد من المتورطين كان الحاجة إلى المال بسبب تردي الوضع الاقتصادي، ما مكّن العدو من إغرائهم. وأحياناً، كان المشغّل يطلب معلومات بسيطة على سبيل التجربة لقياس مدى جدية العميل في التعاون.

أما في ما يتعلق بالدفعات المالية، فكانت تسلّم عبر شركات تحويل الأموال (Western Union، OMT...). وكان مصدر الأموال بلدان في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا وآسيا. وتبيّن أن الأموال كانت تُحوّل بمبالغ صغيرة حتى لا تلفت الانتظار، بحيث تصنف في خانة المساعدات التي يرسلها المغتربون اللبنانيون الى ذويهم. كما أن بعض الحوالات كانت ترسل بأسماء أبناء المشغّلين أو أقربائهم من صغار السن. وبيّنت التحقيقات أنّ عدداً من الموقوفين قبضوا تحويلات بمبالغ تراوحت بين 100 دولار و 200 دولار فقط، مقابل إعطاء معلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

عدد الذين خضعوا للتحقيق معهم على مدى الشهر الماضي تجاوز الـ 35 شخصاً، وقد أوقف نحو 20 منهم لدى فرع المعلومات، فيما يوجد موقوف لدى جهاز أمن المقاومة، وموقوف آخر في سوريا. وأطلق سراح من تبيّن أنهم يقومون بأعمال مشابهة لم يثبت أن لها علاقة بالعدو.

الموقوفون توزّعوا على جنسيات لبنانية وفلسطينية وسورية، واللبنانيون منهم من كل الطوائف (سنّة وشيعة ودروز ومسيحيون)، وقد عملوا انطلاقاً من معظم المناطق اللبنانية، من بنت جبيل جنوباً الى طرابلس شمالاً، مروراً بصيدا وبيروت وجبل لبنان وكسروان. وقد أظهرت التحقيقات أن 12 من الموقوفين على الأقل كانوا على علم بأنهم يعملون لمصلحة العدو الإسرائيلي، وأن البقية كانوا يعتقدون بأنهم يعملون لمصلحة مؤسسات دولية أو منظمات غير حكومية. كما تبيّن أن من بين الموقوفين من نجح في نسج علاقات وثيقة مع «بيئة المقاومة»، ما سهّل لهم التحرك في مناطق الجنوب والبقاع والضاحية، كما أن أحدهم عمل حتى توقيفه مع شخصية ببروتية بارزة.

ويفترض في الساعات المقبلة أن يلجأ فرع المعلومات إلى تزويد الجهات القضائية المختصة بمحاضر التحقيقات تمهيداً لاتخاذ القرار بإحالة الموقوفين الى المحكمة العسكرية مع المضبوطات التي تشمل كمية من الأموال.

(الأخبار)

«دروز»

تبيّن أن أحد الموقوفين، وهو من طرابلس، برّر تعامله مع العدوّ بأنه يكره حزب الله «مستعد للقيام بأي شيء ضد الحزب». وقد اعترف بأنه بادر الى الاتصال بالإسرائيليين الذين نقلوه في إحدى المراحل إلى الأردن، حيث خضع لدورات متخصصة ولفحص كشف الكذب، ثم أُخضع لتدريب على استخدام طائرات من دون طيار. وقد زُوّد بإحداها واستخدمها في بعض مهامه.

«كلّن يعني كلّن»

أحد الموقوفين، اسمه الأول سيرجيو، وهو يعمل في واحدة من الجمعيات التي نبتت بعد 17 تشرين 2019، أقرّ بأنه تلقّى تمويلاً لشراء آلاف الكمامات من أجل توزيعها بعد أن يطبع عليها عبارة «كلّن يعني كلّن... نصر الله واحد منن».

شرائح هاتفية في كتاب

أقرّ أحد الموقوفين بأنه، مقابل 300 دولار، خبّأ شرائح هاتفية (Sim cards) في ثقب أحدثه داخل أحد الكتب، قبل أن يشحنه إلى عنوان خارج لبنان بواسطة DHL.

إفادات عقارية وشقق للإيجار

أقر ثلاثة من الموقوفين بأنهم، بناءً على أوامر من مشغّليهم، عملوا على الاستحصال على إفادات عقارية لمعرفة أسماء مالكي عقارات في مناطق مختلفة، كما طلب منهم استئجار شقق في عدد من المناطق وترك مفاتيحها في أمكنة معيّنة.

(أرشيف ـ مروان طحطح)

شبكة صيدا كانت تحضّر لعمل أمني؟

أماك خليك

تضاربت المعلومات حول عدد أفراد شبكة التجسس التي ضبطها فرع المعلومات في صيدا وهوياتهم، لكن الثابت، وفق مصدر أمني، أنهم كانوا يحضّرون لتنفيذ عمل أمني في عاصمة الجنوب.

وبحسب المعلومات، نفذ الفرع في الثامن من كانون الثاني الجاري عمليات دهم في أكثر من منطقة في صيدا وضواحيها، من سيروب إلى شرحبيل. وأوقف عدداً من الأشخاص، من بينهم أ. حنينة الذي أوقف في منزله في صيدا القديمة، وم. عويد (فلسطيني) في شرحبيل، وم. عبد العزيز وشقيقه (فلسطينيان) مع شخص ثالث أوقفوا في سيروب. وتردد معلومات عن توقيف فتاة من ضمن الشبكة، علماً بأن عويد يدير مركز تدريب على التنمية البشرية وينظم دورات لتطوير المهارات في هذا المجال لجمعيات وبلديات.

وفيما نقل الموقوفون إلى مقر فرع المعلومات في بيروت، عمل الأسبوع الماضي على سحب أشرطة كاميرات المراقبة المنتشرة على طول الطرق الرئيسية والفرعية بين دوار مكسر العبد على الأوتوستراد الشرقي عند مدخل صيدا الشمالي وصولاً إلى شرحبيل.

في صيدا القديمة، وقع خبر توقيف أحد شبانها من آل حنينة بتهمة العمالة كالصاعقة على أهاليها. يؤكد كثير من عارفيه أن ما يتهم به «افتراء». أحد جيرانه يجزم بأن التهمة المنسوبة إليه هي تعاطي المخدرات. فيما يقول آخر إن الموقوف «حوّل أموالاً من دون أن يعرف أن عصابة مروجي مخدرات تستخدمه لتحويل أموال لتجار». الوجوه الصفراء والعيون الذابلة ترفض تصديق تهمة العمالة. «تنتشر الحبحبة (تعاطي الحبوب المخدرة) ولا تنتشر العمالة في صيدا» يجزم صاحب إحدى البسطات.

الباب ذو القنطرة المنخفضة يقود إلى منزل حنينة. أرضية اسمنتية غير مبلطة وجدران مزّقتها المياه المتسرّبة والرطوبة تحيل إلى درج طويل في آخر بهو على يمينه غرفة. يشير أحد الأشخاص الى أنه منزل العائلة. غرفة بأرضية اسمنتية مظلمة تملأها رائحة الرطوبة، اجتزئ قسم صغير منها بجدار مستعار، مستحدثاً غرفة نوم للشاب المتهم بالعمالة. شقيقته تشير إلى خزانته، وتقول: «هذه هي ساعات الرولكس وتلك قناني العطور الفاخرة»، في إشارة إلى زجاجة عطر. يستوي والده ببطء بسبب الكيس المثبت على كليته اليسرى. منذ سبع سنوات، مكث الرجل في البيت بعدما أعجزه السرطان والسكري والضغط. بعده بثلاث سنوات، اقترس سرطان الرئة زوجته، ابنه الأصغر تنقّل بين وظائف عدة، في معظمها كان بائعاً في محال البسة. تلك هي المهنة الأخيرة التي ثبت فيها، متنقلاً بين فروع أحد المحال من صيدا إلى صور. «ابني كسائر الشبان في عمره. ينفق أمواله على اللباس والسهر. اقترض من أحد المصارف ليشتري سيارة قبل سنوات. وعندما أقفل المحل حيث يعمل بسبب انتشار فيروس كورونا، اضطر إلى بيعها لينفق من ثمنها». شقيقته تسارع إلى إبراز إيصالات تسديد القيمة الشهرية للقرض وآخرها الشهر الماضي. «العميل يحتاج إلى الاقتراض؟» تساءلت.

> بين الموقوفين مدير مركز لتدريب جمعيات وبلديات على التنمية البشرية

ألا يدفع الطفر إلى الأسوأ؟ «من يلتحق بداعش أو يتعامل مع إسرائيل، يكون قلبه ميت» تقول شقيقة حنينة. أما هو فليس ضيق حاله فقط ما يطمئن عائلته بأنه ليس عميلاً أو إرهابياً، بل إن جبنه أيضاً. «ابني طفران وجبان يخاف من ظله» يجزم الوالد.

أوكلت عائلة حنينة أحد المحامين لمتابعة قضية ابنها. منذ توقيفه في 8 كانون الثاني الجاري، لم يتمكن والده من رؤيته حيث لا يزال محتجزاً في فرع المعلومات في بيروت. سمحوا للعائلة بأن ترسل إليه أغراضاً شخصية. فيما سمحوا له بأن يتصل بهم. «قال لي أنا بريء ومظلوم. لا تصدق شيئاً عني». فيما أصدرت «رابطة آل حنينة» أمس بياناً نفت فيه ما يتداول عن الموقوف «الموجود قيد التحقيق الذي لم ينته بعد».

على الغلاف

موسم هجرة الجهاديين من الشمال

بعيداً عن الشيطنة... هذا ما جنته القيادات

منذ أكثر من عامين، يدور همساً أو في غرف مغلقة حديث عن واقع غير عادي يسود المناخ السياسي في الشمال. وفي كل مرة يُشار فيها الى نشاط متزايد للتنظيمات التكفيرية، يردّ أقطاب القوى السياسية والزعماء بوصف الأمر على أنه محاولة لشيطنة الشمال وأهله. ولدى مواجهتهم بوقائع عن تعبئة وعن رحلات هجرة للقتال، يعزون الأمر الى الفقر والبطالة وإلى التوتر المذهبي والسياسي.

كل قيادات الشمال من دون استثناء، من هم في سدّة الحكم اليوم كرئيس الحكومة نجيب ميقاتي ومن سبقه خصوصاً الرئيس سعد الحريري وتيار المستقبل، الى حشد السياسيين المنتمين الى 14 آذار أو المنضوين حالياً في الحلف الذي تقوده السعودية، ومعهم حشد من المشايخ الذين يعرفون بـ«أهل الدعوة»، يرفضون تحمّل مسؤوليتهم عمّا آلت إليه الأوضاع هناك، ويرفضون الإقرار بهروبهم من الدور التنموي الذي يمكنهم القيام به نظراً الى الإمكانات المالية الهائلة التي يحوزونها بفعل أعمال وأشغال جرى معظمها في لبنان، ويرفضون تقديم حسابات حول مآل المساعدات المالية والمشاريع التي يقول السعوديون، مثلاً، إنهم ارسلوا من أجلها مليارات الدولارات ولم يظهر منها شيء على الأرض. ويرفضون حتى تحمّل المسؤولية في النقاش السياسي عن نتائج «لعبة تحشيد المقاتلين» في الشوارع والأزقة، أو عن تمويل لجمعيات دينية تبيّن أن معظمها كانت مجرد غطاء لتنظيمات تكفيرية تولّت تجنيد مئات الشبان وإرسالهم للقتال في سوريا والعراق أو لمواجهة القوى الأمنية في لبنان.

تغيّرت الأمور مع تراجع حدّة الحرب السورية، فمنذ حسم معركة فجر الجرود عام 2017، لم تسجل الأجهزة الأمنية اللبنانية أي تحرك للمجموعات التكفيرية، إلى أن وقعت حادثة كفتون (الكورة) عام 2020، والتي استُدركت باعتقال مجموعة إرهابية لتواصل من بعدها الخلايا النائمة نومها. وفي عام 2022 اعتقلت استخبارات الجيش اللبناني مجموعتين كبيرتين، الأولى في بلدة عرسال البقاعية ضمّت 18 إرهابياً (12 سورياً وستة لبنانيين)، والمجموعة الثانية في الشمال بعد مقتل المؤهل أول في الجيش أحمد مراد.

المطّلعون في الأجهزة الأمنية يؤكدون أن معظم من خرجوا في مراحل سابقة إلى العراق قتلوا هناك، ولم يعد منهم إلا قلّة قليلة، فيما يخرج من سجن رومية دورياً من ينهون سنوات توقيفهم، من دون أي تعديل في توجهاتهم العقائدية. لا بل يستفيد هؤلاء من وجودهم في السجن لتوسيع دائرة علاقاتهم. وغالباً ما يتوجّه كثيرون منهم، بعد خروجهم من السجن، إلى الشمال (لا طرابلس حصراً) بدل البقاع أو بيروت أو صيدا، بحكم هامش التحرك الأكبر هناك. ومنذ نحو ثلاثة أشهر، وفق المصدر الأمني، بدأ تسجيل حركة انتقال من الشمال باتجاه العراق عبر ثلاثة مسارب: مطار بيروت إلى العراق مباشرة لمن لا شبهات لدى القوى الأمنية حولهم، وعبر مطار بيروت، أيضاً، إلى تركيا ومنها إلى سوريا أو العراق لمن لا يوجد في حقهم منع سفر أو ملاحقة أمنية، وعبر المعابر غير الشرعية إلى سوريا فالعراق، في رحلة شاقة. وهذا ما يصعّب على الأجهزة الأمنية اللبنانية الأربعة تحديد رقم دقيق لعدد الشبان الذين يمكن أن يكونوا قد غادروا لبنان للالتحاق بـ«داعش»، سواء في سوريا أو العراق أو تركيا، مع تأكيد كل هذه الأجهزة عدم وجود حركة تجنيد جدية للمجموعات التكفيرية، على غرار ما حدث بين عامَي 2013 و2015. والواضح أيضاً أن الأجهزة الأمنية اللبنانية لا تعرف، حتى اليوم، ما إذا كان انتقال التكفيريين اللبنانيين إلى العراق هدفه تدريبهم وإعدادهم لاستخدامهم في الداخل اللبنانيّ، أو أن أولوية التنظيم المندثر هي الوقوف على قدميه في العراق مجدداً، ما يعني أن الهدف الأساس لهجرة هؤلاء هو القتال في العراق لا العودة إلى لبنان، علماً بأن أحد الأجهزة الأمنية يتعامل بجدية مع احتمال أن يكون نقل التكفيريين اللبنانيين إلى العراق وقتلهم هناك بوصفهم «دواعش»، من بدايته مخطط أمنيّ مدروس هدفه التخلص من هؤلاء من جهة، والإيحاء بأن هناك من يواصل مقاتلة «داعش» من جهة أخرى، مع العلم بأن الأجهزة الأمنية لا تتعامل بجدية أبداً مع كل ما يسرّب من أسماء وصور وتسجيلات صوتية عن مقتل هذا أو ذاك من التكفيريين، إذ غالباً ما يستخدم التكفيريون هذه الوسائل ليبدأوا حياة «جديدة» بهويات جديدة، وهو ما لا يسمح للقوى الأمنية باعتبارهم قتلى فعلاً قبل الحصول على الجثث أو الأشلاء وإجراء الفحوصات المخبرية اللازمة.

(الأخبار)

«داعش» يعيد بناء هيكليته؟

(أفريه)

رضوان مرتضى

لم يمرّ وقت طويل بين اكتشاف الأجهزة الأمنية أمر مغادرة عشرات الشبان في شمال لبنان للالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبين إعلان مقتل عدة شبان لبنانيين في قصف بغارة جوية نفذها سلاح الجو العراقي في منطقة الحُظيم بمحافظة ديالى. وقد كشفت مديرية الاستخبارات العسكرية في الجيش العراقي أنّ مقاتلي F16 عراقية نفّذت الهجوم في حاوي العظيم على مجموعة مقاتلين من داعش ما أسفر عن سقوط تسعة قتلى. وأعلنت مديرية الاستخبارات على موقعها أن بين القتلى ستة لبنانيين، كاشفة أن الهجوم أتى رداً على هجوم شنّه مسلحو التنظيم على مقر للجيش العراقي في المحافظة الأسبوع الماضي وأسفر عن مقتل ضابط برتبة ملازم وعشرة جنود عراقيين. كذلك تداولت مواقع عراقية خبراً عن مقتل ثلاثة لبنانيين آخرين في عملية عسكرية في منطقة الحسينيات في وادي حوران قبل مدة. وعُرف من بين القتلى اللبنانيين بكر مهدي سيف وأنس أحمد سيف وعمر محمد سيف ويوسف أحمد شخيدم وشقيقه عمر شخيدم. كذلك جرى تداول اسم قتيل سادس يدعى يوسف السيد يُعتقد أنه من بين القتلى الذين سقطوا خلال الهجوم.

> **توقيف مهرّب سوري ساعد عشرين شاباً على الالتحاق بـ«داعش»**

الحادثة أعادت إلى الأذهان الظاهرة التي تشهدها عدة قرى شمالية حيث رصدت استخبارات الجيش وفرع المعلومات مغادرة نحو 65 شاباً الأراضي اللبنانية للالتحاق بصفوف التنظيم، علماً أن وزير الداخلية أكّد قبل أيام مغادرة 37 شاباً من طرابلس إلى سوريا والعراق للالتحاق بـ«داعش»، وأنّ عشرة منهم غادروا بطريقة شرعية. وعلمت «الأخبار» أنّ فرع المعلومات تمكن من توقيف مهرّب سوري الجنسية ساهم في نقل عشرين شاباً على الأقل عبر الأراضي السورية للالتحاق بالتنظيم. ورغم أنّ تقديرات الأجهزة الأمنية تشير إلى أن عدداً من الملتحقين بالتنظيم دوافعهم مالية لمساعدة ذويهم، إلا أنّ مصادر أمنية مواكبة للملف تشير إلى أنّ للالتحاق بصفوف التنظيم، علماً بما يرون أنها «بشائر لإعادة بناء هيكلية التنظيم من جديد». وترى المصادر أنّ أحداث سجن الحسكة الأخيرة تؤكد «استراتيجية تمكين التنظيم» التي تبدأ بـ«هدم الأسوار» لتهريب سجناء قادة، كما سبق أن حصل في أبو غريب والتاجي في العراق.

الفيحاء مجدداً تحت الرصد الأمني

لم تنته طرابلس بعد من إحصاء عدد من أبنائها الذين «فُقد أثرهم» أخيراً، حتى عاجلها خبر مقتل ثلاثة منهم مع «داعش» في العراق. دماء «من قضى ومن ينتظر»، وضعت الفيحاء مجدداً تحت الرصد الأمني

زلى اسمر – محمد ملص

السبت الماضي، علمت عائلات شمالية بمقتل ستة من أبنائها في صفوف تنظيم «داعش» في العراق. والستة هم: محمود السيد (القبة)، عمر وبكر وأنس سيف (بلدة وادي النحلة قرب البداوي)، عمر ويوسف شخيدم (برج العرب ويقيمان في وادي النحلة وتربطهما قرابة مع عائلة سيف)، خبر مقتل الستة وصل إلى عائلاتهم عبر تسجيل صوتي «يزفّ إليهم بشرى استشهاد أبنائهم» الذين فُقد أثرهم منذ أسابيع من ضمن عشرات الشبان من طرابلس وجوارها، تواروا عن الأنظار في الفترة نفسها، وتردّدت معلومات بأنهم التحقوا بالتنظيم الإرهابي في سوريا والعراق.

في ساحة العلم في وادي النحلة، عند مدخل طرابلس الشمالي، كانت عائلتا عمر محمد سيف وبكر مهدي سيف، أمس، تتقبّلان «التهاني بالشهيدين»، بحسب النعي الذي عمّمته العشيرة. بعض الأقارب وأهل المنطقة اعتبروهما ورفاقهما «مجاهدين قتلوا في سبيل الإسلام»، ومنهم من اعتبرهم «مظلومين خسروا شبابهم سواء أمنوا بعقيدتهم أم غُرر بهم». علماً أن بكر (22 سنة) أمضى سبع سنوات في رومية بتهمة الإرهاب وخرج من السجن منذ سبعة أشهر، فيما سُجن عمر (21 سنة) خمس سنوات بتهمة الإرهاب وخرج من السجن منذ ثلاث سنوات، وكلاهما شاركا في أحداث طرابلس والمعارك ضد الجيش.

روايات الأهالي عن طبائع الشباب لا تختلف. يؤكد أحدهم لـ«الأخبار» أن عمر وأنس سبق الـ22 من العمر، «ولم نلاحظ عليهم في الآونة الأخيرة أي علامات تشدد»، عكس بكر سيف الذي كان سجيناً في رومية وبعد إطلاق سراحه التحق فوراً بتنظيم «داعش» في العراق.

أبو فادي، خال بكر، لفت إلى أن العائلة أبلغت القوى الأمنية فور اختفاء الشبان الثلاثة، وأن عمر «اتصل بوالدته ليطمئنها بأنه بخير من دون أن يحدد مكان وجوده». وبحسب الخال، «سلمت العائلة الرقم إلى القوى الأمنية التي دققت به وتبيّن أن مصدره العراق. وبعد أسبوع اتصل بكر بوالدته من العراق أيضاً، قبل أن يقطع الاتصال». ولم يتمكن أهل الضحايا من تحديد كيفية خروج أولادهم ومن سهّل لهم المغادرة من لبنان وصولاً إلى العراق. «المسؤولية تقع على من ورط هؤلاء الشبان وغرر بهم والأمر يحتاج إلى توعية شاملة تقوم بها المراجع الدينية، وعلى الدولة تأمين فرص عمل لهؤلاء الشبان».

الشيخ محمد إبراهيم رأى أن «هناك ما يثير الريبة. فمن يشاهد القصف الذي حصل يفترض أنه لم يبقِ أي أثر للجثث، فكيف استطاعت السلطات العراقية إعلان هويتهم وجنسيتهم؟ كما التسجيل الصوتي لنعي الشباب بصوت امرأة وليس من عادة تنظيم الدولة أن يترك أمر النعي لامرأة».

وأعرب إبراهيم عن الخشية من «سعي البعض إلى توتير الساحة الشمالية من بوابة العراق. وعلى السلطات العراقية إذا كانت جادة أن تعمل على تسليم الضحايا إلى السلطات اللبنانية. ونخشى أن يكون الشبان قتلوا إعداماً في السجون العراقية». وأوضح أن عدد الذين غادروا إلى العراق بلغ 37 شخصاً، والأجهزة الأمنية تعرفهم جيداً لأن بحقهم وثائق اتصال وبعضهم مطلوب بتهم الإرهاب وبأحداث التبانة وجبل محسن ومعظمهم تحت سن العشرين. وتبين أن معظم «المهاجرين» من العاطلين من العمل وقد سافروا مقابل وعود برواتب تصل إلى 2000 دولار شهرياً. لكن قسماً غير قليل منهم التحق بالتنظيم عن سابق إصرار، كبكر سيف الذي اختفى منذ قرابة الشهرين، وقد قال أحد أقربائه لـ«الأخبار» إنه «ربما هو من سهّل لعدد من الشبان الالتحاق به في العراق». وأشارت المصادر إلى أنّ التواصل مع الشبّان يتم عبر الإنترنت أو عبر خلايا نائمة، تعمل على إقناعهم بالذهاب إلى العراق بعد إغرائهم بالمال، إضافة إلى أنّ بعضهم بحقّه مذكرات توقيف من قبل الأجهزة الأمنية.

> **معظم «المهاجرين» من العاطلين من العمل وقد سافروا مقابل وعود برواتب تصل إلى 2000 دولار شهرياً**

وعلمت «الأخبار» أن الأجهزة الأمنية باتت على دراية بشبكات تهريب تعمل على خط العراق، وتتولى تأمين الطريق مقابل مبالغ مالية كبير تراوح بين خمسة آلاف دولار وعشرة آلاف عن كل شخص، وذلك عبر معابر غير شرعية على الحدود اللبنانية إلى سوريا، موزّعة بين عكار والهرمل.

مقتل هؤلاء الشبّان الستّة ليس الأوّل من نوعه. ففي نهاية كانون الأول الماضي أفيد عن مقتل أحمد الكيّال وزكريا العدل في العراق، ما دفع المصادر الأمنية إلى «توقع ارتفاع عدد القتلى في الأيّام المقبلة».

وكشفت مصادر أمنية لـ«الأخبار» أنّ «المعلومات المتوافرة لدينا تفيد عن مغادرة عشرات الشبان إلى العراق للقتال يتوزّعون على مناطق التبانة وقلب مدينة طرابلس والبداوي والمنية والضنّية وعكار، وأعمار أغلبهم تتراوح بين 17 و25 سنة، وقد اتصلوا بأهاليهم بعد خروجهم من لبنان ووصولهم إلى العراق».

التهريب عبر الحدود الشمالية: 5 آلاف دولار «على الراس»!

نجلة حمود

أعاد مقتل شبّان من منطقة الشمال (طرابلس والضنية) في صفوف تنظيم «داعش» في العراق، أول من أمس، فتح ملف الحدود الشمالية وعمليات التهريب النشطة على طول الحدود، خصوصاً في منطقة وادي خالد. ورغم تنفّس فاعليات عكار الصعداء بعد التأكد من عدم وجود أحد من أبناء المحافظة بين من أعلنت أسماؤهم، إلا أنهم يدركون أن التهريب لم يعد يأخذ صفة «غض النظر» وتسهيل أمور القاطنين في المناطق المتداخلة الذين يعبرون الحدود يومياً بهدف العمل أو الدراسة.

منذ عقود، شكّل التهريب متنفّساً لحياة أبناء الوادي الذين لم تعترف بهم الدولة اللبنانية كمواطنين حتى عام 1994، عندما منحت الجنسية لبعضهم من حاملي وثائق «قيد الدرس» وبقي بعضهم الآخر «مكتومي القيد» حتى اليوم. مئات المحال التجارية افتتحها أهالي الوادي على امتداد الطريق في البقيعة الكبير، ونشطت أخيراً عمليات خطف المهربين لمن يدخلون بشكل غير نظامي مقابل طلب فدية من عائلاتهم لإطلاق سراحهم، كما توقف القوى الأمنية يومياً عشرات الأشخاص (غالبيتهم من السوريين الذين لا يملكون أوراقاً ثبوتية) عند حاجز شدرا».

> **يسلك المهربون طريق وادي خالد - حمص - تدمر - دير الزور ومنها إلى البادية العراقية**

إعلان مقتل عدد من الشبان اللبنانيين في العراق أمس، سلط الضوء مجدداً على استخدام تلك المعابر لتهريب مقاتلين من الشمال إلى الداخل السوري ومن ثم إلى العراق، بعد معلومات تحدثت منذ أشهر عن عودة تنظيم «داعش» إلى تجنيد شبان من أبناء الشمال مقابل رواتب شهرية تصل إلى 2000 دولار، وتسهيل مرورهم عبر الحدود الشمالية مع سوريا.

وتفيد المعلومات بأن المهربين يتقاضون ما يصل إلى خمسة آلاف دولار على الشخص مقابل تأمين عبوره في سوريا وصولاً إلى العراق، حيث يتم تسليمه لمقاتلين في «داعش»، مؤكدة أن «كل محطة ومن ثم يعودون إلى سوريا حيث يقيمون»!

وتشير فاعليات المنطقة إلى «عمليات إطلاق نار تسمع ليلاً في المنطقة المتاخمة للحدود ولجرى النهر الكبير، ونشطت أخيراً عمليات خطف المهربين لمن يدخلون بشكل غير نظامي مقابل طلب فدية من عائلاتهم لإطلاق سراحهم، كما توقف القوى الأمنية يومياً عشرات الأشخاص (غالبيتهم من السوريين الذين لا يملكون أوراقاً ثبوتية) عند حاجز شدرا».

> **يسلك المهربون طريق وادي خالد - حمص - تدمر - دير الزور ومنها إلى البادية العراقية**

إعلان مقتل عدد من الشبان اللبنانيين في العراق أمس، سلط الضوء مجدداً على استخدام تلك المعابر لتهريب مقاتلين من الشمال إلى الداخل السوري ومن ثم إلى العراق، بعد معلومات تحدثت منذ أشهر عن عودة تنظيم «داعش» إلى تجنيد شبان من أبناء الشمال مقابل رواتب شهرية تصل إلى 2000 دولار، وتسهيل مرورهم عبر الحدود الشمالية مع سوريا.

وتفيد المعلومات بأن المهربين يتقاضون ما يصل إلى خمسة آلاف دولار على الشخص مقابل تأمين عبوره في سوريا وصولاً إلى العراق، حيث يتم تسليمه لمقاتلين في «داعش»، مؤكدة أن «كل محطة في الرحلة لها متخصصون يسهلون عبور الشبان». وبحسب المصادر، «يسلك المهربون طريق وادي خالد - حمص - تدمر (حيث يمكثون لبعض الوقت في مناطق خارج سيطرة الجيش السوري)، دير الزور، ومنها يلتحقون بالبادية العراقية، مقابل 100 ألف ليرة سورية يتقاضاها المهربون من الجانب السوري». وتؤكد المصادر أن «المهربين على الحدود الشمالية يتعاملون مع الموضوع من باب التجارة والبيزنس، وما يعنيهم هو الحصول على المال من دون أن يلتفتوا للشق الأمني، ولا يسألون عن هوية الشبان أو وجهتهم، ولا يواجهون متاعب مع الحواجز الأمنية في الشمال لكون الشبان الذين يعمدون إلى تهريبهم يحملون أوراقاً ثبوتية، وكونهم لبنانيين يحق لهم عبور حاجز شدرا من دون أي مساءلة».

قضية

إحياء القرار 1559 لتطويق التمديد لعون

عزّزت المذكّرة الخليجية والكلام الدولي عن القرار 1559، احتمالات ذهاب المجتمع العربي والدولي إلى تصعيد الكلام حول الانتخابات الرئاسية ورفض التمديد لرئيس الجمهورية ميشال عون

هيام القصيفي

منذ أن تسلّم لبنان الورقة الخليجية، من وزير الخارجية الكويتي الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح، وإعداد لبنان ورقة الردّ وتسليمها للكويت، كانت السجالات المباشرة وغير المباشرة تدور حول البند الرابع من القرار المتعلّق بـ«حلّ الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها».

ثمّة وقائع تتوقف عندها أوساط سياسية مطّلعة على ما يدور من نقاشات خليجية، لا تحصر الورقة أو عودة الكلام في محافل دولية عن القرار الأممي، بفقرة نزع سلاح حزب الله.

أولاً، لا شك في أن الورقة الخليجية حرّكت بعض المياه الراكدة في المقاربة الإقليمية حيال لبنان. لكن من الصعب تخطي واقعة أن هذه الورقة هي بطاقة الخروج الخليجي من أزمة لبنان وليس الدخول إليه. قد يبدو ذلك مفارقة خارجة عن المألوف السياسي في سياق الحدث الخليجي، وارتباطه بامتناع الرئيس سعد الحريري عن خوض الشأن السياسي والانتخابي. لكنّ الورقة السعودية المغطاة خليجياً، وُضعت كي تُرفض، والذين صاغوها يعرفون تماماً أن لبنان بحالته الراهنة، وفي ظل «النفوذ» الذي يمارسه حزب الله، لا يمكن أن يقبل بإعطاء ردّ الموافقة الكاملة على البنود الخليجية. وهذا تماماً ما حصل مع الجواب اللبناني الذي سُلّم للكويت على هامش الاجتماع التشاوري لاجتماع وزراء الخارجية العرب. فالديبلوماسية السعودية والخليجية، ولا سيما مع دخول الكويت طرفاً فيها قافزةً فوق سياستها المحايدة التقليدية، استجابتْ للمطالب التي رُفعت إليها لبنانياً ودولياً للتدخل لمساعدة لبنان. لكنّها وضعت أطر التدخّل وفق ما تقتضيه سياستها المتّبعة حالياً بالنأي بنفسها، أي أنها ستعمل ما يحقّق مصالحها ومصالح لبنان بحسب رؤيتها له، وهي العالمة أن تركيبة السلطة الحالية لا يمكن أن تسمح بتنفيذ بنود الورقة، تكون حرّرت نفسها أمام اللبنانيين والعواصم الدولية، التي تطالبها بوقف سياسة الامتناع عن المساهمة في حلول للأزمة اللبنانية.

وهذا التحرّر يجعل من كل الخطوات اللاحقة مبرّرة، على كل الصعد التي امتنعت حتى الآن عن اتخاذها. علماً أن المدافعين عن الورقة يستغربون ردّة الفعل اللبنانية وما يثار حول القرار 1559 الذي هو في جزء منه نسخة بتعديلات طفيفة عمّا ورد في اتفاق الطائف.

ثانياً، رغم الأهمية القصوى للبند المتعلق بسلاح حزب الله، الذي يعتبر أن الحكومات المتعاقبة شرّعت وجوده باعترافها بمقاومته وليس بكونه ميليشيا، إلا أن هناك نقطة أساسية، تفسر إعادة المطالبة عربياً ودولياً بتنفيذ القرار 1559. وتذكيراً، فإن البيان السعودي - الفرنسي المشترك، الذي صدر في أعقاب زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للسعودية نهاية العام الماضي، طالب بتنفيذ القرار المذكور مع القرارين 1701 و1680، وهذا التذكير ليس من باب اللغة الإنشائية وتكرار لازمة تنفيذ القرارات الدولية، بدليل المذكّرة الخليجية.

> **يتزايد الكلام عن مقايضة التمديد للمجلس النيابي بالتمديد لرئيس الجمهورية**

قبل 24 ساعة من التمديد للرئيس إميل لحود عام 2004، صدر القرار 1559. كان المجتمع الدولي يحاول الوقوف في وجه قرار الرئيس بشار الأسد بالتمديد للحود بدل انتخاب خليفة له. وجاء في مقدمته أن مجلس الأمن «يدرك أن لبنان مقبل على انتخابات رئاسية يؤكد أهمية إجراء انتخابات حرّة ونزيهة (...) يعلن تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة تجري وفقاً لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي».

من الواضح، بحسب الأوساط المذكورة، أن ما يشغل بال المجتمع الدولي والعربي إجراء الانتخابات الرئاسية، بعد الانتخابات النيابية. والمذكّرة الخليجية، بعد زيارة ماكرون للسعودية، تعطي هذا الأمر بعداً آخر، يضاف إلى المطالبة بنزع سلاح حزب الله. فمنذ كلام رئيس الجمهورية ميشال عون عن مرحلة ما بعد انتهاء ولايته، وموضوع الانتخابات الرئاسية يأخذ في لبنان حيزاً أساسياً من الاهتمام المحلي والخارجي. علماً أن الكلام عن مقايضة تتعلق بالتمديد للمجلس النيابي ولرئيس الجمهورية، يتوسّع في الوسط السياسي. والتجربة دلّت في لبنان إلى أن كل شيء وارد، بعد تجارب التمديد السابقة، ورغم أن عون كان ضد كل أساليب التمديد من المجلس النيابي إلى قيادة الجيش ورئاسة الجمهورية. لكن منذ أن بدأت الشكوك تتعلق بوضع التيار الوطني الحر في الانتخابات النيابية، ووضع رئيس التيار جبران باسيل وحظوظه الرئاسية، بعد العقوبات الأميركية والتشدّد الفرنسي تجاهه، بدأ الكلام عن مرحلة ما بعد عون في قصر بعبدا يتوسّع في شكل جدي، من دون أن يحاول أي طرف من المعنيين الأساسيين نفيه. لا بل إن سيناريو التمديد بات أكثر تداولاً كونه الأسهل تحقيقاً. وهنا مكمن المطالبة الخليجية التي تتلاقى في هذه النقطة مع المجتمع الدولي، الذي يصرّ على إجراء انتخابات رئاسية، وتفادي التمديد للعهد الحالي في ظل ظروف مقاطعة شبه شاملة له أسوةً بما شهده عهد الرئيس إميل لحود.

(دالاتي ونهرا)

تقرير

رابطة «الثانوي» في قبضة أحزاب السلطة مجدداً

فاتن الحاج

مجدداً، أحكمت أحزاب السلطة قبضتها على رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي. وحصدت لائحة «العمل النقابي الموحد» الائتلافية (حركة أمل، حزب الله، تيار المستقبل، الحزب التقدمي الاشتراكي وتيار المردة) مقاعد الهيئة الإدارية الـ17، وذهب المقعد الـ18 إلى المرشح على لائحة «مستقلون» المعارضة الياس المندلق، الذي اتفقت الأحزاب (لا سيما حركة أمل وحزب الله) على أن تعطيه أصواتها، وإن اعتبرت «مستقلون» أنها خرقت بهذا المقعد.

وأظهرت النتائج الأولية أن 45 في المئة من المنتخبين صوّتوا للائحة الائتلافية، فيما فازت لائحة «قوى التغيير النقابية» (التيار النقابي المستقل ولجان الأقضية وعدداً من المجموعات المستقلة والوجوه النقابية المستقلة، والحزب الشيوعي والجماعة الإسلامية) بـ 35,6 في المئة، واختار 15 في المئة من المنتخبين «مستقلون». ولو توحدت لاجتثّا المعارضة لحصلت على 52 في المئة من الأصوات.

القيادي في التيار النقابي المستقل جورج سعادة قال إن المعركة كانت «كبيرة باعتبار الفارق في الأصوات بين آخر الرابحين وأول الخاسرين لا يتعدى 9 أصوات». وأظهرت النتائج «توازناً في القوى بين أحزاب السلطة وقوى المعارضة»، لافتاً إلى أن «لقاء النقابيين الثانويين» الذي غادر المعارضة وشكل «مستقلون»، لعب «دور حصان طروادة لخسارة المعارضة، وتشتت الأصوات، وذر الرماد في العيون من خلال الحملة العشوائية والتخوينية التي قادها ضد لائحة قوى التغيير النقابية، ولولا ذلك لكانت النتيجة 18 للمعارضة». واعتبر أن النجاح الكبير هو في «بناء جبهة معارضة وازنة وأن يبدأ عملها منذ اليوم كقوة تواجه السلطة وأدواتها في الروابط والنقابات وتقف إلى جانب حقوق الناس وكراماتهم».

«تقدير الأحجام كان خاطئاً»، بحسب المرشح على لائحة «مستقلون» النقابي حسن مظلوم. مع ذلك، «أظهرت النتيجة حضور قوة جديدة في العمل النقابي خارج الاصطفافين في أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة، وكشفت بدء التململ في صفوف الأساتذة»، محملاً الحزب الشيوعي والجماعة الإسلامية المسؤولية عما حصل.

مرشح حركة أمل على اللائحة الائتلافية، حيدر خليفة أشار إلى أن اللائحة كانت سترشح المندلق لولا فقدان التواصل معه في الآونة الأخيرة ما جعله يأخذ خياره في الترشح على لائحة «مستقلون»، في حين أن البعض وصف ما حصل بالتكتيك الانتخابي. وقال خليفة إن مندوبي الحركة جيروا أصواتهم إلى المندلق، فيما أعطى بعض مندوبي النبطية أصواتهم للمرشح على لائحة «مستقلون» أيضاً عبد الرحمن مكي المقرب من أمل. وأوضح أن هناك توجهاً لدى اللائحة لتعزيز حضور المرشحين المسيحيين الذين لا يتجاوزون 3 من أصل 17، بعدما رفض التيار الوطني الحر وحزب القوات اللبنانية الانضواء في اللائحة الائتلافية.

على خط آخر، بدا كل من تيار المستقبل وحزب الله مصرين على تولي رئاسة الرابطة، وإن بقيت هذه العقدة سرّاً من الأسرار، ولم تفصح أي من القوى المؤتلفة أنها عقدت اتفاقاً ضمنياً عليها، بل أرجأت الحديث إلى ما بعد انتخابات الهيئة الإدارية.

كذلك، تردد أن حركة التشطيب فعلت فعلها بين محازبي حزب الله وتيار المستقبل، أي داخل التحالف الواحد، لكن مرشح حزب الله حيدر إسماعيل أكد «أننا على الأقل التزمنا باللائحة 100%».

التيار الوطني الحر استبق إعلان لائحة أحزاب السلطة ببيان أعلن فيه أنه لن يشارك في الانتخابات ترشيحاً واقتراعاً، مناشداً جميع المندوبين أن تكون المعركة نقابية بامتياز، ولا تنزلق إلى تصفية الحسابات. وفيما تحدث أساتذة مشاركون في الانتخابات عن أن مندوبي التيار حضروا إلى مركز الاقتراع، نفت مصادر مسؤولة في التيار مشاركة أي من المندوبين الملتزمين الـ40، «وإذا كان ثمة أساتذة من المندوبين الـ20 الذين يدورون في فلك التيار حضروا إلى مركز الاقتراع فإن هؤلاء صوتوا باوراق بيضاء».

وفي حين أشارت مصادر نقابية إلى أن حزب القوات اللبنانية أوعز عشية الانتخابات إلى ناخبيه باختيار مرشحين محددين على لائحة «مستقلون»، أكد رئيس مصلحة الأساتذة الثانويين في الحزب سليمان جوهر أن الحزب «على موقفه بترك الحرية لمندوبيه باختيار من يرون أنه يمثلهم من بين المرشحين ويخوض عملاً نقابياً بعيداً من الإملاءات». وأشار إلى أن القواتي شكيب بارودي المرشح على لائحة قوى التغيير النقابية «خرج عن القرار الحزبي». وانتقد غياب التوازن الطائفي في اللوائح الثلاث، مشيراً إلى أن الحزب «تلقى اتصالات من أطراف عدة للترشح على لائحة الأحزاب وإكسابها نوعاً من الميثاقية إلا أننا رفضنا ذلك»، علماً بأن أعداد المرشحين المسيحيين لم تكن تقل في الدورات الانتخابية السابقة عن 7 مرشحين من أصل 18.

> **مصادر نقابية: القوات أوعزت باختيار مرشحين محددين على لائحة «مستقلون»**

في المشهد الانتخابي، خاضت الانتخابات 3 لوائح (لائحة الأحزاب، لائحة قوى التغيير النقابية ولائحة «مستقلون»)، وحشدت كل منها مناصريها للاقتراع، ولم يكن أكبر تكتل حزبي واثقاً من النتيجة سلفاً. فـ«نبض» الأساتذة الثانويين كان يشي بأنّ «ائتلاف» الأحزاب لا يخوض انتخابات سهلة، وأن صناديق الاقتراع ستخبّئ مفاجآت. وتداول البعض بأنّ «لغة المحادل» تراجعت، وأنّ هناك توجهاً لدى الأساتذة نحو عدم التقيّد باللوائح المعلّبة، وإن بدا أن الكثير من المقترعين الحزبيين سيلتزمون بقرارات أحزابهم، وقد تجلى ذلك في ساعات بعد الظهر. لذلك، استحوذ الجو التنافسي على المندوبين الذين يشكلون الهيئة الناخبة، فتقاطروا إلى مركز الاقتراع في ثانوية زهية سلمان في بئر حسن منذ الساعات الأولى لفتح الصناديق، وقد اقترع 87,4 في المئة من المندوبين. وأظهر فرز الأصوات أنّ أول الرابحين ملوك محرز (تيار المستقبل) نالت 255 صوتاً، فيما حاز أول الخاسرين تاج الدين غزاوي (لائحة قوى التغيير النقابية) 191 صوتاً.

وتضم لائحة الفائزين: أحمد المعربوني، أنطوان أبو عبدالله، حيدر إسماعيل، حيدر خليفة، ريشار أبو محرز، زين العابدين الجمال، سحر سرحان، عصمت ضو، غسان زيدان، غسان أبي فاضل، فراس العس، فؤاد إبراهيم، محمد الحفار، ملوك محرز، ناجح الرفاعي، ناجي ياسين، نضال عبدالله، إضافة إلى الياس المندلق.

تقرير

بوحبيب سلّم «الورقة اللبنانية»:

ليونة كويتية وهدوء سعودي

سلّم وزير الخارجية والمغتربين عبد الله بوحبيب، نظيره الكويتي أحمد ناصر المحمد الصباح الردّ اللبناني الرسمي على «المذكرة الكويتية» التي حملها الأخير إلى بيروت قبل أسبوع.

وحتى موعد مغادرة الوفد اللبناني الى الكويت، كانت الأنباء التي عمّمها دبلوماسيون خليجيون وشخصيات لبنانية على صلة بالسعودية أن الرد اللبناني «غير مقنع»، مع رفع سقف التهويل بأن لبنان سيدفع ثمن عدم استعداده للقيام بخطوات عملانية ضد حزب الله.

رسمياً، ثمّن الوزير الكويتي، بعد اجتماع وزراء خارجية الدول العربية، ردّ لبنان على «المذكرة الكويتية»، وأوضح أن المذكرة التي نقلها إلى لبنان «لم تكن ورقة كويتية فقط، إنما هي ورقة خليجية وعربية ودولية»، مؤكداً أن «هناك تنسيقاً تاماً بين دول الخليج كافةً في هذا الشأن». وقال إن «الجهات المعنية في دولة الكويت ودول الخليج» ستدرس الردّ اللبناني، لـ«معرفة ما هي الخطوة القادمة مع لبنان». فيما أعلن بوحبيب أنه سلّم نظيره الكويتي رسالةً من رئيس الجمهورية ميشال عون إلى أمير الكويت نواف الأحمد الجابر الصباح، و«الورقة اللبنانية الجوابية على المبادرة الكويتية».

وأفادت المعلومات بأن الوزير الكويتي كان «ليّناً وودوداً»، فيما كان السعودي «هادئاً»، وقال بأنه سيراجع حكومته، فيما أدّت الجزائر دوراً مسانداً للبنان. وأفادت مصادر الوفد اللبناني بأن «الأجواء إيجابية». وأمام نظرائه العرب، قدّم بوحبيب «عرضاً للأوضاع في لبنان»، مشدداً على «حاجته إلى استعادة العلاقات التاريخية الأخوية بأشقائه العرب». وقد كان لهذه الرسالة، وفق بيان لوزارة الخارجية، «وقع إيجابي لدى الجانب الكويتي والمشاركين». وأفاد البيان بأن وزير الخارجية الكويتي أكد حرص بلده على «استقرار لبنان ورفاهية شعبه واستمرار المسعى الكويتي لترتيب العلاقات مع الأشقاء في الخليج، استكمالاً لما ورد في الردّ اللبناني».

وعلى هامش الاجتماع، بحث بوحبيب مع نظيره المصري، سامح شكري، «سبل استكمال الجهود المصرية والعربية لدعم لبنان ومستجدات التطورات على الساحة اللبنانية»، وفق «وكالة أنباء الشرق الأوسط».

وكان وزير الخارجية الكويتي قد سلّم المسؤولين اللبنانيين، خلال زيارة قام بها لبيروت الأسبوع الفائت، رسالةً فيها «إجراءات وأفكار مقترحة لبناء الثقة مجدداً مع لبنان»، مُمهلاً لبنان حتى اجتماع وزراء الخارجية العرب، الذي عقد أمس، للردّ عليها. وتضمّنت الرسالة 12 بنداً، تتمحور حول وضع إطار زمني مُحدّد لنزع سلاح المقاومة وضبط الحدود مع سوريا، والتزام لبنان بـ«سياسة النأي بالنفس»، وملاحقة أي طرف لبناني يشترك في «أعمال عدائية» ضدّ الدول الخليجية ووقف كلّ أنشطة «الجماعات المناوئة» لدول الخليج وملاحقة كلّ من يحاول «التحريض على العنف أو يشارك فيه من المواطنين أو المقيمين في لبنان» ضدّ حكومات الدول الخليجية. وقد اختصر الوزير الكويتي الرسالة بإلزام لبنان بألّا يكون «منصّة لأيّ عدوان لفظي أو فعلي» ضدّ الدول الخليجية.

مقالة

حقد الجمل!

نجيب نصر الله

لا حقد كحقد الجمل.

وهذا الحقد الخاص، والخاص جداً، هو ديدن حكّام تلك البلاد ودينهم، ولأنهم كذلك، وهم حقاً كذلك، فالبلاد التي يمسكون بأنفاسها ليست كغيرها من البلاد. ولا يمكنها أن تكون مهما اشترى «مالكوها» من «حداثة» أو افتعلوا من «تحديث» (مثال «نيوم»). فالأصل العفن، أو القذر، لا يُحجب. وهو أقوى وأبقى من كل محاولات حجبه. إنها بلاد، في واقعها الاستنقاعي المحكوم بالوهابية، يقودها الحقد ويغشاها الجهل ويحكمها القتل. بلاد تسودها ثقافة تُفاخر بقطع الأطراف وحزّ الأعناق وأكل الأكباد وشيّ القلوب... وقد تيسّر للسوريين، وقبلهم العراقيون، معاينة بعض ما يميّز حقيقة تلك الثقافة الظلامية من خلال ما صدّرته من تنظيمات لا قبل للإنسانية بها أمثال «داعش» و«النصرة» وغيرهما... أو من أفكار كمثل إباحة «إرضاع الكبير»، أو «قتل ميكي ماوس»... لا حقد كحقد الجمل.

وعليه، فإن ما بعد «المنشار» السياسي الذي أطاح سعد الحريري ليس كما قبله. فـ«النقلات» الغبية التي سبقت إزاحة الأخير ومهّدت له (الحملة المسعورة على الوزير جورج قرداحي وما رافقها أو تبعها من تصريحات وممارسات توّجت بسحب السفراء وقطع التواصل...) كما تلك التي تلتها (إعادة استنطاق مستحاثاتها اللبنانية الصدئة من شرائم «14 آذار» وتكليفها التحريض البائس إياه... وليس أخيراً معاودة الدفع بالدعو بهاء الحريري بعد فشل محاولة فرضه بعيد أسر شقيقه وإجباره على الاستقالة نهاية عام 2017) قد كشفت حقيقة الخطّة المستنسخة (بتصرّف أحمق!) عن أصل أميركي ـ إسرائيلي بائس. والتي تهدف، في جوهرها العميق، كما المباشر، إلى تحقيق ما عجز عنه عدوان عام 2006 وكل ما تلاه من حروب أمنية وسياسية واقتصادية بالوكالة أو بالأصالة. فالنيل من المقاومة فكرة وتنظيماً، ومن إنجازاتها التاريخية التي تسجّل في رصيد المنطقة وأحرار العالم وشرفائه بأحرف من نور، فضلاً عن التآمر اليومي عليها، كان وسيبقى هدف تلك الرجعيات الوظيفية ومبرر وجودها.

اليوم، وأمام عجزه عن تبرير فائدته لمشغّليه جرّاء فشل حربه على سوريا وتعثّره في العراق وقرب سقوطه النهائي والحتمي في اليمن، وبالنظر إلى حاجته الماسّة إلى تحقيق ما يسوّقه أمام رعاته وصانعيه، يبدو أن جملنا الحاقد قرّر وعزم على حرق لبنان وإطاحة سلمه الأهلي القلق. ورقة الإملاءات التي وصلتنا عبر ساعي البريد الكويتي مع ما تضمّنته من مطالب لا لبس فيها في كونها تصّب في الطاحونة الإسرائيلية. الدفع ببهاء الحريري كبديل من أخيه إلى جانب القاتل الطليق سمير جعجع والعبان المختارة وغيرهم لتولي المعركة التي ربما «أحجم» سعد الحريري لأسباب خاصة عن خوضها ضد البلد وأهله ومقاومته، وغيرها من النقلات المتمّمة، تجديد للحرب التي لم تتوقف على لبنان وتصعيد لها. وفي ظنّ جملنا أن يتوّج نقلاته هذه باكتساح الانتخابات النيابية، وتأمين الغلبة التي تتيح له حصار المقاومة أو تعريتها.

فالانتخابات النيابية المقبلة، بالنسبة إليه، هي الفرصة التي يراهن عليها ومعه مشغّلوه لقلب المشهد السياسي اللبناني، ويعوّل على نتائجها وفي باله وبالهم استنساخ نتائج الانتخابات النيابية العراقية الأخيرة المزوّرة. لذلك سوف يعمل على زيادة الحصار وتأزيم الوضع وإلهابه. يشاركه التعويل إياه حشد من مرتزقة ما يسمى بـ«المجتمع المدني»، و«أحزاب» متفسّخة.

التفاعل البيروتي العام السلبي مع الإزاحة، والتعاطف الضمني الذي عبّر عنه الشارع مع ضحية المنشار السياسي الذي ضرب رقبة سعد الحريري يُبنى عليه، ويؤشر على صعوبة النجاح في إحلال الدمى أو تنصيبها. وهنا يسجل أن هذا الشارع لم يتأثر بصمت «دار الفتوى» الذي أقلّ ما يقال فيه إنه مريب، ولا بمسارعة وليد جنبلاط إلى إعلان انتظامه في الحرب الجديدة، عبر التحلّل من أدنى واجبات التعاطف الشكلي مع حليف الأمس القريب. ولعل من شأن مبادرة رئيس الجمهورية إلى زيارة عائشة بكار أن تساهم، إلى جانب خطوات أخرى منتظرة، في إحباط المخطط الذي يريد زجّ ـ ما يسمّى تعريفاً ـ الطائفة السنّية في حرب لا مصلحة لها فيها.

مصلحة لبنان اليوم تقتضي الإقلاع عن نهج التذلّل والاسترضاء المجاني، وتوجب على الجميع، وفي مقدمهم ثنائي حزب الله ـ أمل المبادرة إلى الهجوم لتفويت الفرصة وإحباط المخطط في مهده. وربما يكون ذلك، كبداية لا بد منها، من خلال إعلان الامتناع عن المشاركة في انتخابات مشكوك في شرعيّتها جرّاء حرمان مكوّن سياسي كبير يمثّل سعد الحريري غالبية وازنة فيه من حق المشاركة فيها. وربما كان من شأن هذه الخطوة، وغيرها من الخطوات المتمّمة أن تحمي الانتخابات وهدفها الأساس المتمثل في ترجمة إرادة الناخبين بإيصال ممثّليهم، فضلاً عن تجنيب البلد شرّ ما يراد إيقاعه به من فوضى وتناحر شبيهين بما يشهده العراق النازف.

«الحقد داء دفين، وخطر، وهو نتاج الجهل وسوء الظن والشكّ، والرغبة في الانتقام، والعداوة والتشفّي». أما صاحبنا الجمل فقد أشعل ناراً سترتدّ عليه وتحرق أحلامه وطموحاته الخرقاء.

قضية اليوم

«خطّة التعافي» تقترح طباعة 695 تريليون ليرة

جريمة متواصلة لـ15 عاماً مقبلة

الى جانب الاستيلاء على أملاك الدولة وتثبيت سعر الدولار بـ20 الف ليرة، تقترح الخطّة التي يناقشها لبنان مع صندوق النقد الدولي أن يضخّ مصرف لبنان، على مدى السنوات الـ15 المقبلة، نحو 695 تريليون ليرة إضافية لتذويب 60 مليار دولار من الودائع بالعملات الاجنبية المحجوزة لدى المصارف. اي بمعدل 46,3 تريليون سنوياً. هذا يعني ان الكتلة النقدية بالليرة ستتضاعف 15 مرّة. تأثير ذلك سيكون هائلاً على تضخّم الأسعار وعلى سعر الصرف

()

(هيثم الموسوي)

محمد وهبة

تشير المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار» إلى أن خطّة تذويب الودائع التي سيقترحها لبنان على صندوق النقد الدولي ستمتدّ لنحو 15 سنة، وبموجبها سيتم طباعة نحو 695 تريليون ليرة موزّعة وفق ثلاثة اعتبارات: الفوائد المسدّدة منذ 2015، المبالغ المحوّلة من الليرة إلى الدولار في فترة ما بعد تشرين الأول 2019، أصل المبالغ بالدولار. وسيتم التعامل مع هذه المبالغ وفق ترتيب يأخذ في الاعتبار ثلاثة شطور للودائع: أقل من 150 ألف دولار، وأكثر من 150 ألف دولار لغاية 500 ألف دولار، وأكثر من 500 ألف دولار. ومن أجل التثبيت المسبق للنتائج المالية المترتبة على هذا الحساب، فقد تم تثبيت سعر الصرف على 20 ألف ليرة باعتباره السعر الذي ستتبناه الحكومة لتحديد وتوزيع الخسائر.

تلحظ الخطّة الآتي:

- إن قيمة الفوائد التي حصّلها أصحاب الحسابات منذ 2015 ولغاية اليوم تبلغ 16 مليار دولار. هذا المبلغ سيتم تذويبه على سعر صرف يبلغ 5000 ليرة، أي بـ«هيركات» يبلغ 75%، ما يعني طباعة 80 تريليون ليرة.

- إن قيمة المبالغ التي جرى تحويلها من الليرة إلى الدولار، أو تلك التي سيتم التعامل معها باعتبارها دولارات محلية، سيتم تذويبها وفق سعر صرف يبلغ 12 ألف ليرة، أي بـ«هيركات» يبلغ 40%. وسينتج من هذا الأمر طباعة 420 تريليون ليرة.

- المبالغ الأصلية للفترة التي سبقت 2015، تبلغ 53 مليار دولار سيتم تقسيمها على ثلاثة بنود: الأول، تسديد 25 مليار دولار للودائع ضمن الحسابات التي تقلّ عن 150 ألف دولار، بالدولار النقدي (الفريش)، وهذا ينتج ضخّ 25 مليار دولار في السوق بمعدل 1,66 مليار دولار سنوياً. الثاني، يتعلق بشريحة الودائع التي تتراوح بين 150 ألف دولار و500 ألف دولار وقيمتها 6 مليارات دولار، وستدفع على سعر صرف يبلغ 20 ألف ليرة ما سينتج منه ضخّ 120 تريليون ليرة. والبند الثالث يتعلق بالودائع التي تفوق 500 ألف دولار، وهذه سيتم التعامل معها وفق وجهتين: Bail in بقيمة 12 مليار دولار، وتحويل 10 مليارات دولار إلى سندات دين دائمة، إلا أنه سينتج من ذلك طباعة نحو 75 تريليون ليرة.

آليات التسديد هي باختصار على الشكل الآتي: تعاميم مصرف لبنان في الأسواق، فإنها ستمثّل ضمانة لسداد الدين، بالتالي على المجتمع أن يسدّد هذا الدين عبر تحويل موارد الأصول التي يفترض أن تغذي الخزينة العامة، لتغذّي عملية سداد الخسائر، وإذا فقدت هذه الأصول لسبب ما قدرتها على توليد الأرباح بالقيمة التي يتطلبها سداد الدين، فإنها ستؤول سريعاً إلى الدائنين. هذا إجراء أسوأ من الخصخصة كأداة ترسملية للدولة، بل هو جريمة.

في نهب المال العام والمال الخاص

في نهب المال العام والمال الخاص أيضاً، الأرجح أن تكون هذه الآلية لضمان الاستيلاء على أصول الدولة. ربما تكون القصّة واضحة، لكن وفق الآلية المسماة «ABS» أو «Asset Backed Securities»، فمن الواضح أن هذه الدفعات ستكون مضمونة بالأصول التي تنتج دفعاتها، بالتالي عند توقّف الدفعات سيتم الاستيلاء مباشرة على الأصول.

المشكلة التي تواجه هذا الخيار، هو تسديد الدفعات بالليرة وبالدولار؛

- بالنسبة لدفعات الليرة البالغة 695 تريليون ليرة بمعدل 46 تريليون سنوياً (علماً بأن الكتلة النقدية بالليرة حالياً توازي 46 تريليون ليرة) ستتضاعف هذه الكتلة 15 مرّة. ومصدر هذه الليرات معروف، فكما عمد مصرف لبنان إلى طباعة الـ46 تريليون المتداولة في السوق حالياً، سيطبع مثلها كل سنة لمدة 15 عاماً. هذا الإجراء الإجرامي، سيكون له أثر هائل على تضخّم الأسعار وعلى سعر الصرف.

- بالنسبة لدفعات الدولار البالغة 25 ملياراً، فإن مصدر هذه الأموال غير واضح. فمن أين سيأتي مصرف لبنان والمصارف بهذا المبلغ؟ إذا كانوا يعوّلون على التدفقات الواردة من المغتربين ومن القطاع المالي ومن الاستدانة في السنوات المقبلة، فهذا يعني أنهم سيحولون الأموال الجديدة الوافدة إلى لبنان إلى موجودات محلية، أي سرقتها كما سرقت الأموال السابقة. خطوة كهذه تعني إعادة تنشيط مخطط الاحتيال الذي انتهى إلى الحال الذي نشهده اليوم. أما إذا كان مصدر الأموال مصرف لبنان، أي استعمال الاحتياطات بالعملات الأجنبية البالغة 12 مليار دولار، وفوقها الذهب المقدر حالياً بـ 16,8 مليار دولار، فإن لبنان يكون قد أنفق كل الذخيرة التي معه من أجل تسديد الودائع.

سيخرج من يقول إن هناك تدفقات سنوية ترد إلى لبنان ويشتريها مصرف لبنان بشكل متواصل ويومي (مثل تلك الآتية عبر OMT وسواها من الشركات المماثلة، والتحويلات الفريش التي تاتي عبر القطاع المصرفي)، وأنه سيواصل القيام بذلك ليموّل جزءاً من الدفعات بها إلى جانب استخدام الاحتياطات. لكن الواقع، أن ما يأتي للمغتربين، أو ما يأتي على شكل تدفقات عبر القطاع المالي ويسمّى حالياً «فريش»، هي أموال ستنفق غالبيتها مقابل بضائع وسلع مستوردة. فالاستيلاء عليها

> من أين سيتم تسديد 25 مليار دولار للاصحاب الودائع التي تقل عن 150 الف دولار؟

يعني أنه لن يكون بالإمكان إعادة الاستيراد، وبالتالي سيترجم السوق الأمر بأنه طلب أعلى على الدولار. أما إذا قرّر مصرف لبنان أن السوق يجب أن تموّل نفسها بنفسها، فستصبح قدرته على امتصاص هذه التدفقات ضعيفة، ولن يكون بإمكانه استقطاب أكثر من ثلثها في أفضل الاحتمالات. فمن أين ستأتي الأموال إذاً لتمويل تسديد الدفعات بقيمة 1,66 مليار دولار سنوياً؟ هل سننفق قروض صندوق النقد والبنك الدولي على هذه الدفعات؟ هل سننفق قروض الدول المانحة إذا أتت؟ هل ستدفع المصارف هذه الأموال؟ هل لدى المصارف كل هذه الأموال أو حتى بعضها؟

في المحصلة، هذا التقسيم للودائع والتعامل معها، لا يلحظ أي أمر يتعلق بودائع الليرة التي ستكون الخاسر الأكبر، أو أولئك الذين لم يكن لديهم نفوذ كاف لدى المصارف لتحويل ليراتهم إلى دولارات، كما لا يلحظ تقسيم الودائع وفق أبعاد متعدّدة يكون فيها البُعد الاجتماعي والاقتصادي طاغياً على الأبعاد الزمنية وشطور الودائع التي تميّز بين أصل المبالغ والفوائد وتحويلاتها. فأموال المتقاعدين وأصحاب الرواتب والمعاشات التقاعدية، وأولئك الذين ادخروا جنى عمرهم في الخارج، وصناديق النقابات المهنية مثل نقابة المهندسين ونقابة الصيادلة والأطباء وسواهم، وصندوق تعاضد الأساتذة في القطاع الخاص، وصندوق الضمان الاجتماعي... غالبيتها بالليرة وأصحابها يمثّلون الجزء الأكبر من الشعب ويفترض أن تكون لها الأولوية. فهل يجب على المتقاعدين في القطاعين العام والخاص أن يتسوّلوا بطاقة تمويلية بدلاً من استعمال أموالهم للغذاء وتعليم أولادهم والطبابة والاستشفاء...؟ كيف سيتم التعامل مع أموال فرع نهاية الخدمة في الضمان الاجتماعي بالليرة والبالغة 11799 مليار ليرة. وماذا عن أموال نقابة المهندسين، وأموال صندوق تقاعد الأساتذة وسواها، والتي فقدت أكثر من 90% من قيمتها؟

إذاً، عن أي خسائر تشير الخطّة؟ إذ إنها تحصر الحديث بالخسائر المالية في القطاع المالي باعتبارها موجودات ومطلوبات. لا أحد ينظر إلى هذه الخسائر على أنها خسائر الاقتصاد والمجتمع. فهناك مؤسسات خسرت هذه الأموال، وأفراد طارت مدخراتهم، واضطروا لتسييل ثرواتهم غير المنقولة. المؤسسات أغلقت، والأفراد صاروا عاطلين من العمل أو هاجروا. كل هذه الخسائر من سيعوضها؟ كما لا يجب أن نغفل أن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2022 تشير إلى أنه سيبلغ 22 مليار دولار، أي أن نصيب الفرد من الناتج سيبلغ 3 آلاف دولار سنوياً وهو نفس ما كان عليه قبل عام 1995 بحسب أرقام البنك الدولي. الخسارة ليست فقط في المدخرات والثروات والمداخيل، بل في المستقبل أيضاً. خسرنا 27 سنة، بينما هذه الخطة تعد بإعادة الأموال فقط، بعد 15 سنة.

700%

هو معدل تضخّم الأسعار منذ مطلع 2019 لغاية نهاية 2021 وفق أرقام إدارة الإحصاء المركزي، علماً بأنه لغرض احتساب تصحيح الأجور يفترض إعادة احتساب التضخّم منذ نهاية 2012 حين أقرّت الزيادة الأخيرة على الأجور، لتصبح نسبة التضخّم 831%

46082

مليار ليرة

هي قيمة الكتلة النقدية قيد التداول حالياً. كانت هذه الكتلة تبلغ 5860 مليار ليرة في نهاية 2018، أي أنها زادت بقيمة 40222 مليار ليرة خلال ثلاث سنوات و15 يوماً

3210

دولارات

هي نصيب الفرد في لبنان من الناتج المحلي الإجمالي في 2022 باعتبار أن تقدير الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 22,01 مليار دولار كما ورد في تقرير موازنة 2022، وأن عدد السكان يبلغ 6,8 مليون نسمة

تقرير

قانون المنافسة

مكافحة الاحتكار من دون إلغاء الوكالات الحصرية؟

قانون المنافسة الذي يمنع الهيمنة ويكافح الحصرية والاحتكارات هو أساس النظام الاقتصادي الحرّ في أي بلد. منذ سنوات، يتنقل هذا القانون بين مجلسي الوزراء والنواب من دون أن يُقرّ بأمر من المحتكرين. أخيراً، توافقت اللجنة النيابية التي تناقش القانون (سيناقش اليوم في اللجان المشتركة) على 69 مادة. باستثناء تلك التي تلغي الوكالات الحصرية. إقرار القانون من دون إلغاء الاحتكارات يعني إفراغه من مضمونه. وإبقاء المواطن أسيراً لهيمنة التجار وتلاعبهم بالأسعار وقطعهم مواد حيوية متى شعروا بأن ثمّة مايمسّ بثرواتهم

رلى إبراهيم

يعود قانون المنافسة الى اللجان النيابية المشتركة اليوم، بعد نحو عام من الأخذ والرد في اللجنة المكلفة مناقشته، وبعد نحو عامين ونصف عام على إيداع وزير الاقتصاد السابق منصور بطيش مشروع القانون في الأمانة العامة لمجلس الوزراء. بعدها تكاثرت قوانين المنافسة، بعضها برعاية الهيئات الاقتصادية المحتكرة، وبعضها الآخر يساعد في تحويل الاقتصاد الى نظام حرّ فعلاً. النقطة الأساس في قانون المنافسة الذي يناقش حالياً، وهو نتاج دمج 4 قوانين (مشروع قانون بطيش، اقتراح قانون كتلة الوفاء للمقاومة، مشروع معدّل من راوول نعمة والهيئات الاقتصادية، اقتراح مقدّم من النواب: فادي علامة وجهاد الصمد وبلال عبد الله وياسين جابر)، هي المادة الخامسة المتعلقة بالوكالات الحصرية. وفيما جرى التفاهم على 69 مادة، بقيت هذه المادة عالقة لأنها، بكل بساطة، تتعلّق بكارتيل الاحتكارات المؤلف من نواب ووزراء ورجال أعمال نافذين يدورون في فلك الأحزاب ويسطون على قطاعات مختلفة من الدواء الى الغذاء والسيارات والإلكترونيات وكل ما يمكن للوكالات السطو عليه. وهو ما يؤدي الى غلاء الأسعار نتيجة تحكّم المحتكرين وتثبيتهم الأسعار التي تحقق لهم أرباحاً طائلة، وحتى قطع مواد أساسية وحيوية من السوق عندما تقرر الدولة الاستفاقة على واجباتها. هكذا حافظ هؤلاء على امتيازاتهم، منذ 55 عاماً، بحماية من الدولة ومن دون أن يجرؤ أحد على المسّ بمصالحهم. ورغم أن عدد الوكالات الحصرية لا يتجاوز 300، إلا أن المحتكرين يتمتعون بنفوذ مكّنهم من الحؤول دون بتّ المجلس النيابي المادة التي تتعلق بإلغاء الوكالات (https://al-akhbar.com/Politics/304667)، بل برز صراع في اللجنة بين مؤيد لإلغاء الحصرية نهائياً (الوفاء للمقاومة ونائب كتلة التنمية والتحرير فادي علامة) ومن يدعم «وضع ضوابط على الوكالات بحيث لا تنعكس على المستهلك كما في فرنسا» (التيار الوطني الحر والحزب الاشتراكي وتيار المستقبل)، وبين من يصرّ على الإبقاء عليها بصيغتها القديمة (ممثلو الهيئات الاقتصادية). النقاش لا يزال مستمراً ما سيدفع رئيس اللجنة النائب فريد البستاني الى الطلب في جلسة اللجان اليوم تمديد مهل لجنته يومين إضافيين ليرسو الأعضاء على صيغة حول المادة 5. «الوفاء للمقاومة» لا تزال ترفض التوافق الذي ظهر بين بقية الأحزاب حول صيغة للإبقاء على الوكالات «غير المضرّة»، أي تلك المحتكرة لماركات معيّنة في السوق على ألا ينسحب الاحتكار الى السلع. بمعنى آخر، يمكن لشركة ما احتكار ماركة سيارات أو لباس أو أحذية لكن لا يمكنها احتكار استيراد السيارات بشكل كامل أو الأحذية أو الألبسة. وهو أصلاً ما لا يحصل حتى في أكثر الأنظمة الاقتصادية المقفلة والاحتكارية. ولا يمكن اعتباره «تعديلاً» للصيغة التي تريدها الهيئات بقدر ما هو إعادة صياغة للاحتكار بطريقة «مودرن»، حتى لو أُضيفت على المادة عبارة تشير الى «كسر الوكالة» في حال التثبت من

> التيار الوطني والمستقبل والاشتراكي يؤيّدون صيغة معدّلة «تنظّم» الوكالات الحصرية

مخالفة الوكيل الحصري للشروط. ثمة من يأخذ هنا النموذج الفرنسي حيث الوكالات الحصرية لا تزال موجودة، لكنها تخضع لضوابط تمنعها من الإضرار بالمستهلك أو التلاعب بأسعار السوق. إلا أن لبنان ليس فرنسا، وتجربة الرقابة تدعو الى السخرية وخصوصاً إذا ما أخذنا ملف دعم المواد الغذائية نموذجاً. والمفارقة أن جرأة أصحاب الوكالات والهيئات الاقتصادية دفعتها الى اشتراط أن تدفع كل شركة ترغب في استيراد السلع التي يستوردها أي وكيل، تعويضاً مالياً لصاحب الوكالة الذي «تعذّب» منذ عشرات السنوات لتنمية عمله والتمدد في السوق!

باستثناء المادة الخامسة، قطع أعضاء اللجنة شوطاً كبيراً في المواد الكثيرة التي تحدّد أطر المنافسة وتشكيل الهيئة الوطنية للمنافسة وتنظيمها وتحديد مهامها، إضافة الى الغرامات والعقوبات. ما سبق يعدّ إنجازاً يضع قانون المنافسة على سكة الإقرار. إلا أن إقراره من دون إلغاء الوكالات الحصرية «جريمة»، على ما يقول بطيش لـ«الأخبار»، فـ«طالما الحصرية موجودة يعني ذلك إفراغ القانون من مضمونه، وأنه لا يتناسب مع الاتفاق الموقّع بين لبنان والاتحاد الأوروبي والذي كان يفترض أن يطبق منذ عام 2008». ويؤكد أن «لا اقتصاد حرّ في ظل الوكالات إلا إذا كان الهدف تأمين أرباح قلّة حققت عشرات ملايين الدولارات على حساب أكثرية الشعب»، علماً بأن «نسبة الهيمنة» في المادة التاسعة، وبعدما عدّلتها «الوفاء للمقاومة» إلى 20%، بمعنى أن يعتبر كل تاجر أو شركة تحوز حصة من السوق تفوق هذه النسبة مهيمنة، عادت اللجنة لترفعها الى 35% كما في مشروع قانون بطيش. بينما كانت الهيئات الاقتصادية تفاوض لرفعها الى 40%، رغم أن أصحاب الاختصاص يرون أن السيطرة على ثلث السوق يعني هيمنة، لأنه يمكن لشركتين عقد اتفاق من تحت الطاولة بينهما للسيطرة على السوق بكامله. علامة أوضح أنه «تم التوافق على النسب باعتماد دراسات علمية وعبر مقاربات من مندوبين في وزارة الاقتصاد، على أنه يبقى للهيئة العامة التصويت سلباً أو إيجاباً على هذه النسبة».

كيف يمكن مناقشة الغاء الوكالات الحصرية في حين أن رئيس اللجنة يملك وكالة حصرية لبيع السيارات؟ يجيب علامة أنه «للأمانة، تعامل النائب بستاني بحيادية تامة في هذا الموضوع بالذات ولم يبد أي رأي، بل أنه فضل عدم المشاركة بالتصويت حتى لا يعتبر صوته مرجحاً لكفة ضد كفة».

(أرشيف ـ مروان طحطح)

سندات مدعومة/ مضمونة بأصول

ما هي الـAssets Backed Securities؟ هي واحدة من العمليات المالية المنتشرة في الأسواق المالية وتستخدم لتحويل الأصول إلى أوراق مالية قابلة للاستثمار. عملياً، تكون الأصول ضمانة لهذا الاستثمار رغم أنها مولّدة لتدفقات نقدية مثل القروض أو الإيجارات أو أرصدة بطاقات الائتمان أو المستحقات. في النهاية يصدر سند بموجب هذه الضمانة، وتُدفع عائداته بسعر ثابت لفترة محدّدة من الوقت، حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا فشل مصدر السند من التسديد لحامله، تصبح التدفقات النقدية التي تولّدها الأصول ضمانة التسديد، لكن إذا فشلت الأصول في توليد التدفقات المالية لأي سبب من الأسباب فإنها هي الضمانة لتسديد الدين.

الخضوع للحاكم

يبدو أن السمة الأساسية لخطّة التعافي هي الخضوع للحاكم رياض سلامة. فالمسار الذي تعد به الخطة هو توطئة واستكمال للمسار الذي رسمه سلامة منذ اليوم الأول للأزمة. هو مسار «الإنكار الكبير» الذي تحدّث عنه البنك الدولي في تقريره الأخير. يتضمن هذا المسار الاستيلاء على أموال الدولة عبر تركيب «طرابيش» مالية. فسواء وضعت أملاك الدولة في صندوق، أو حوّلت إلى أوراق مالية، أو أخضعت لأي من الأدوات المالية المتعارف عليها في الأسواق، فإنها ستمثّل ضمانة لسداد الدين. بالتالي على المجتمع أن يسدّد هذا الدين عبر تحويل موارد الأصول التي يفترض أن تغذي الخزينة العامة، لتغذّي عملية سداد الخسائر، وإذا فقدت هذه الأصول لسبب ما قدرتها على توليد الأرباح بالقيمة التي يتطلبها سداد الدين، فإنها ستؤول سريعاً إلى الدائنين. هذا إجراء أسوأ من الخصخصة كأداة ترسملية للدولة، بل هو جريمة.

تقرير

ليست زيارة الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، إلى الإمارات، خارجة من سياق الزيارات المماثلة التي سبقتها، في سياق تطبيع "فريد من نوعه" بدأته الإمارات مع كيان العدو، عنوانه "الشراكة الكاملة" على المستويات كافة، وإدارة الظهر لفلسطين والفلسطينيين. لكن هذه الزيارة تحديداً تكتسب أبعاداً إضافية، كونها تأتي بعد تعرُّض أبو ظبي لضربة يمنية نوعية أجبرتها على اتّخاذ خطوات "تراجعية" في اليمن. لا تزال قيادة صنعاء تضعها في خانة "المراوغة والخداع". وإذ لا يبدو أن لدى إسرائيل "حلّاً سحرياً" يمكن أن تقدّمه لحليفتها في مواجهة تهديدات الصواريخ والمسيّرات، التي ليس الكيان العبري نفسه آمناً منها، فإن استضافة هرتسوغ، في هذا التوقيت بالذات، من شأنها توضيح حقيقة الاصطفافات في اليمن، وتجلية الحرب على البلد الفقير بوصْفها باتت، بالفعل، حرباً بالوكالة عن إسرائيل

هرتسوغ مُطبطباً على ابن زايد: ليس لدينا إلّا التعاطف

علي حيدر

في الظاهر، تبدو زيارة الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، إلى الإمارات، ذات طابع رمزي - في أحد وجوهها على الأقلّ -، أكثر من كونها مقدّمة لخطوات عملية، وذلك أخذاً في الاعتبار أن الضيف لا يملك صلاحيات سياسية ودستورية تؤهّله للتفاوض أو اتّخاذ قرارات في أيّ من القضايا الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية، إلّا في حال منْحه تفويضاً من هذا النوع. لكن لا يظهر أن ثمّة حاجة لتفويض كهذا، بعدما سبقه إلى أبو ظبي، رئيس الوزراء نفتالي بينيت، ووزير الخارجية يائير لابيد، ومسؤولون أمنيون. لكن هذه الزيارة تنطوي على أبعاد أخرى أشدّ خطورة؛ كونها تمثّل ارتقاء في العلاقات بين نظام آل نهيان وكيان العدو، إلى ما هو أبعد من تقاطع المصالح، وصولاً إلى الحيّزَين الاجتماعي والثقافي. وإذ يلاحَظ أن أبرز ما اتّسمت به تلك العلاقات تصاعُدها في وقت قياسي وبوتيرة مِيْزَتها عن كلّ "معاهدات السلام" التي وقّعتها إسرائيل مع عدد من الأنظمة العربية، فلا يُستغرب أن يبحث ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، وهرتسوغ «الفرص المتوفّرة لتنمية التعاون على جميع المستويات، بخاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتنموية، إضافة إلى التكنولوجيا والصحّة وغيرهما، بما يحقّق المصالح المتبادلة للبلدَين وتطلّعاتهما إلى آفاق أوسع من التعاون المثمر».

وبينما تندرج زيارة هرتسوغ في إطار التطوّرات المتسارعة في المنطقة، وتحديداً في ما يتعلّق بحركة التطبيع، وتمثّل امتداداً للزيارات المتتالية التي قام بها كبار المسؤولين الإسرائيليين إلى الإمارات، ومن ضمنهم مسؤولون رفيعو المستوى في المنظومة الأمنية الإسرائيلية، كما كشفت صحيفة «إسرائيل اليوم»، فقد برز فيها عبور طائرة الرئيس الإسرائيلي الأجواء السعودية في الطريق إلى الإمارات، في دلالة صريحة ومتجدّدة على كون السعودية ترعى هذا المسار وتدفع في اتّجاهه. لكن بحسب التقديرات السائدة في كيان العدو، فإنه «ما لم يكن هناك تحوّل دراماتيكي غير متوقّع، فإن السعودية لن تسارع إلى إخراج علاقاتها مع إسرائيل إلى العلن»، على حدّ تعبير المعلّق السياسي في صحيفة «إسرائيل اليوم»، بوآز ليمور. في ضوء ما تَقدّم، تُعتبر الزيارة من منظور إسرائيلي بداية مرحلة جديدة في عملية بلْورة التحالفات، عنوانها تشكيل محور مضادّ تُواجه من خلاله تل أبيب التهديدات المتصاعدة على أمنها القومي، مع عدم إغفال حقيقة أن مساعي قادة إسرائيل لإضفاء «شرعية عربية» على احتلال فلسطين، هو هدف قائم منذ اللحظات الأولى لبدء تنفيذ المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، جرّاء وجود الكيان في محيط عربي يشكّل بيئته الاستراتيجية التي تنطوي على مخاطر وفرص لأمنه القومي. مع ذلك، قد يكون لهذه المتغيّرات وجه إيجابي بالنسبة إلى شعوب المنطقة وحركات المقاومة، على رغم ما تحمله من مخاطر، كونها تكشف حقيقة المحور الذي يَسِم نفسه بـ«الاعتدال»، وتكرّس، في المقابل، ترابُط ساحات المحور المضادّ له وتداخُلها وتشارُكها في الأهداف، من اليمن إلى فلسطين. وفي هذا السياق، يمكن فهم حديث ابن زايد، خلال استقباله هرتسوغ، عن «الرؤية المشتركة مع إسرائيل تجاه مصادر التهديد للاستقرار والسلام الإقليميَين، وضرورة التصدّي لها واتّخاذ موقف دولي حازم ضدّها».

تعتبر الزيارة من منظور إسرائيلي بداية مرحلة جديدة في عملية بلورة التحالفات (أ ف ب)

> **زيارة رئيس كيان العدو إلى الإمارات هي تظهير لحقيقة المحاور المتقابلة في المنطقة**

في البُعد الاقتصادي، يفيد التقدير الاستراتيجي الإسرائيلي السنوي لعام 2022، الصادر عن «معهد أبحاث الأمن القومي»، بأن التبادل التجاري مع الإمارات بلغ حوالي مليار دولار، خلال سنة من توقيع «اتفاقيات أبراهام». ويكشف التقدير عن موقع الخليج في الخطّة الاقتصادية الإسرائيلية العاتة، من خلال ما يورده من أن إسرائيل تدفع إلى توسيع نطاق صادراتها إلى دول الخليج، بما يسهم في تعزيز النموّ في الكيان العبري، وأيضاً خفْض تكلفة المعيشة فيه عن طريق الاستيراد من الشرق عبر الإمارات، فضلاً عن تأمين الاقتصاد من تقلّبات أسعار النفط. وتكشف هذه المعطيات عن رهان تل أبيب على دور أبو ظبي في تعزيز الأمن القومي الإسرائيلي من البوّابة الاقتصادية، في إطار خطّة تهدف إلى «رفع الناتج المحلي خلال 12 عاماً إلى تريليون دولار، واقتطاع جزء منه لمصلحة تطوير قدرات إسرائيل العسكرية من أجل هزيمة أعدائنا»، وفق ما أعلن بينت قبل أيام. وفي الاتجاه نفسه، اعتبرت صحيفة «إسرائيل اليوم» أن «لدى الإمارات أمرَين أساسيَين ينبغي أن تقدّمهما لإسرائيل: الأوّل، موطئ قدم مهمّ في العالم السنّي المعتدل؛ والثاني، الكثير من المال».

الأهمّ من كلّ ما تَقدّم، أن زيارة رئيس كيان العدو إلى الإمارات، كما هي حال مَن سبقه من المسؤولين الإسرائيليين، هي تظهير لحقيقة المحاور المتقابلة، لا سيما في ما يتّصل بالقضيّتَين الفلسطينية واليمنية. في البُعد الفلسطيني، يشكّل استقبال هرتسوغ مكافأة للاحتلال على عدوانه المستمرّ على الفلسطينيين، وتشجيعاً له على مواصلته وتصعيده، ومحاولة لإضفاء الشرعية على سياسة التطهير العرقي التي يمارسها في القدس، والاستيطان في الضفة، ومحاصرة قطاع غزة، والتنكيل بالأسرى. أمّا في البُعد اليمني، فالمؤكد أن تعزيز تحالف نظام آل نهيان مع كيان العدو، لن يوفّر للأوّل الحماية والحصانة من تعرّضه للردّ الصاروخي في مواجهة استمرار انخراطه في الحرب على اليمن، حتى لو زاره كلّ قادة الكيان. وفي كلّ الأحوال، فإن أصل الزيارة وسياقها وتوقيتها والمواقف التي تخلّلتها من قِبَل الطرفين، تؤكّد حضور العامل الإسرائيلي في تلك الحرب، والتي لا يبدو من المبالغة القول إنها تحوّلت إلى حرب بالوكالة عن إسرائيل، منعاً لتكرُّس اليمن كقوّة متوثّبة في محور المقاومة، يدرك العدو أنه في حال ارتكب أيّ حماقة ضدها، فسيتعرّض لِما هو أبعد من التأديب.

تقرير

صنعاء لا تصدّق أبو ظبي: المطلوب انسحاب كامل وغير مشروط

لقمان عبدالله

أدّت مغامرة الإمارات في المشاركة المتجدّدة في اجتياح الأراضي اليمنية، إلى وقوعها سريعاً في خطأ الحسابات وسوء التقدير. وسواءٌ كان ذلك بإرادتها، أو بدفْع من الولايات المتحدة، فإن أبو ظبي تتحمّل المسؤولية الكاملة عن هذه المغامرة. وفي أعقاب بدء ظهور نتائج مجازفتها، متمثّلة في عمليتَي «إعصار اليمن» الأولى والثانية واللتين شكّلتا تحوُّلاً جديداً في مسار الحرب، جاء تراجعها الجزئي والملتبس، بتوجيهها ميليشيات «العمالقة» الموالية لها بالانسحاب من جنوب مأرب، في محاولة للحفاظ على هيبتها، وكخطوة أولى على طريق النزول عن الشجرة بالتدريج.

وبينما تؤشّر هذه الخطوة إلى أن الإمارات لم تكن تتوقّع قيام قوات صنعاء باستهداف عمقها الحيوي، في ما يستبطن جهلاً بالعدو على رغم مرور سبع سنين على الحرب معه، فهي تدلّ أيضاً على ضيق خياراتها أمام قصف منشآتها العسكرية والاقتصادية - والذي سيستجلب استمراره تداعيات كبرى على أمنها واقتصادها ومكانتها خصوصاً مع تهديد القيادة اليمنية باستهداف معرض «إكسبو دبي» -، إذ ظهرت الدولة الخليجية مجرّدة من أيّ خطة للتعاطي مع تطوّر بحجم قصف عاصمتيها السياسية والاقتصادية أبو ظبي ودبي، باستثناء الجهود الدبلوماسية الهادفة إلى إظهارها بمظهر الضحية. أمّا حلفاؤها، ولا سيّما واشنطن وتل أبيب، الذين بالغوا في إصدار بيانات التعاطف والإدانة، فقد عرضوا خططاً ومشاريع للاعتراض الجوي، تستغرق جهوزيتها أمداً طويلاً. وإذا كانت إسرائيل التي زار رئيسها، أمس، أبو ظبي، غير حاضرة للمغامرة ببيْع «القبة الحديدية» لأيّ جهة خارجية، فإن الولايات المتحدة تبدو غير راغبة، أقلّه حالياً، بتزويد حليفتها بمنظومة الدفاع الجوّي «aim-120c-7/-8»، التي كانت زوّدت إدارة جو بايدن السعودية بـ280 صاروخاً منها، وتزعم وزارة الدفاع الأميركية أن فعّاليتها مقابل تهديدات المسيّرات والصواريخ البالستية تبلغ 90%.

في المقابل، ظهر أن قيادة صنعاء، التي ثبتت كفاءتها في إدارة الصراع وتقدير الموقف واختيار التوقيت المناسب لاستهداف العمق الإماراتي (مع ما ينطوي عليه كلّ ذلك من أبعاد استراتيجية أهمّها تحوّل «أنصار الله» إلى قوة إقليمية)، استطاعت إجبار الإمارات على التراجع، ولو مرحلياً، بعدما وضعتها أمام خيارَين لا ثالث لهما: إمّا الانسحاب، أو تحويلها إلى ساحة حرب حقيقية، وهذا ما لن تستطيع أبو ظبي تحمّله، بعدما كشفت عملية «إعصار اليمن» محدودية قدرتها على الصمود الذاتي، وهشاشة خيار الاتّكاء على مظلّة حماية خارجية، سواءً أميركية أو إسرائيلية. على أن قيادة صنعاء تتعامل مع خطوة «العمالقة» بحذر شديد، وتعتبر أن الحساب مع الإماراتيين لم يُغلق بعد، خصوصاً أنها اعتادت مراوغات أبو ظبي عبر انسحابات متكرّرة سرعان ما تُعود عنها. ولذا، تضع «أنصار الله» قرار الانسحاب، إلى الآن، في خانة «الخداع»، وانتظار الفرصة المناسبة لمعاودة العدوان، بما يتيح للإمارات تجنّب ضربة ثالثة، أو على الأقلّ تأخيرها إلى حين الانتهاء من استحقاقات اقتصادية حالية ورياضية قريبة، فضلاً عن حاجتها إلى فترة من الزمن لإنضاج الخطة المناسبة للتعامل مع الاستهداف. كذلك، تشدّد صنعاء على أن دخول المعركة ليس كالخروج منها، وأن الإمارات ليست هي مَن تحدّد شروط الخروج ولا كيفيته، وأن الثمن المطلوب لتحييد عمقها لن يكون أقلّ من مغادرة «التحالف» والانسحاب من جميع الأراضي التي تحتلّها وتفكيك ميليشياتها المسلّحة. وفي هذا السياق، أشار السفير اليمني في إيران، إبراهيم الديلمي، إلى أن الإمارات لا تستطيع الاستمرار في أيّ مواجهة، معتبراً أنها تلجأ إلى «المخادعة» عبر إعادة التموضع في شبوة، محذّراً إياه من «أننا حاضرون للاستمرار في استهداف كلّ دول العدوان بما فيها الإمارات». على المقلب اليمني، شكّلت خطوة «العمالقة» صدمة للقوى المحلّية التابعة للتحالف السعودي - الإماراتي، وهو ما تُرجم في إعلان العديد من المسؤولين والشخصيات استياءهم من الانسحاب، واتّهامهم «التحالف» بتقديم مصالحه على المصالح اليمنية، على رغم أن هذه الخطوة ليست الأولى من نوعها، إذ سبقها انسحاب «القوات المشتركة» (ميليشيات طارق صالح و«العمالقة») الموالية للإمارات من الساحل الغربي، تحت تهديد قصفها بالطيران. وجاءت «إعادة تموضع العمالقة» بعد أن اعتمد الجيش و«اللجان»، في الأسبوع الماضي، تكتيكات حرب العصابات (غير النظامية)، مستفيدَين من التضاريس الجغرافية في تحقيق هدفهما، أي إيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية في صفوف الميليشيات المدعومة إماراتياً بُغية تشتيتها وتقطيع أوصالها. وقد تضمّنت خطة قوات صنعاء، من أجل ذلك، التنازل عن الأرض واستدراج «العمالقة» إلى الكمائن والأشراك وحقول الألغام. وفيما نجحت في تحييد نفسها عن الاستنزاف، فقد أحصت الحسابات الرسمية الجنوبية، أخيراً، مقتل 100 مقاتل خلال 24 ساعة فقط.

لم تصمد مجازفة الإمارات غير محسوبة النتائج سوى اسبوعين (أ ف ب)

> **الإمارات لم تكن تتوقّع قيام قوات صنعاء باستهداف عمقها الحيوي**

يوماً بعد يوم، تفرض قيادة صنعاء نفسها على الإقليم والعالم، اللذين لم يعُد أمامهما إلّا الاعتراف بها والتسليم بدورها، الذي بدأ يتمظهر منذ الأشهر الأولى من العدوان، عندما فشل «التحالف» في إلحاق هزيمة «سريعة ونظيفة» بها، ثمّ تطوّر إلى أن بات يؤسّس لمعادلات ردع تطاول العمق السعودي، وحافظ على وتيرة ثابتة في هذا المسار، إلى أن وصل أخيراً إلى مستوى فاجأ اللاعبين الإقليميين والدوليين، مع تظهيره قدرات صاروخية وجوّية تتميّز بـ«دقة الإصابة والمدى الطويل»، وهو ما تجلّى بوضوح في الضربتَين الأخيرتَين. والأهمّ في كلّ ذلك، أن أصداء تراكم القدرات السابقة واللاحقة لليمن، باتت تتردّد بوضوح لدى صنّاع القرار في كيان العدو الإسرائيلي.

فلسطين

بوادر مقاطعة جماعية لجلسة «المركزي»

«فتح» نحو تأجيل قسري؟

> يبدو أن جهود حركة «فتح» لتأمين «النصاب» اللازم لعقد جلسة للمجلس المركزي لـ«منظّمة التحرير» في السادس من شباط المقبل، تُواجه عقبات كبرى وجدّية، وهو ما قد يدفع الحركة إلى تأجيل عقد الاجتماع. إذ ما تأكّدت مقاطعة السواد الأعظم من الفصائل له، وتخشى «فتح»، في حال المضيّ في عقد الجلسة وسط مقاطعة جماعية، من أن تُثبت عليها تهمة «اختطاف المنظّمة». الأمر الذي من شأنه تعميق الأزمة التي تعيشها

غزة ــ رجب المدهون

في الوقت الذي يسعى فيه فريق رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إلى عقد المجلس المركزي لـ«منظّمة التحرير» في أقرب وقت ممكن، تتراجع غالبية الفصائل عن تلبية الدعوة لحضور جلسة المجلس، الذي يُعتقد أن الحاضر فيه كالغائب، في ظلّ استمرار الاتهامات لـ«فتح» بالتفرّد، ورفض المصالحة والتشارك في القرار الفلسطيني. وتدفع «فتح» في اتّجاه عقد الجلسة في السادس من شباط المقبل، لإمرار تعيينات جديدة في رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، فيما يرى مراقبون أن الهدف منه ترتيب مرحلة ما بعد عباس. وتسعى الحركة إلى تأمين حضور «الجبهة الديموقراطية» و«المبادرة الوطنية» و«حزب الشعب» و«الجبهة العربية»، على أقلّ تقدير، لكن ذلك يصطدم بمؤشّرات إلى إمكانية مقاطعة «الديموقراطية» و«الوطنية» للاجتماعات. وفيما لا تزال «الديموقراطية» تتدارس الأمر، يبرز انقسام داخلي بين قياداتها الموجودة في غزّة والضفة وسوريا؛ إذ ترفض الأولى أيّ مشاركة في اجتماع «المركزي»، بينما تضغط قيادات من الثانية لحضوره، بهدف انتزاع مناصب جديدة في المنظّمة. في المقابل، تأكّدت مقاطعة «الشعبية» والفصائل الأخرى، بحسب ما أفادت به مصادر مطّلعة «الأخبار». وكانت «الشعبية» قد أعلنت، في بيان أمس، رفضها المشاركة، مشدّدة على ضرورة إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، «باعتبارها المدخل الأساسي لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة».

وجاء هذا الموقف بعد إعلان حركتَي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» رفضهما المشاركة في اجتماع «المركزي»، والذي وصفه القيادي في «الجهاد»، أحمد المدلل، بـ«الانقلاب على التوافقات الوطنية، وخصوصاً أن هناك توافقاً وطنياً سابقاً جرى في اجتماعات الأمناء العامّين على خريطة طريق تنهي الانقسام، ولم يتمّ الالتزام بتنفيذها». ورأى المدلل أنّ تعقّد السلطة إبعاد «حماس» و«الجهاد» و«الشعبية» عن اجتماع المركزي «هدف يُراد منه عزل هذه القوى، لإيصال رسالة من عباس إلى المجتمع الدولي، تفيد بأنه هو مَن يمسك بتلابيب القرار الفلسطيني».

بدورها، هاجمت «حماس» اجتماع «المركزي»، واصفةً المجلس بأنه «إحدى مؤسّسات المنظّمة المختطَفة من قِبَل قيادة السلطة، برئاسة عباس، منذ أن أصبح رئيسها». وأكدت الحركة، على لسان الناطق باسمها حازم قاسم، أن «منظمة التحرير لا تمثّل كلّ الشعب الفلسطيني، ولا حتى جزءاً منه»، وهي «غير قادرة على تحقيق أهدافه، كما تقف ضدّ الإجماع الوطني». ورأت أن «السلطة تحاول أن ترمّم حضورها، الذي تآكل بسبب سلوك قيادتها، عبر عقد مجلس هنا وهناك من دون إجماع وطني، في محاولة ترقيعية لإشغال بعض المناصب لشخصيات محدّدة، حتى تستطيع مواصلة سياستها في العلاقة مع الاحتلال واستمرار التنسيق الأمني».

> **تتخوّف قيادة السلطة من عدم مشاركة «الديموقراطية» و«الوطنية» في اجتماعات «المركزي»**

في غضون ذلك، أفادت مصادر «فتحاوية»، لـ«الأخبار»، بأن قيادة السلطة تتخوّف من عدم مشاركة «الجبهة الديموقراطية» و«المبادرة الوطنية» في اجتماعات «المركزي»، ما سيعني مقاطعة جماعية للمجلس، وهو ما سيؤثّر على «شرعية» الحركة في قيادة «منظمة التحرير»، كما سيزيد الضغوط عليها لإحداث إصلاحات وتغييرات حقيقية في المنظمة، التي توشك إعادة بنائها أن تصبح المطلب الرئيسي لجميع الفصائل، وليس «حماس» و«الجهاد» و«الشعبية» فقط. وأضافت المصادر إن الأيام المقبلة ستكون حاسمة، في ضوء موقف «الديموقراطية» و«الوطنية» و«حزب الشعب الفلسطيني»، لافتةً إلى أن اعتذار هذه الفصائل سيدفع «فتح» إلى تأجيل عقد «المركزي»، إلى وقت لاحق. وفي الإطار نفسه، علمت «الأخبار»، من مصادر فلسطينية، أن أجهزة أمن السلطة تمارس ضغوطاً على قيادات في «حزب الشعب»، لدفعها إلى المشاركة في اجتماع «المركزي».

لا تزال «الجبهة الديموقراطية» تتدارس الأمر وسط انقسام داخلي بين قياداتها (أ ف ب)

تقرير بات من الواضح أن المفاوضات النووية الجارية في فيينا قد وصلت إلى نقطة الحسم، وهو ما دفع الوفود المشاركة فيها للعودة إلى عواصمها من أجل التشاور، الكفيل بإيصال الجميع إلى مرحلة اتّخاذ القرار. ولكن على رغم تلك المؤشّرات الإيجابية، وربّما بسببها تحديداً يبدو واقعياً ما قاله مسؤول أميركي، في حديث إلى موقع «أكسيوس»، قبل أيام، من أن «(أنّنا) أقرب ما نكون إلى التوصّل إلى اتفاق، ولكنّنا أقرب ما نكون إلى انهيار المحادثات»

محادثات فيينا تبلغ عتبة الحسم: الاتفاق أقرب ما يكون... وأبعده!

خلال الأسابيع الأخيرة أعربت طهران والأطراف الغربية عن أملها بخروج المحادثات بنتيجة إيجابية (أ ف ب)

طهران ــ **محمد خواجوئي**

يُستشفّ من الأنباء والتصريحات الصادرة حول المحادثات النووية الجارية في فيينا، أنها حقّقت تقدّماً، بات يحتّم على الأطراف اتّخاذ القرار النهائي. استحقاقٌ دفع هذه الأطراف إلى إيقاف المفاوضات مؤقّتاً، يوم الجمعة، لإجراء مشاورات حاسمة في عواصمها. ومن هذا المنطلق، أعلن منسّق اللجنة المشتركة للاتفاق النووي، إنريكي مورا، في تغريدة على موقع «تويتر»، أن الدبلوماسيين عادوا إلى العواصم، من أجل «تلقّي التعليمات»، مضيفاً إن «ثمّة حاجة، في الوقت الحاضر، إلى اتّخاذ القرارات السياسية». كذلك، غرّد المندوب الروسي، ميخائيل أوليانوف، أن «المحادثات وصلت إلى مستوى متقدّم، وباتت بحاجة إلى قرارات سياسية». وجاء هذا في وقت نقلت فيه وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية عن أحد الدبلوماسيين قوله إن مسار المحادثات إجمالاً بنّاءٌ ويمضي قدماً»، وإنه «في حال اتّخذت الأطراف الأخرى القرارات اللازمة، بعد عودتها من عواصمها، فإن ثمّة إمكانية للتحرّك بشكل أسرع، باتجاه التوصّل إلى الاتفاق». وكانت محادثات شهر كانون الثاني، أطول من الجولات السابقة، إلّا أنها تميّزت بالسرعة؛ إذ عقدت الوفود المفاوضة سلسلة لقاءات مكثّفة، وسط تفاؤل إيراني ـ غربي بخروج المحادثات بنتيجة إيجابية. كما أن الأيام التي عاد فيها المفاوضون إلى بلدانهم للتشاور، شهدت اشتداداً لوتيرة الاتصالات، على مستوى قادة الدول. وفي أحدث تطوّر في هذا المجال، أجرى الرئيسان، الإيراني إبراهيم رئيسي، والفرنسي إيمانويل ماكرون، مكالمة هاتفية، ليل أول من أمس، شكّلت محادثات إحياء الاتفاق النووي محورها، وفقاً للتقارير المتداولة. وجدّد ماكرون اقتناعه بأن الحلّ الدبلوماسي ممكن وحتمي، مشيراً إلى أن «أيّ اتفاق سيتطلّب التزامات واضحة وكافية من مختلف الأطراف». وفي الإطار ذاته، تحدّث ماكرون إلى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وذلك غداة إعلانه أن «ثمّة علامات تؤشّر إلى أن المحادثات يمكن أن تخرج بالنتيجة المرجوّة».

وفي فيينا، تخطّى المفاوضون بعض القضايا الخلافية الموجودة في مسوّدة الاتفاقات، فيما بدأت تتحوّل الأفكار إلى كلمات وجُمَل قد تكون محور الاتفاق. إلّا أن المواضيع المفتاحية تبقى قيد التشاور؛ ذلك أنّها تتطلّب قرارات سياسية جريئة من قِبَل واشنطن وطهران. وفي هذا السياق، علمت «الأخبار» أن تقدّماً حصل في المسوّدات الأربع، أي الخطوط العامّة للاتفاق، وتفاصيل رفع العقوبات، والالتزامات النووية الإيرانية، وأخيراً التحضيرات التنفيذية. وبحسب المعلومات، فإن المواضيع السياسية التي هي موضع خلاف في الوقت الحاضر، تتركّز في تحديد آلية «حسم وضع اليورانيوم المخصّب، وأجهزة الطرد المركزي الإيرانية المتطوّرة»، و«التحقّق من رفع العقوبات الأميركية عن إيران»، و«تقديم ضمانات بعدم انسحاب أميركا مجدّداً من الاتفاق». ومن هنا، تقول الأوساط الدبلوماسية الإيرانية إنه على الرغم من أن المحطّات الآتية تبدو صعبة بعض الشيء، إلّا أن التوصّل إلى اتفاق لا يبدو مستحيلاً، بل أمراً محتملاً، في نهاية شهر آذار.

> تجري مشاورات للإفراج عن الأرصدة الإيرانية المجمّدة في البلدان الأخرى

وفيما تجرى المحادثات بين واشنطن وطهران بصورة غير مباشرة ومن خلال وسيط، يرى البعض أن هذا الأمر جعل المفاوضات أكثر تعقيداً وبطئاً. وعليه، ثمّة احتمالٌ لأن يلتقي الدبلوماسيون الإيرانيون والأميركيون، في غضون الأسابيع المقبلة، وجهاً لوجه، في خطوة تهدف إلى إعطاء المحادثات زخماً أكبر، والتسريع في تقليص هوّة الخلافات. وكان وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي، علي شمخاني، قد أثارا، الأسبوع الماضي، إمكانية إجراء حوار مباشر مع ممثّلي الولايات المتحدة، إن اقتضت الضرورة ذلك. ويرى كثيرون أن التصريحات الأخيرة للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، آية الله علي الخامنئي، بأن «التعامل مع العدو لا يعني الاستسلام له»، تشكّل ضوءاً أخضر لإجراء محادثات مع واشنطن، إلّا أن ذلك لم يكن كافياً لمنع تعرّض عبد اللهيان وشمخاني لانتقادات من بعض الأوساط والشخصيات القريبة من الخامنئي. إذ وصفت صحيفة «كيهان»، في مقال بقلم رئيس تحريرها، حسين شريعتمداري، تصريحات المسؤولَين بـ«غير المدروسة»، معتبرة المحادثات مع أميركا بمنزلة «الانغماس في الوحل»، الذي أعدّوه لإيران.

في غضون ذلك، تجرى مشاورات للإفراج عن الأرصدة الإيرانية المجمّدة في البلدان الأخرى، في ما يمكن اعتباره مؤشّراً إلى حصول انفراجة، وإلى كون محادثات فيينا باتت واعدة. وفي هذا السياق، أفادت وكالة أنباء «يونهاب» الكورية الجنوبية بأن كوريا وإيران تعتزمان إجراء محادثات في سيول، اعتباراً من الشهر المقبل، ضمن مجموعة عمل لمناقشة كيفية تحويل الأموال الإيرانية المجمّدة (نحو 7 مليارات دولار) في حال رفع العقوبات، إضافة إلى غيرها من القضايا التي قد تطرأ في حال فشل المحادثات. وأبلغ مصدر مسؤول في كوريا الجنوبية، «يونهاب»، أن البلدين قد يتبادلان الآراء بشأن احتمال استئناف صادرات النفط الإيرانية إلى كوريا الجنوبية، في حال رفع العقوبات.

إضافة إلى تقديم تسهيلات لمنظّمات الأمم المتحدة ومنظّمات إنسانية لتنشيط مشاريع «التعافي المبكر»، وغضّ الطرف عن مشاريع اقتصادية عديدة بين سوريا ودول الجوار، ما يعني تأجيل النقاش في هذه المسألة بضعة شهور ليعاد فتحها مرّة أخرى. ويتزامن ذلك مع زيادة الولايات المتحدة نشاطها في الملفّ السوري، وإعلانها الإبقاء على قواتها بذريعة «محاربة الإرهاب»، وما تبع هذا الإعلان من صعود مفاجئ لنشاط «داعش»، تجلّى آخر مظاهره في الهجوم الذي تعرّض له «سجن الصناعة» في الحسكة، والذي كان يضمّ حوالي 5 آلاف معتقل من التنظيم بينهم قياديون من الصف الأول، هرب منهم حوالي 200 عنصر إلى مكان مجهول، وسط شكوك في تقلهم إلى البادية السورية بإشراف أميركي. وإذا ما صحّت تلك الشكوك، فقد تنجم عن تقلهم عودة فعلية لنشاط التنظيم، في ظلّ وجود مقاتلين تابعين له منتشرين في جيوب عدّة في البادية، ووجود خطوط دعم مباشرة له عبر قاعدة التنف الأميركية على المثلّث الحدودي مع العراق والأردن.

سوريا

بيدرسون ناعياً جهود التسوية: عبثٌ في عبث

من على منبر مجلس الأمن الدولي، أعلن المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسون، فشل مساعيه، حتى الآن، لحلّ الأزمة السورية. ليقدّم خطّته «خطوة مقابل خطوة»، مرّة أخرى. والتي رفضتها دمشق، على أنها تُمثّل الحلّ، في ظلّ الجمود الكبير الذي وصلت إليه المسارات السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة، وفق تعبيره

علاء حلبي

أجرى المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسون، الذي التقى كلمة خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي الأسبوع الماضي، تقييماً سريعاً للأوضاع، استطرد خلال شرحه للجانب الإنساني، قبل أن يتطرّق إلى ما آلت إليه جهوده السياسية، مُعلناً «أنّنا لا نزال أمام حالة من الجمود الاستراتيجي»، وذلك بعد ستّ جولات من محادثات اللجنة الدستورية التي ترعاها الأمم المتحدة، لم تتمكّن من خطّ سطر واحد حتى الآن. بيدرسون، الذي زار طهران والدوحة قبل نحو أسبوعين، أشار في إحاطته إلى أن «عمل اللجنة لا يزال مخيّباً للآمال»، معتبراً أن «التحدّي الحالي هو التأكّد من أن الوفود لا تقدّم نصوصاً دستورية فحسب، بل إنها على استعداد أيضاً لتعديلها في ضوء المناقشات، لمحاولة إيجاد أرضية مشتركة، أو على الأقلّ تضييق مساحة الاختلافات». وتابع: «أنا على استعداد لعقد الدورة السابعة للجنة الدستورية في جنيف حالما يتمّ التوصّل إلى تفاهمات. ولا أزال أتمنّى أن نعقد عدّة جلسات في الشهور المقبلة وأن نقوم بعمل جادّ».

وبعدما لم يَغُص، في كلمته أمام مجلس الأمن، في تفاصيل خطّته القديمة - الجديدة (خطوة مقابل خطوة)، والتي تقوم على مبدأ أن تخطو الحكومة السورية خطوات نحو الحلّ، مقابل إجراءات «انفتاحية» من الولايات المتحدة تتمثّل في تخفيف العقوبات وغضّ النظر عن الانفتاح العربي على دمشق، وتقديم دعم، وإن بطريقة غير مباشرة، لتسريع وتيرة «التعافي المبكر» في سوريا، عاد بيدرسون ليَخرج بعد ثلاثة أيام، ويؤكد عبر تصريحات صحافية استمرار عمله لإنجاح هذه الخطّة، التي قال إنها تحظى بموافقة ودعم روسي - أميركي. وجاءت التصريحات الجديدة للمبعوث الأممي بعد نحو أسبوعين من إعلان وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، رفض دمشق لمبادرته، التي اعتبرها المقداد تدخّلاً في القضية التي يجب أن يكون السوريون هم أطراف حلّها، مطالباً بيدرسون بأن يقف على الحياد. وتسود شكوك لدى دمشق في أن الهدف من خطّة المبعوث الأممي قد يكون ترسيخ الاحتلال الأميركي في سوريا بشكل أو بآخر، وتحويل الوجود العسكري إلى جزء من الحلّ، في وقت تعتبر سوريا، ومعها الدول الضامنة لـ«مسار أستانا» (روسيا وإيران وتركيا)، الوجود الأميركي عثرة على طريق الحلّ.

تصريحات بيدرسون حول جود توافق أميركي - روسي في سوريا، أتت في وقت ترتفع حدّة المواجهة السياسية بين البلدين في ملفات عدّة، أبرزها الملفّ الأوكراني. كما أنها تتعارض مع الموقف الروسي الحازم إزاء الوجود الأميركي في سوريا، والذي تتّهمه موسكو، جدلاً، بأنه يشكّل عثرة في طريق التسوية ويسعى إلى تقسيم سوريا عبر السيطرة على منابع النفط ودعم «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، بتقديم مساعدات لجماعات «إرهابية» في شمال غربي البلاد، وفق بيان أصدرته البعثة الروسية لدى الأمم المتحدة، والتي ذكرت في بيانها أن «الولايات المتحدة لا تدّخر جهداً لإعادة تكوين صورة قاطعي الرؤوس في إدلب، وتقديمهم كأنهم بديل للحكومة في دمشق».

> تصريحات بيدرسون جاءت في وقت يشهد ملفّ المساعدات إلى سوريا جدلاً كبيراً

كذلك، تأتي هذه التصريحات في وقت يشهد ملفّ المساعدات إلى سوريا جدلاً كبيراً، وهو ما حاولت واشنطن فتْح خطوط إمداد عبر الحدود (من دول الجوار إلى المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة)، أو على أقلّ تقدير ضمان استمرار الوضع القائم (ثمّة معبر واحد حالياً هو باب الهوى مع تركيا)، وهو ما أكّدت موسكو معارضتها له لأسباب عدة، أبرزها أنه يساهم في ترسيخ حالة التقسيم القائمة، إضافة إلى استغلاله في تقديم الدعم للجماعات المسلحة، ومن بينها فصائل «إرهابية»، على أن يكون البديل، وفق مقترح موسكو، تمرير هذه المساعدات عبر خطوط التماس من مناطق سيطرة الحكومة السورية إلى مناطق المعارضة، بما يضمن عدم وصولها إلى الفصائل «الإرهابية»، وكسر الجمود على خطوط التماس. ومذّدت الأمم المتحدة العمل بالقرار 2585، الذي يسمح بإدخال المساعدات عبر معبر باب الهوى فقط، إضافة إلى خطوط التماس، من دون إجراء تصويت، لستّة أشهر، بعد أن قدّمت واشنطن، وفق ما سرّبت مصادر دبلوماسية آنذاك، تعهّدات بزيادة كمّيات الدعم الممرَّر عبر الخطوط.

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب بشير مهنا أبو علي وكيل نجيب فياض أبو علي سند تمليك بدل ضائع للعقار 654 الرملية.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب ناظم حليم ابي المنى وكيل شفيق شفيق شعبان لمورثه جميل محمد شعبان سند تمليك بدل ضائع للعقار 907 الرملية.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب عبد الرزاق حسن الاشمر وكيل فاطمة علي حمود سند ملكية بدل ضائع للعقار 12/1891 J العمروسية.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

تبليغ مجهول مقام
محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة برئاسة القاضي لبيب سلهب بالتكليف تدعو المطلوب إدخاله علي حسين عيسى في الملف المضموم 2021/10035 والملف 2021/9719 لتبلغ كافة الأوراق الدعوى المقدمة من المدعية سلوى أحمد أبو شنب رقم 2021/9719 والرامية إلى إلزام المدعى عليهما حسن خضر عبيد وفاتن حسن شقير تسديد بدل المثل للمدعية وإلغاء اتفاقية البيع تاريخ 2019/1/5 المتعلقة بالشقة الدوبلكس الكائنة في الطابقين الأول والثاني الجهة الجنوبية الغربية الشمالية من البناء القائم على العقار 718/عرمون والدعوى 2021/10035 المقدمة من المدعيين حسن خضر عبيد وفاتن حسن شقير بوجه المدعى عليها سلوى أحمد أبو شنب والمطلوب إدخاله فيصل جاد الله الجوهري والرامية إلى إلزامك مع المدعى عليها والمطلوب إدخاله بتسجيل الشقة المذكورة أعلاه على اسم الجهة المدعية والحكم بصحة وقانونية العرض والإيداع الفعلي تاريخ 2021/4/30 رقم 2021/3429.
يجب حضورك إلى قلم هذه المحكمة لتبلغ الأوراق خلال مهلة عشرون يوماً من تاريخ النشر وإلا فكل تبليغ لك في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يعتبر صحيحاً.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان
عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب وليد كمال حمية شهادة قيد بدل ضائع لحصته في العقار رقم 2213 كفرحتى.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
القاضي العقاري محمد الحاج علي

إعلان
عن القاضي العقاري في الجنوب
طلبت عائدة مصطفى ناجيا لموكلها رالف أنطوان ابي طايع بصفته أحد ورثة أنطوان مارون أبي طايع شهادة قيد بدل ضائع للعقار رقم 830 اركي.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
القاضي العقاري محمد الحاج علي

إعلان
عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب هادي أحمد داود بالوكالة عن حسين خضر فرحات شهادة قيد بدل عن ضائع للعقار رقم 875 عنقون.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
القاضي العقاري محمد الحاج علي

إعلان
عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب موسى جرجس موسى أندراوس شهادة قيد بدل عن ضائع للعقار 879 برتي.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
القاضي العقاري محمد الحاج علي

إعلان
عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب عماد وهبي مسلماني لموكلته غاديه السيد رائف صفي الدين شهادة قيد بدل ضائع لحصتها في العقار رقم 308 شمع.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
القاضي العقاري محمد الحاج علي

تبليغ
تبليغ مجهول محل الإقامة
محكمة النبطية الشرعية الجعفرية
ورقة دعوة صادرة عن محكمة النبطية الشرعية الجعفرية، موجهة إلى كل من مجهولي محل الإقامة محمد رشيد بدرالدين وعلي رشيد بدرالدين وشادي رشيد بدرالدين في الدعوى المقامة عليكم من إبراهيم محمد بدرالدين بمادة إثبات وتنفيذ وصية أساس 2022/153/559، تعين موعد الجلسة فيها يوم الثلاثاء في 2022/2/15 فيقتضي حضوركم أو إرسال من ينوب عنكم إلى قلم المحكمة لإستلام نسخة عن إستحضار الدعوى وإلا اعتبرتم مبلغين حسب الأصول وجرت بحقكم المعاملات القانونية وكل تبليغ لكم على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً.
رئيس القلم
جعفر حسن نور الدين

استراحة

كلمات متقاطعة 3946

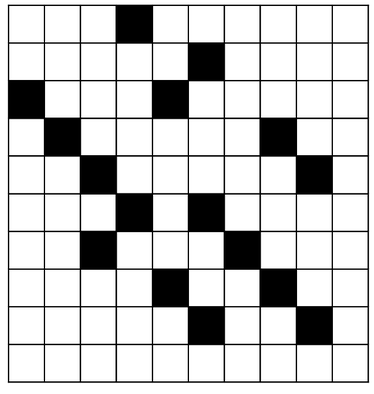

أفقيا
1- قناة تلفزيونية لبنانية – إمارة عربية – 2- أخلاط من الطيب – خلاف مجهول – 3- عوامید فرعونية – حرف أبجدي – 4- للتاوه – حلية نسائية – 5- اول جبّار في الأرض – للإستدراك – 6- إحدى القارات – جزيرة إيرانية في الخليج العربي – 7- من أخوات كان – عار – سكن في اصطلاح العامة – 8- سرب من الطيور – مرتفع من الأرض – حرف جر – 9- للنفي – منطقة سياحية خاصة تابعة للصين – 10- شركة إيطالية مصنّعة للسيارات

عمودياً
1- من أسفار العهد الجديد في كتاب الإنجيل – 2- إرتداه – سلاح قديم – 3- أهل الزمان الواحد – مدينة فرنسية – حرف جزم – 4- عملة اليونان القديمة – ندم – 5- أمين صندوق في مصرف بالأجنبية – مرض – 6- يجري في العروق – رجل دين – طعم الحنظل – 7- رتبة عسكرية – عاصمة أوروبية – 8- كتاب السائح – بكاء بالعامية – 9- من الطيور – عائلة رسّام الماني راحل – 10- بحر – عائلة ممثل مصري راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- صباح فخري – 2- اقحوان – ريم – 3- بي – شل – ما – 4- رقد – يم – سجّل – 5- التالا – 6- نو – يا – سهول – 7- فاس – فك – رَح – 8- كرت – عريس – 9- ورق – مونو – 10- كلنا للوطن

عمودياً
1- صابرين – كول – 2- بقيق – وفرّ – 3- آخ – دا – أتون – 4- حوش – ليس – را – 5- فالتيا – عقل – 6- خنّ – ملّ – فر – 7- اسكيمو – 8- يراسله – سوط – 9- ور – ن ن – 10- كمال الحلو

sudoku 3946

	6	1	4	8	3			2
9		2			6			
	4			9				
6	9					5		
		7		4		3		
		4	6	3	5		8	9
	1						7	
	3		8			2		4
4				6	9	1	3	

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3945

2	6	8	1	4	9	7	5	3
5	7	4	6	3	8	2	1	9
3	9	1	2	7	5	4	6	8
1	4	5	8	6	2	9	3	7
6	2	3	7	9	1	5	8	4
9	8	7	4	5	3	6	2	1
4	1	9	3	2	6	8	7	5
7	3	2	5	8	4	1	9	6
8	5	6	9	1	7	3	4	2

مشاهير 3946

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رجل تنبؤات لبناني أثار الكثير من اللغط حول توقعاته السنوية. يلقّب بنوستراداموس العرب

4+5+3+6+10 = مشروب ساخن ■ 1+2+7 = مقياس بحري ■ 8+9+11 = نسج الثوب

حل الشبكة الماضية: **توماس سارجنت**

إعداد
نعوم مسعود

سينما

Drive my car أحد أبرز الأفلام المرشّحة لاكتساح جوائز الأوسكار

ريوسوكي هاموغوتشي «يقودنا» إلى مملكة الأشباح المتعبة

إنّه بلا شكّ أحد أبرز الأفلام في عام 2021. نحن أمام تحفة سينمائية، بتوقيع أحد أهم المخرجين وكتّاب السيناريو اليابانيّين مرشّح قوي لفتك جوائز الأوسكار في 27 آذار (Drive my car وأكثرهم شهرةً في أوروبا. شريطه «قودي سيارتي» (2021 ــ (مارس) المقبل، سنركب تلك السيارة الحمراء المتوجّهة إلى الماضي، كما إلى المستقبل. رحلة ثقيلة وشاعرية في معنى الحب والألم والذكريات والأحاسيس المُتعبة الرابضة على القلب، وسؤال حول مواصلة الحياة رغم كل شيء.

شفيق طبارة

«يجب أن نعيش حياتنا. نعم، سنعيش، خالي فانيا. سنعيش في موكب الأيام الطويلة التي سبقتنا. وخلال الأمسيات الطويلة، سوف نتحمل بصبر التجارب التي يفرضها علينا القدر؛ سنعمل مع الآخرين من دون راحة، سواء الآن أو عندما نتقدم في السن. وعندما تأتي ساعتنا، سنلتقي بها بتواضع مستسلمين. وهناك، بعد القبر نقول إنّنا تألمنا وبكينا، وأن حياتنا كانت مريرة، وسوف يرحمنا الله. وقتها، يا خالي العزيز، سنرى الحياة المشرقة والجميلة؛ سنبتهج ونَنظر إلى الوراء على حزننا هنا... وسنرتاح». بمونولوج سونيا من مسرحية «الخال فانيا» (1898) لتيشخوف، ينتهي فيلم «قودي سيارتي» (2021 ــ Drive my car) للمخرج الياباني ريوسوكي هاموغوشي (1978).

النص لا نسمعه، بل نقرأه على شاشة على خشبة المسرح بينما سونيا تقوله بلغة الإشارة. لغة نقلت ثقل هذه الكلمات علينا، وعلى الخال فانيا بينما تدمع عيناه وأعيننا. «قودي سيارتي» هو فيلم من كلمات: كلمات مكتوبة في نص، كلمات تُقرأ على شاشة، كلمات تنطق بالإشارات... كلمات تستخدم لابتكار قصص والاعتراف بالصدمات والأخطاء وإيجاد الذات. «قودي سيارتي» فيلم في رحلة سيارة لا نهاية لها، تحفر داخل روح الأبطال بكلمات قادرة على تفكيك وتحليل مدى إرهاق مخرج مسرحي عالق في ماضٍ لا يستطيع التعامل معه، وسائقة تقود فقط. الشخصيات والكلمات روح فيلم هاموغوشي، من خلالها يعكس الياباني قوة اللّغة وقدرتها على تجاوز حدود الواقع، وماهية الحب وصعوبة التواصل مع الآخرين، والانفتاح وقبول الخيارات التي تمّ اتّخاذها في الماضي. في «قودي سيارتي»، تُستخدم الكلمات قبل أي شيء كنهر نقي للبنية الإيقاعية للفيلم بينما يتدفّق الصوت الذي يُصبح سجادة خشنة للصور.

يوسوكي (هيدتوشي نيشما) ممثل ومخرج مسرحي، وأوتو (ريكا كيريشيما) كاتبة سيناريو. تزوّجا قبل أكثر من عشرين عاماً، علاقتهما يطاردها ماضيهما. عناقهما بارد، قبلاتهما بلا عاطفة ويمارسان الجنس فقط للبحث عن قصص تنساها أوتو في الصباح ويتذكرها يوسوكي. حبهما يشتعل لأسباب خاطئة ويستند إلى ذكريات بعيدة. لم يكن لدى يوسوكي الشجاعة لمواجهة زوجته التي تخونه، ربما خوفاً من انفجار فقاعة لا يستطيع الخروج منها ولا يريد ذلك. تستمر العلاقة حتى تصاب أوتو بنزيف في الدماغ، وتموت بمفردها في منزلها، بينما يقضي يوسوكي أيامه في الخارج لأنه يخشى المواجهة المحتملة لقصتهما... مواجهة لن تأتي أبداً.

> تُستخدم الكلمات كنهر نقيّ للبنية الإيقاعية للفيلم بينما يتدفّق الصوت الذي يصبح سجادة خشنة للصور

مضى عامان ولم ينجح يوسوكي بالتغلّب على ماضيه وفقدان زوجته. في محاولة لتغيير حياته، يوافق على اقتراح من مهرجان هيروشيما بإخراج وتادية دور الخال فانيا في مسرحية تشيخوف. في سيارة «صعب 900 توربو»، حمراء ينطلق صوت هذه المغامرة. في هيروشيما، يطلب الإقامة بعيداً عن المسرح لأنه يحب القيادة ومراجعة النصوص بصوت عالٍ من خلال الأشرطة التي سجّلتها زوجته. لكن إدارة المسرح تلزمه بموجب القانون أن يكون له سائق. سائقته الجديدة تدعى ميساكي (توكو ميورا)، شابة لا تتحدث كثيراً وتركزّ فقط على القيادة. في هيروشيما، ماضي يوسوكي يبقى بلاحقه، ليس فقط من خلال الذكريات أو صوت زوجته في المسجلة، ولكن أيضاً في أشخاص يدخلون حياته من دون استئذان. ماضي يوسوكي حتى قبل وفاة زوجته ثقيل جداً عليه، كذلك ماضي ميساكي. رحلة تلو أخرى، سيتمكّن الاثنان من التحدّث وتدمير الجدران التي أقاماها طوال حياتهما، وسيسمحان للكلمات أن تتدفّق، وللأسرار أن تعلن، وللثقة أن تظهر بغية بناء علاقة يمكن أن تغيرهما إلى الأبد.

ريوسوكي هاموغوتشي أحد أهم المخرجين وكتاب السيناريو اليابانيّين وأكثرهم شهرة في أوروبا (عضو لجنة تحكيم «مهرجان برلين» 2022)، ولو كرّس حياته للسينما بالكامل قبل بضع سنوات فقط. بعد سنوات عديدة في الأفلام الوثائقية، أخرج في السابعة والثلاثين من عمره، باكورته الروائية الطويلة «شغف» (2008). وفي عام 2015، أخرج فيلمه الثاني «ساعات سعيدة» (مدّته خمس ساعات) من دون ممثلين محترفين. وها هو يعود العام الماضي بفيلمَين عرضا دقّة الإخراج والعمق المذهل لسيناريواته: الأول «عجلة الحظ والفانتازيا» (دب برلين الفضي) والثاني «قودي سيارتي» (أفضل سيناريو في «مهرجان كانّ» وأفضل فيلم في جوائز «الغولدن غلوب»، ويتوقّع له أن يكتسح جوائز الأوسكار في 27 آذار/ مارس المقبل). يعكس «قودي سيارتي» بشكل مثالي شاعرية مخرجه الخاصة. البنية الدّاعمة للسرد ليست الحبكة، بل الشخصيّات التي تدور حولها والعلاقات التي تخلقها في ما بينها. يكتب هاماغوتشي قصصاً ببسيطة بحيث يترك مساحة واسعة لتعميق المواضيع التي ينوي التعامل معها من خلال الكلمات والحوارات. الفيلم الذي شارك في كتابته مع تاكاماسا أوي، مستوحى من قصّة للكاتب الياباني هاروكي موراكامي واردة في مجموعة «رجال بلا نساء» (2014). أخذ هاماغوتشي قصّة موراكامي ومزجها بأفكاره وأضاف إليها مسرح تشيخوف ومسرح صامويل بيكيت، خصوصاً «في انتظار غودو». هنا يُطلق المخرج لعبة التأمّلات والحوارات ليس فقط بين يوسوكي وميساكي، ولكن أيضاً بين الممثّلين الذين يشاركون في المسرحية التي يتحدّث كلّ منهم لغته الخاصة (اليابانية، الصينية، الفيليبينية، الماندارين، الألمانية، لغة الإشارة). بين رحلة السيارة ورحلات الممثّلين ومكان التدريب والمسرح، تفتح الشخصيّات على بعضها بعضاً. على امتداد الفيلم، تصبح الكلمات أكثر ثقلاً وإيقاع الصمت أكثر رعباً، كما أنّ ثلج هيروشيما يكتم كلّ صوت في وجه أنقاض الماضي.

في هذا الفيلم، يصقل هاماغوتشي أسلوبه المعتاد والأنيق المكوّن من مشاهد ثابتة طويلة ولقطات مقرّبة على الوجه، ويتخلّى عن النغمة الساخرة التي طبعت أعماله السابقة. يدخل في ألم وأوهام مجموعة من الشخصيات التي تجد حياتها في المواجهة والانفتاح. المسرح، وغرفة التّدريب والسيارة هي المواقع المثالية حيث تجد الشخصيّات ملاذاً، سواء في قراءة نص تشيخوف أو في المواجهة أو في العزلة الوقائية لأفكارها.

على مدى ثلاث ساعات عاطفية، ننغمس في عزلة كل نظرة، نُعيد التقاطّ بالحياة، نتعلم الاستماع، نظل أمام الشاشة مرتبطين بكلمة أو فكرة، ومن بعدها، ندرك أننا كنا أمام تحفة سينمائية لم نرَ مثلها منذ سنوات طويلة. التكرار الهوسي لنص تشيخوف في شريط زوجة يوسوكي التي يُسمع طوال رحلات السيارة، وطاولة القراءة في تدريبات المسرحية، أجبرت الممثلين على التخلص من أي عاطفة تجاه هذه الكلمات. قام هاماغوتشي بإفراغ متعمّد لمعنى الكلمات، بينما كلّ كلمة منطوقة بعيداً عن المسرحية بين الشخصيات تثقل كاهلها، كلمات لا تخرج بالسهل، كأنّ إخراج القلب أسهل من إخراج أي كلمة.

> مشاهد ثابتة طويلة ولقطات مقرّبة على الوجه، وتخلّي عن النغمة الساخرة التي طبعت أعماله السابقة

ينقسم الفيلم إلى أربع مراحل متداخلة: حياة يوسوكي مع زوجته حتى وفاتها، الخال فانيا والمسرحية، رحلات يوسوكي وميساكي في السيارة، والحقيقة. تهدف هذه المراحل المتداخلة إلى تحديد المراحل العاطفية لبطل الرواية والشخصيات. وتيرة الفيلم بطيئة جداً، وغالباً ما يسيطر النص على الكاميرا، وقبل أي شيء هناك لحظات صمت تلتقط المشاعر وتؤطّر العنصر الرمزي للقصة، تقاطعات الطرق مثل تقاطعات الوجود، مع كلّ وقفة في السيارة ولحظة صمت يبدأ طريق وجودي جديد.

يتكيّف هاماغوتشي مع قصّة موراكامي ويكملها ويُعيد تركيبها ويتعمّق بها أكثر. صور الكلمات التي لم يكتبها موراكامي، نصّت بنقل الأفكار والمفاهيم وأيضاً المشاعر. هاماغوتشي مثالي لنقل موراكامي إلى السينما، لأنهما يعملان على مواضيع مشابهة. ينجح الفيلم أن يكون جميلاً ومؤلماً في آن، مسالماً في شكله ولكنه مضطرب في القصص التي يرويها وفي الأحاسيس التي تمر بها شخصياته. من خلال الفيلم، نكتشف كيفيّة تكوين هذا الشيء المسمّى بالحب من خلال الذاكرة والشعور بالذنب واستحالة الغفران والفن والمسرح والتمثيل والحياة. كلّ هذه الكلمات وحدها تبدو هائلة، لكن لا يمكن الاستهانة بقدرة السينما على احتوائها كلّها. السينما فن البطء والجمال والكلمة.

تمكن هاماغوتشي بذكاء ومهارة وتحايل، من الوصول إلى أعماق الأشياء بدون أن يشعرنا بذلك. فجأة نجد أنفسنا في جوهر شيء معين. أخذنا من دون دراية إلى ثلج هيروشيما وفجأة تصبح هي الفيلم كلّه باعتبارها جغرافيا المعاناة والإنسانية والدّمار التي تتجدّد من خلال ذاكرتها، لكنّها تركّز على المستقبل. «قودي سيارتي» فيلم استثنائي، السيارة تصبح المكان المثالي للاعتبارات اللانهائية والثمينة. يلتقط الطريق المضاء ليلاً وهج الأشباح، فالسينما هي مملكة الأشباح المتعبة والوحيدة. ثلاث ساعات هزّ هاماغوتشي فيها شبكة أعيننا بفيلم جميل إلى درجة لا تُطاق أحياناً. لا مجال للهرب مع هاماغوتشي، حتى يوسوكي الذي يهرب من الذاكرة إلى العمل ويحاول عدم البكاء، يجد قطرات دواء عينيه المتعبتين تبكي بدلاً عنه. يقول يوسوكي: «أحياناً أنسى أنني في السيارة». وفي بعض الأحيان، ننسى أننا نشاهد فيلماً، لأنه يفتح أمام أعيننا بشكل غير عادي مثل الحياة. يُشبه تماماً عندما فتح يوسوكي وميساكي فتحة سقف السيارة أثناء القيادة في الليل، ورفعا أيديهم ممسكين بالسجائر واستمتعوا باللحظة من دون أن ينبسوا ببنت شفة، مدركين بشكل فردي أنهما بحاجة لمواصلة القيادة والعيش.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 31 كانون الثاني 2022 العدد 4549

صورة وخبر

في منتصف شهر كانون الثاني (يناير) الحالي، افتتحت مدينة سياتل في واشنطن متحفها الأوّل المخصّص للأعمال الفنية المعدّة بواسطة الـ NFT أي الرموز غير القابلة للاستبدال. يأتي ذلك في وقت يحظى فيه الـ NFT Art، وهو نوع جديد من الفنّ الرقمي، بشعبية واسعة حول العالم. والرمز غير القابل للاستبدال هو منتج رقمي قد يكون رسماً أو لوحة أو صورة فوتوغرافية أو رسوماً متحركة أو مقطوعة موسيقية أو فيديو مع شهادة أصالة تم إنشاؤها بواسطة تقنية سلسلة الكتل «بلوكتشاين». ويقول القائمون على المتحف الجديد إنّ الهدف منه هو «تثقيف وإلهام وربط مجتمع NFT الناشئ في شمال غرب المحيط الهادئ»، على أن تتنوّع فعالياته بين المعارض التعليمية والأحداث الحيّة وعرض القطع المرغوبة وغيرها. علماً أنّ الصورة تُظهر فرقة «نيرفانا» الأميركية الشهيرة خلال إحدى حفلاتها في عام 1991. (جيسون ريدموند ـ أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

قالَ الديك

كلُّ ما في الأمرِ أنني، قبلَ أنَ يُصَيِّرني صاحبي منقاراً وريشاً، سمعتُ الثعالبَ تعوي حولَ سورِ الحظيرةِ وعلى سطوحِ أقنانِها.

صاحَ صائحٌ في قلبيَ: اِشهقْ أيها الديكُ الرسولُ، اشهقْ!

قلتُ إذنْ أشهقُ، لعلّي إذا أطلعتُ شهقتي أُطلِعُ النهار (أعرفُ: لم يكن أوانَ صيحةِ ديك. لكنّ الثعالب، على عادةِ الثعالب، لا تأتي إلا في غيرِ أواناتِها)

وهكذا أطلعتُ شهقتي.

أطلعتُها في غيرِ أوانها، فسمعتُ: «يُذبَح!».

سمعتُها وذُبِحت.

وها أنا الآن: منقارٌ أخرس، وبضعُ ريشاتٍ ذابلة.

هذا كلُّ ما بقيَ منّي.

بحثاً عن فلسطين في مرآة الفن المعاصر

تدعو «مكتبة الأرشيف» ومجلة «رمان» الثقافية، يوم الأحد المقبل، إلى لقاء جديد ضمن سلسلة «حوارات ثقافية فلسطينية»، بعنوان «بحثاً عن فلسطين: حديث في الفن الفلسطيني المعاصر». يشارك في النشاط المرتقب كلّ من: القيّمة الفنية والباحثة في الشأن الثقافي روان شرف (الصورة)، الكاتبة والباحثة في الفنون البصرية رنا عناني والكاتب والقيّم الفني عبد الرحمن شبانة. على أن يتولّى عبد الله البياري مهمّة محاورتهم.

«بحثاً عن فلسطين: حديث في الفن الفلسطيني المعاصر»: الأحد 6 شباط (فبراير) المقبل ـ الساعة الخامسة مساءً ـ منصة «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا ـ رمز الدخول: 840 2776 4395) ومباشرةً على صفحتَيْ «مكتبة الأرشيف» ومجلة «رمان» على فايسبوك.

ذهبيّة القدس لأبطال المقاطعة

تنظّم «الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين»، اليوم الإثنين مهرجاناً تكريمياً يتوّج فعّاليات «الملتقى الدولي لتكريم الرياضيين المناهضين للتطبيع». وخلال المهرجان الذي يقام في مجمّع بلدية الغبيري الرياضي، ستوزّع جائزة «ذهبية القدس» على 15 رياضياً من دول عدّة، امتنعوا عن التنافس مع لاعبين يمثّلون الكيان الصهيوني خلال أعوام 2019 و2020 و2021، من بينهم، الكويتي حبيب السبتي (الصورة)، الجزائري فتحي نورين، اللبناني مالك الزيباوي، العراقي علي الكناني، السوداني محمد عبد الرسول، الأردني أسامة أبو جامع والموريتاني محمد عبد الرحيم الطالب محمد.

توزيع جائزة «ذهبية القدس»: اليوم الإثنين ـ الساعة السادسة والنصف مساءً ـ مجمّع بلدية الغبيري الرياضي (جسر المطار ـ بيروت). للاستعلام: 76/680342

قليل من الأوبرا ينعش قلب بيروت

عادت صالة «أمبير بروميير» في السوديكو إلى نشاطها السابق، بعد انقطاع سبّبه وباء كورونا وتأثيره المحلّي والعالمي. فقد أُغلِقت دور الأوبرا في العالم، قبل أن تعود تدريجياً إلى العمل ضمن الإجراءات الوقائية. والصالة اللبنانية معروفة بنقلها العروض المهمّة التي تستضيفها ضمن شراكتها مع بعض هذه الدور، من بينها الـ «ميتروبوليتان». في هذا السياق، يمكن للجمهور المحلّي مشاهدة عرض شيّق لعمل أوبرالي جديد، بموضوع قديم ومتناول جداً في فنّ الأوبرا على مدى القرون السابقة. العمل بعنوان «يوريديسي» (Eurydice) المستوحى من الأساطير القديمة، وهو قصة الحب الشهيرة بين أوفيوس ويوريديسي، للمؤلّف الأميركي الشاب والواعد ماثيو أوكُويْن (1991)، الذي تناول العمل من جهة المرأة في القصة، بعدما ركّزت الإنتاجات السابقة على الثنائي أو على الرجل، أي أورفيوس. كُتيِّب الأوبرا (أي تحويل القصة إلى حوارات) لسارة رول والإخراج لماري زيمرمان، فيما قيادة الأوركسترا للنجم الكندي الغزير يانيك نيزيه ـ سيغان. وضع أوكوين موسيقى «يوريديسي» عام 2020 ولاقى ترحيباً كبيراً عند عرضه الأوّل في لوس أنجلوس. ومساء اليوم الإثنين تُتاح الفرصة أمام الجمهور اللبناني لاكتشافه على الشاشة الكبيرة كما قُدّم في الـ Met العريق.

أوبرا «يوريديسي» لماثيو أوكُيْن: اليوم الإثنين ـ الساعة الثامنة مساءً ـ سينما «أمبير بروميير» (السوديكو ـ بيروت). للاستعلام: 01/616706

سلّوم وسلمى «كراكيب» في الطيونة

تدعو «فرقة مسرح الدّمى اللبناني ـ خيال» الصغار الذين لا تتعدّى أعمارهم 10 سنوات ولا تقل عن ثلاث، لحضور «كراكيب» (50 د) لكريم دكروب يوم السبت في «دوّار الشمس». تعتمد هذه المسرحية الغنائية تقنيات الدمى والأقنعة والفيديو، وتتمحور حول «سلّوم»، الطفل الذي يملك ألعاباً كثيرة، لكنّه معتاد على تكسيرها ورميها. ينتبه الصبي إلى ضوء يتنقل ويولّد أشكالاً جميلة، فيحاول معرفة مصدره، ويخرج ليلحق به ويصل إلى المصدر. أمّا «سلمى»، فهي فتاة تسكن الحي نفسه لكنّها تملك فقط مصباحاً فريداً يُدعى «لطفي». وحين تفقده، تخرج بحثاً عنه. فهل ستجده؟ وكيف؟ وبمساعدة من؟

«كراكيب»: السبت 5 شباط (فبراير) المقبل ـ الساعة الرابعة بعد الظهر ـ مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة ـ بيروت). للاستعلام: 71/997959

الإثنين 31 كانون الثاني 2022 العدد 180
Lundi 31 Janvier 2022 no180

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
قصّة الفشل اللبنانيّ

03
توفيق شمبور
إطار عصري للرقابة على مصرف لبنان

05
فرصة تنويع مصادر الإستثمار

06
علي عوّاد
سوق الهيدروجين

08
عبد الحليم فضل الله
هيمنة النخبة

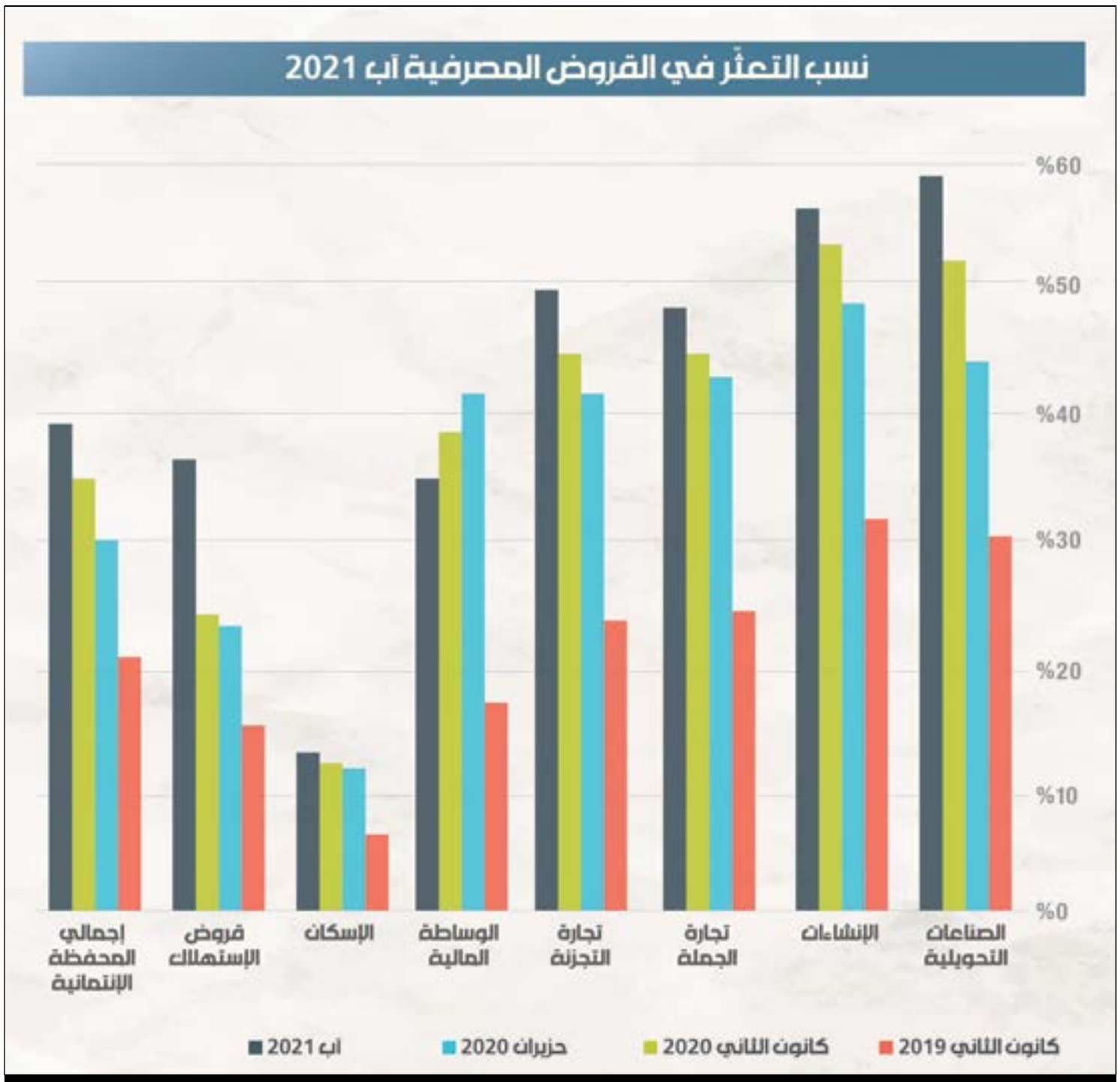

المصدر: البنك الدولي تصميم: رامي عليان

11.5 مليار دولار قروض متعثّرة

تواصل نسبة القروض المتعثّرة في القطاع المصرفي اللبناني بالارتفاع مع اشتداد الأزمة. فبحسب أرقام البنك الدولي بلغت قيمة القروض المتعثّرة في نهاية آب 2021 ما نسبته 37,4% من إجماليّ القروض الخاصّة، أي بارتفاع نسبة 4,4% مقارنة مع أيار 2021 حين كانت نسبة التعثّر تبلغ 33%. يختزل هذا الأمر معاناة قطاعات الاقتصاد المختلفة، إلّا أنّ الأرقام تُظهر أنّ الوقع الأكبر جاء على قروض قطاع الإسكان التي تعثّرت بنسبة 13%، أي فشل نحو 15 ألف أسرة في تسديد الديون المترتبة على الوحدات السكنية التي اشترتها وباتت مكشوفة على مخاطر فقدانها بالكامل. وإذا استبعدنا القروض لغير المقيمين التي بلغت في آب 2021 نحو 3,7 مليار دولار، فإن المقيمين عاجزين عن تسديد نحو 10 مليارات دولار للمصارف. بينما مجمل قيمة القروض المتعثّرة تبلغ 11,5 مليار دولار.

يُعدّ الارتفاع في نسبة القروض المتعثّرة مؤشّراً جديّاً على مدى انغماس الاقتصاد اللبناني في الكساد الذي يعيشه منذ سنوات. إذ إنّ تخلّف المؤسّسات والأفراد، عن دفع ديونهم يعكس مدى سوء أحوال الاقتصاد اللبناني، علماً بأنّ هذا التعثّر بدأ يتسارع منذ بداية ظهور الأزمة المالية ـ النقدية في منتصف عام 2019. ففي شهر حزيران من ذلك العام بلغت نسبة القروض المتعثّرة 13,3%، بحسب أرقام البنك الدولي، أي أنّ التعثّر ازداد بنحو ثلاثة أضعاف.

يُشير هذا الأمر إلى تراجع أداء الشركات والمؤسسات اللبنانية في القطاعات المختلفة، وهو ما يؤدّي إلى التخلّف عن سداد الديون سواء ديون الشركات أو الأفراد العاملين فيها. لكنّ حجم التعثّر يختلف بين القطاعات في الاقتصاد. فالقطاع الذي يُعاني من النسبة الأكبر في التعثّر هو قطاع الصناعات التحويليّة، الذي يشمل الصناعات التي تحوّل المواد الأوّلية إلى منتجات وسيطة أو جاهزة للاستهلاك، مثل صناعات المواد الغذائية والثياب وغيرها. فقد بلغت نسبة القروض المتعثّرة في هذا القطاع نحو 58%. ما يدلّ على تدهور أوضاع هذه الصناعات وتراجع مبيعاتها بسبب تراجع القدرة الشرائية لدى المستهلكين. فإنتاج هذا القطاع يعتمد على مواد أولية مستوردة، وبالتالي هو خاضع للتغيّرات في سعر الدولار.

لا يبتعد قطاع البناء كثيراً عن قطاع الصناعات التحويلية لجهة التعثّر بنسبة 56% من إجمالي القروض المصرفية. وقد عانى هذا القطاع من مشاكل كبيرة حتى قبل بداية انعكاسات الأزمة، إذ تراجعت في السنوات السابقة مبيعات المباني، ولا سيّما بعد توقّف مصرف لبنان عن دعم قروض الإسكان الجديدة في عام 2018. لذلك تكبّد المطوّرون العقاريّون خسارات كبيرة، أجبرتهم على التخلّف عن دفع ديونهم للقطاع المصرفي، الذي أفرط في الاستثمار في قروض هذا القطاع سابقاً. كما تحظى القطاعات الأخرى مثل تجارة الجملة وتجارة التجزئة بنسب كبيرة للتعثّر مسجّلة 47% و49% على التوالي. في المقابل كانت نسبة التعثّر الأقل من نصيب قطاع الإسكان، والتي بلغت 13%، علماً بأنّ هذه الأخيرة تُعدّ بمثابة كارثة اجتماعية لأنّها تُشير إلى تعثّر أصاب 15 ألف قرض تقريباً، أي أنّ 15 ألف أسرة خسرت منازلها. وهذه القروض كانت بغالبيّتها من نصيب شرائح المقيمين ذوي الدخل الأدنى الذي اعتمدوا على قروض الإسكان من أجل حصولهم على مسكن. هذه الفئة هي أكثر من أصابه الانهيار ودفعه إلى قعر خطوط الفقر.

مصرفيّاً، نسب التعثّر تعني تفاقم الخسائر في القطاع المصرفي، الذي يُعاني أصلاً من خسائر استثماره في أدوات مصرف لبنان واليوروبوندز الصادرة عن الدولة اللبنانية. تشكّل القروض الخاصّة 32 مليار دولار (إذا احتسبت القروض المقوّمة بالليرة على أساس سعر صرف 1500 ليرة للدولار). ويبلغ حجم القروض المقوّمة بالعملات الأجنبية منها نحو 58%، أي ما يساوي 18,5 مليار دولار. هذا الرقم يمثّل 18% من الحسابات المقوّمة بالدولار في المصارف اللبنانية. لذا، إنّ ازدياد تعثّر هذه الديون يعني زيادة الخسائر في جزء لا يُستهان به من ودائع الدولار. بحسب أرقام البنك الدولي، بلغت المؤونات، التي تخصّصها المصارف في حساب رأس مالها لتغطية خسائر القروض، بلغت حوالى 55% من القروض المتعثّرة في نهاية شهر آب الماضي. أي أنّ المؤونات بلغ حجمها حوالى 5,7 مليارات دولار.

انخفاض قيمة العملة فرصة للتصدير

قصّة الفشل اللبنانيّ

يُعدّ انخفاض قيمة العملة المحلية في أي دولة خبراً سيئاً لكل أطراف الاقتصاد باستثناء المصدّرين، لأن هذا الانخفاض يزيد القدرة التنافسية للمنتجات المحليّة في الأسواق الداخلية والخارجية أيضاً، وبالتالي تتحوّل المأساة الوطنية إلى فرصة للاستثمار في منتجات قابلة للتصدير وتحقيق أرباح بالعملة الصعبة، ما يؤدي تلقائياً إلى زيادة صادراتهم. لكنّ الأزمة اللبنانية، لم تؤثّر إيجاباً على قطاع التصدير اللبناني رغم أن الليرة اللبنانية فقدت نحو 49% من قيمتها

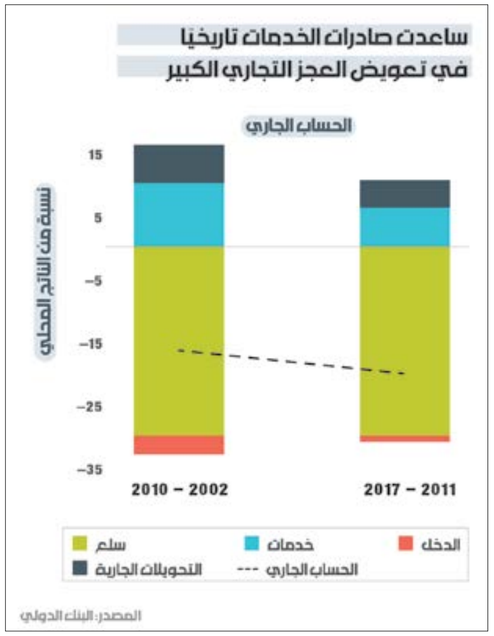

توفيق شمبور *

أثار النائب جورج عدوان قبل أربع سنوات، وتحديداً في 17 تشرين الأول 2017، خلال جلسة مناقشة مشروع موازنة 2018، غباراً سياسياً وتقنياً عندما قال: «إنّ عمليات مصرف لبنان وتصرّفاته بالمال العام تجري بلا أيّ رقابة أو محاسبة»، ما استدعى رداً سريعاً من حاكم مصرف لبنان أوضح فيه أن «حسابات مصرف لبنان خاضعة للتدقيق من قبل شركتَين دوليّتين خارجيّتين».

الكلام في موضوع الرقابة على عمليات وحسابات مصرف لبنان تجدّد بعد إعلان وجود فجوة ضخمة تقدّر بنحو 70 مليار دولار، في حسابات المصرف، بين موجوداته ومطلوباته بالعملات الأجنبية، وبعد اشتراط دول ومنظمات مانحة تقديم المساعدات إلى لبنان بإجراء تدقيق جنائي بحسابات المصرف، الأمر الذي دفع العموم إلى طرح أسئلة متنوعة بموضوع الرقابة على عمليات وحسابات مصرف لبنان وحدودها: من يقوم بها وما هي آليّتها؟ هل تجري وفقاً للأصول القانونية المعتمدة أو المتعارف عليها دولياً؟ هل هي فعّالة أم يتطلّب الأمر أيّ تعديل معين لتعزيزها؟ وما هو الإطار العصري للرقابة الخارجية على المصرف المركزي؟ وغيره...

هناك رأي يقول إنّ الرجوع إلى قانون النقد والتسليف، وبالتحديد إلى «أسبابه الموجبة»، يُظهر أنّ النية كانت معقودة منذ البدء على اعتماد أصول خاصة لمراقبة مصرف لبنان وحساباته نظراً لمتطلّبات ضرورة منحه الاستقلال المالي ولطبيعة وظائفه وعمليّاته، ما يستدعي عدم إخضاعه للأنظمة الإدارية والمراقبات المطبّقة على مؤسسات القطاع العام مثل التفتيش المركزي وديوان المحاسبة وغيرهما... بل وضعه ضمن إطار رقابة خاصة أفرد لها قسماً خاصاً من قانون النقد والتسليف تحدّد بالمادة 41 وما يليه.

بمقتضى هذه الرقابة الخاصة أنشئت لدى وزارة المالية مفوضية تدعى «مفوضية الحكومة لدى المصرف المركزي» يديرها موظّف برتبة مدير عام يتولى السهر على تطبيق قانون النقد والتسليف ومراقبة حسابات المصرف المركزي الأوروبي وهو على النحو الآتي:

1- إلغاء منصب «مفوض الحكومة» لثبوت عدم فعاليته خلال مدة أربعين سنة تقريباً، واقتراح أن يحل محله مدير عام وزارة المالية فيحضر جلسات المجلس المركزي بوصفه مراقباً يمارس حقّ النقض عندما يجتمع الأخير كهيئة إدارية، أي عندما يجتمع للتداول في القضايا المتعلقة بإدارة المصرف.

2- تكليف مؤسّستين مستقلّتين للتدقيق الخارجي يقترحهما حاكم المصرف ويوافق عليهما المجلس المركزي للتدقيق في حسابات المصرف للتحقق من صحتها وتقديم صورة أمينة عن نتائج السنة التي تم تدقيق حساباتها وهذا الاقتراح كان قد بدأ تطبيقه عملياً ابتداء من حسابات 1996.

3- تعديل المادة 13 من قانون النقد والتسليف بهدف إخضاع المصرف لرقابة ديوان المحاسبة وتكليف الأخير إجراء تقييم دوري لسلامة وفعالية السنة المنصرمة، بموجب تقرير يرسل نسخة عنه إلى الحاكم (المادة 45).

هذا ويطالب المرسوم رقم 16400 لعام 1964 الخاص بتنظيم مفوضية الحكومة لدى المصرف المركزي المفوض ببعض الموجبات أهمها:

- التثبّت من أنّ اجتماعات المجلس المركزي قانونية، وأن الأخير يمارس صلاحيّاته كاملة ويقوم بكل الموجبات التي يفرضها عليه القانون، وأنّ المصرف يحتفظ في موجوداته بالنسبة المحدّدة من الذهب والعملات الأجنبية، وأنّ أموال القطاع العام مودعة كلها لدى المصرف.

- وضع برنامج سنوي لمراقبة محاسبة المصرف، ومن أنّ المصرف يتقيّد في أعماله بأحكام القانون.

- إجراء التّدقيق في قيود الإصدار وحساباته وحضور إتلاف الأوراق النقدية والقطع المعدنية الصغيرة التي تسحب من التداول.

الإطار القانوني والنظامي السابق، لم يحقّق المطلوب منه بنظر الصديق الدكتور مروان نصولي النائب السابق لحاكم مصرف لبنان فقد ذكر في مؤلفه القيم «بحث في معايير المصرف المركزي الحديث» Recherche sur les critères d'une banque centrale moderne أن مؤشر القصور يظهره الواقع وهو عدم تسجيل «مفوض الحكومة» سوى حالات اعتراض جدّ محدودة على مقرّرات المجلس المركزي للمصرف وعملياته منذ تاريخ إنشاء المصرف كما شغور منصبه لمدد طويلة.

وقد عدّد الدكتور نصولي في كتابه معوقات كثيرة أمام نجاح «مفوض الحكومة» في مهمته، أهمها أنها رقابة عن بعد، فالقانون يحظر مشاركته في مداولات المجلس المركزي لمصرف لبنان، وهذا يحرمه من الاطلاع على أسس القرارات التي تتخذ وتبلغ إليه، وعدم قدرته على معرفة إذا كانت مخالفة للقانون في حال تم تكن لديه خلفية قانونية باستثناء حالات الخرق الفاضحة للقانون وغيره، وحرمانه من الاطلاع على عمليات وحسابات عديدة مفتوحة لدى المصرف لشمولها بالسرية المصرفية.

وكان اقتراح الدكتور نصولي اعتماد نظام أكثر فعالية لمراقبة «قرارات وعمليات ومحاسبة» مصرف لبنان يتضمن في ثناياه ما يتماهى مع ما هو قائم لدى مصرف فرنسا والمصرف المركزي الأوروبي وهو على النحو الآتي:

يُبلّغ فوراً إلى المفوض قرارات المجلس المركزي للمصرف. وله خلال اليومين التاليين للتبليغ أن يطلب من الحاكم تعليق كلّ قرار يراه مخالفاً للقانون وللأنظمة ويراجع وزير المالية بهذا الصدد. وإذا لم يبت في الأمر خلال خمسة أيام من تاريخ التعليق يمكن وضع القرار في التنفيذ (المادة 43).

للمفوض ولمساعده، حقّ الاطلاع على جميع سجلات «المصرف المركزي» ومستنداته الحسابية باستثناء حسابات وملفات الغير الذين تحميهم سريّة المصارف المنشأة بقانون 3 أيلول سنة 1956. وهما يدقّقان في صناديق المصرف المركزي وموجوداته، لكن ليس لهما أن يتدخّلا، بأي صورة، في تسيير أعمال المصرف (المادة 44).

يطلع المفوض وزير المالية والمجلس، دورياً، على أعمال المراقبة التي أجراها. كما يطلع وزير المالية بعد قفل كل سنة مالية على المهمة التي قام بها خلال السنة المنصرمة، بموجب تقرير يرسل نسخة عنه إلى الحاكم (المادة 45).

هذا ويطالب المرسوم رقم 16400 لعام 1964 الخاص بتنظيم مفوضية الحكومة لدى المصرف المركزي المفوض ببعض الموجبات أهمها:

- التثبّت من أنّ اجتماعات المجلس المركزي قانونية، وأن الأخير يمارس صلاحيّاته كاملة ويقوم بكل الموجبات التي يفرضها عليه القانون، وأنّ المصرف يحتفظ في موجوداته بالنسبة المحدّدة من الذهب والعملات الأجنبية، وأنّ أموال القطاع العام مودعة كلها لدى المصرف.

- وضع برنامج سنوي لمراقبة محاسبة المصرف، ومن أنّ المصرف يتقيّد في أعماله بأحكام القانون.

- إجراء التّدقيق في قيود الإصدار وحساباته وحضور إتلاف الأوراق النقدية والقطع المعدنية الصغيرة التي تسحب من التداول.

الإطار القانوني والنظامي السابق، لم يحقّق المطلوب منه بنظر الصديق الدكتور مروان نصولي النائب السابق لحاكم مصرف لبنان فقد ذكر في مؤلفه القيم «بحث في معايير المصرف المركزي الحديث» Recherche sur les critères d'une banque centrale moderne أن مؤشر القصور يظهره الواقع وهو عدم تسجيل «مفوض الحكومة» سوى حالات اعتراض جدّ محدودة على مقرّرات المجلس المركزي للمصرف وعملياته منذ تاريخ إنشاء المصرف كما شغور منصبه لمدد طويلة.

وقد عدّد الدكتور نصولي في كتابه معوقات كثيرة أمام نجاح «مفوض الحكومة» في مهمته، أهمها أنها رقابة عن بعد، فالقانون يحظر مشاركته في مداولات المجلس المركزي لمصرف لبنان، وهذا يحرمه من الاطلاع على أسس القرارات التي تتخذ وتبلغ إليه، وعدم قدرته على معرفة إذا كانت مخالفة للقانون في حال تم تكن لديه خلفية قانونية باستثناء حالات الخرق الفاضحة للقانون وغيره، وحرمانه من الاطلاع على عمليات وحسابات عديدة مفتوحة لدى المصرف لشمولها بالسرية المصرفية.

وكان اقتراح الدكتور نصولي اعتماد نظام أكثر فعالية لمراقبة «قرارات وعمليات ومحاسبة» مصرف لبنان يتضمن في ثناياه ما يتماهى مع ما هو قائم لدى مصرف فرنسا والمصرف المركزي الأوروبي وهو على النحو الآتي:

1- إلغاء منصب «مفوض الحكومة» لثبوت عدم فعاليته خلال مدة أربعين سنة تقريباً، واقتراح أن يحل محله مدير عام وزارة المالية فيحضر جلسات المجلس المركزي بوصفه مراقباً يمارس حقّ النقض عندما يجتمع الأخير كهيئة إدارية، أي عندما يجتمع للتداول في القضايا المتعلقة بإدارة المصرف.

2- تكليف مؤسّستين مستقلّتين للتدقيق الخارجي يقترحهما حاكم المصرف ويوافق عليهما المجلس المركزي للتدقيق في حسابات المصرف للتحقق من صحتها وتقديم صورة أمينة عن نتائج السنة التي تم تدقيق حساباتها وهذا الاقتراح كان قد بدأ تطبيقه عملياً ابتداء من حسابات 1996.

3- تعديل المادة 13 من قانون النقد والتسليف بهدف إخضاع المصرف لرقابة ديوان المحاسبة وتكليف الأخير إجراء تقييم دوري لسلامة وفعالية السنة المنصرمة، بموجب تقرير يرسل نسخة عنه إلى الحاكم (المادة 45).

هذا ويطالب المرسوم رقم 16400 لعام 1964 الخاص بتنظيم مفوضية

الجزء الأغلب من الاقتصاد يتكوّن من قطاع الخدمات الذي شكّل 72% من الناتج المحلّي خلال الفترة الممتدة بين عامَي 2004 و2016

يُعتبر خفض قيمة العملة إجراءً اعتيادياً للدول الراغبة في تعزيز صادراتها وتحسين حساباتها الخارجية. فانخفاض قيمة العملة ينعكس إيجاباً على كلفة إنتاج السلع المنتَجة محلياً مثل اليد العاملة، والخدمات التشغيلية، وغيرها. وهذا الأمر يؤدي إلى تدنّي أسعار المنتجات المصدّرة ويجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية. وبالتالي، يشجّع على زيادة وتنشيط قطاع التصدير. لكنّ اللافت في أزمة لبنان التي انفجرت قبل سنتين ونصف سنة، أن انخفاض قيمة الليرة لم يخلق حافزاً لتقليص كلفة الإنتاج المحلي وتعزيز الصادرات كما تتوقّع النظرية الاقتصادية. ففي عام 2020، أي السنة التي ظهرت فيها مفاعيل الأزمة بشكل واضح وفي نهايتها خسرت الليرة 82% من قيمتها، بلغت قيمة الصادرات اللبنانية 3,5 مليارات دولار بانخفاض مقارنة مع صادرات بقيمة 3,7 مليارات دولار في عام 2019، أي السنة التي سبقت التدهور الكبير في قيمة الليرة.

يفسّر البنك الدولي هذا الأمر في آخر تقرير له عن لبنان بعنوان «الانكار المتعمّد» بأنه نتيجة ثلاثة عوامل هي: أساسيات الاقتصاد اللبناني ما قبل الأزمة، العوامل العالمية المرتبطة بأزمة كورونا، البيئة السياسية والمؤسّساتية. ويقدّم البنك الدولي تفسيرات لهذه العوامل الثلاثة على الشكل الآتي:

الخلل في اساسيات الاقتصاد اللبناني

هذا الخلل سابق على الأزمة، ويبدأ من حقيقة أن الجزء الأغلب من الاقتصاد يتكوّن من قطاع الخدمات الذي شكّل 72% من الناتج المحلّي خلال الفترة الممتدة بين عامَي 2004 و2016. وفي الوقت نفسه شكّل قطاع الصناعة 14% من الناتج بينما شكّل قطاع الزراعة 4,3%. هذه الأرقام تظهر أن هناك نقصاً في الاستثمارات في القطاعات المنتجة التي يمكن تصدير إنتاجها، وهي أحد العوامل التي حالت دون زيادة الصادرات بعد انخفاض قيمة الليرة. وفي هذا الجانب تبيّن أن الاستثمار الإنتاجي كان يشكّل فقط 23% من الناتج المحلّي، ومعظمه كان موجّهاً نحو قطاع العقارات. إن هذا التوجّه نحو قطاعات الخدمات وقطاع العقار، في اقتصاد يستحوذ الاستهلاك فيه على 88,4% من الناتج المحلي، أدّى إلى تحوّل الاستهلاك نحو المنتجات المستوردة على حساب الإنتاج الوطني، الأمر الذي أدّى إلى الحدّ من تحفيز الإنتاج الداخلي. لذا، كان الاقتصاد اللبناني أحد أقلّ الاقتصادات تنافسية في المنطقة وفي العالم. مؤشر التنافسية العالمية (GCI) الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، يظهر أن الاقتصاد اللبناني يقع في المركز 105 بين 137 دولة لجهة التنافسية. هذا المؤشر يركز على تحليل العوامل التي تسهم في إنتاجية الاقتصاد، مع مراعاة التغيرات العالمية التي تسهم في تعزيز القدرة التنافسية (مثل التقنيات الحديثة وغيرها). ويضع هذا المؤشر، لبنان في مؤخرة الترتيب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فهو يسبق فقط اليمن الذي يعاني من حرب وحصار منذ ما يقارب السنوات السبع.

العوامل الخارجية

من أبرز العوامل الخارجية التي أدّت إلى تراجع الإنتاجية في لبنان، الاتفاقات الثنائية والمتعدّدة الأطراف التي أجرتها الحكومات المتعاقبة مع دول عربية وأخرى أجنبية، منها «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» في عام 1998، أو ما يُعرف بـ«اتفاقية التيسير العربية» التي أفقدت الإنتاج السلعي اللبناني قدرته على منافسة السلع الواردة التي تحظى بدعم حكومي في دولها، فيما غاب هذا الدعم في لبنان وفقد الإنتاج المحلي الحماية الجمركية التي ألغتها هذه الاتفاقية. وهناك أيضاً «اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان» وغيرها. يربط البنك الدولي بين هذه الاتفاقيات والاتساع الهائل في العجز التجاري للسلع. فتدهور الميزان التجاري من عجز بنسبة 25,1% من الناتج المحلي في عام 2002 إلى عجز 38,3% من الناتج في عام 2008، وثم بين عامَي 2011 و2018 بلغ معدّل العجز 29,8% من الناتج المحلّي.

تظهر هذه الأرقام أن العجز التجاري ازداد سوءاً بالتزامن مع الاتفاقيات التجارية التي لم تكن في مصلحة لبنان، بل أتت لتعزّز ميول الاقتصاد اللبناني إلى الاستهلاك المستورد. أما بالنسبة إلى انعكاسات أزمة كورونا على القطاع السياحي في لبنان، فقد كانت عنصراً أساسياً من الفائض في حساب ميزان تجارة الخدمات (تحتسب العائدات السياحية كجزء من الخدمات المصدّرة). هذا الأمر، بحسب البنك، لعب دوراً كبيراً في عدم ارتفاع قيمة الصادرات (سلع وخدمات) خلال الأزمة المالية اللبنانية.

البيئة السياسية والمؤسساتية

يضع البنك الدولي لوماً كبيراً على الفراغ السياسي، الذي حلّ في البلد بعد استقالة حكومة الرئيس حسّان دياب، إذ استمرّت البلاد من دون حكومة فاعلة لمدة 13 شهراً. هذا الاستنتاج مبرر، إذ إنه حال دون تحديد استراتيجيات تسمح باستغلال التراجع في قيمة الليرة لزيادة الصادرات عبر الاستثمار في الإنتاج الحقيقي. كما أن النظام الذي اعتاد عليه لبنان، بحسب البنك، بعد الحرب الأهلية كان قائماً على استغلال النخب الاجتماعية والسياسية لجميع الموارد في البلد، الأمر الذي مثّل عقبة أساسية أمام وجود اقتصاد منتج يسمح بزيادة الصادرات.

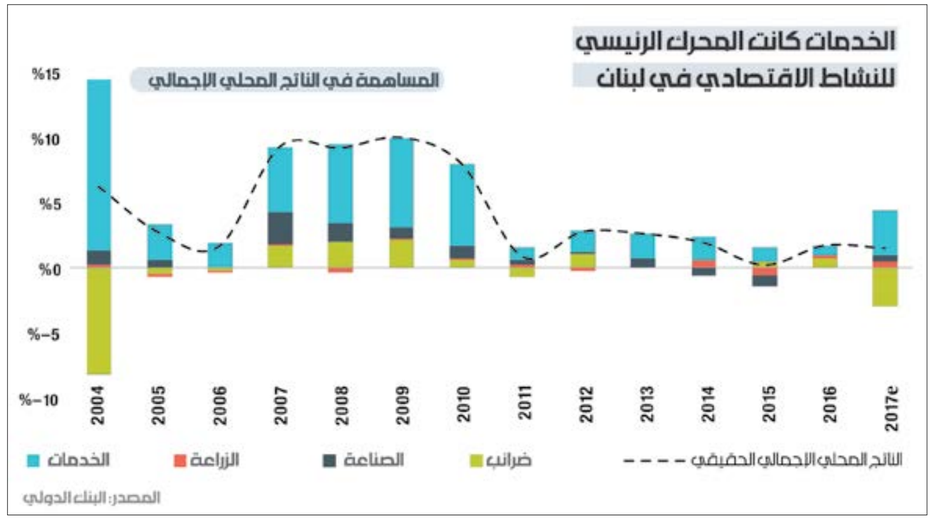

مقال

إطار عصري للرقابة الخارجية على مصرف لبنان

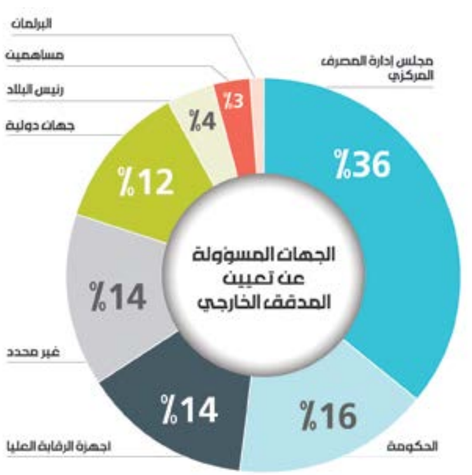

المصدر: مواقع المصارف المركزية وقاعدة بيانات تشريعات المصارف المركزية في صندوق النقد

ما سبق عرضه يمكن التعليق عليه وعلى تفرّعاته بالتالي:

ابتداءً، ليس صحيحاً الرأي المذكور في المقدّمة، من أنّ النية كانت معقودة منذ البدء على اعتماد أصول خاصة حصرية للمراقبة الخارجية لمصرف لبنان تتلخّص بتعيين «مفوض مراقبة» ومنحه الصلاحيات المعددة أعلاه. فبالرجوع إلى المادة 13 من قانون النقد والتسليف، يتبيّن أنها تُشير صراحة إلى اعتبار مصرف لبنان «تاجراً في علاقاته مع الغير. وتطالبه بأن يجري عمليّاته وينظّم حساباته وفقاً للقواعد التجارية والمصرفية وللعرف التجاري والمصرفي».

من أهم القواعد السابقة للعمليات، ضرورة اعتماد مدقّق حسابات خارجي، أو بالأصح مفوض مراقبة بحسب تعبير القانون اللبناني، لأن الأخير لا يقوم فقط بأعمال التدقيق الحسابي، بل يجري أيضاً رقابة لسلامة العمليات والإدارة، وتضمين تقريره إشارة إلى حالات عدم الامتثال للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

وعليه فإن الكلام عن حصر القانون الرقابة الخارجية على عمليات وحسابات مصرف لبنان بـ«مفوض الحكومة» لدى المصرف هو كلام غير دقيق، ويجب أن يُفهم بأن رقابة الأخير هي رقابة خارجية جديدة وإضافية استحدثها قانون النقد والتسليف الدوري المنعقد في 2002/4/16.

بيد أنّ الأمر لا يجب أن يحجب فكرة أن الجهة صاحبة الصلاحية بتعيين «مفوض المراقبة» على أعمال وعمليات وحسابات مصرف لبنان غير منصوص عليها في قانون النقد والتسليف، وأن عدداً من أوراق عمل بنك التسويات الدولية BIS وصندوق النقد الدولي IMF تُشير إلى أنّ الجهات صاحبة الصلاحية بإجراء هذا التعيين تختلف من بلد إلى آخر باختلاف البيئة التي يوجد فيه المصرف وهي على العموم (1) الحكومة، أو (2) الإدارة العليا للمصرف، أو (3) هيئة التدقيق المنشأة في المصرف والمعينة من قبل إدارته، أو (4) الهيئة العامة الموكلة بتدقيق الحسابات العامة للدولة (ديوان المحاسبة في فرنسا والاتحاد الاوروبي)، أو (5) البرلمان، أو (6) رئيس البلاد وغيرهم. (https://www.elibrary.imf.org/view/article-/199/2018/001/journals.(en.xml-A001

إنّ الأمر السلبي في خيار قيام مصرف لبنان هو بالذات بتعيين «مفوضي المراقبة» هو أنه يحمل تضارباً محتملاً في المصالح. فالمفوضان يتلقّيان أتعابهما منه، أي من المرجع المفروض أن يُصدرا حكمهما على حساباته وعملياته، وهو أمر بات من المطلوب تفاديه بعد صدور تقرير Anton R. Valukas الذي كشف النقاب عن مسببات أزمة الرهونات العقارية الأميركية عام 2008 ومنها انحرافات في إعداد حسابات بنك Lehman Brothers عرفت باسم 105 Repo أتاحت للبنك إضفاء صورة جيدة على حساباته خلافاً للواقع.

لقد أنكرت Ernest&Young المكلّفة من قبل إدارة البنك المذكور بتدقيق حساباته، وجود أي مخالفات، وذكرت في تقاريرها أن مراجعاتها للحسابات تظهر أن الأخيرة منسجمة مع القواعد المحاسبية الأميركية معدّمة بذلك صورة براقة، لكن بالحقيقة هي صورة مضلّلة حول السلامة المالية للبنك المذكور قبل انهياره.

من هنا كان من الأفضل أن يعتمد في لبنان خيار تعيين «مفوضي مراقبة» مصرف لبنان من قبل الحكومة مباشرة، لا من قبل حاكمية المصرف، تحاشياً لتكرار ما حصل مع Lehman Brothers، خصوصاً أن شركة Ernest&Young التي اعتمدها مصرف لبنان لتدقيق حساباته هي ذاتها المشكو منها في قضية Lehman Brothers، على أن تتولى الخزينة العامة دفع أتعاب مفوضي المراقبة، وهذا تماماً ما حصل في الفترة الأخيرة مع تعاقد وزير المالية بتفويض من مجلس الوزراء مع شركات تدقيق الحسابات الخارجيين الثلاث Alvarez & Marsal، وOliver Wyman، و PWC.

أما بالنسبة للإشكال الذي حصل كان مع العقد الذي أُبرم مع A&M:

- فقد تضمّن إجراء تدقيق جنائي يذهب إلى ما هو أبعد من التدقيق الذي تقوم به الشركتان الأخريان وذلك للتأكد ليس فقط من تطابق الأعمال والعمليات والحسابات في مصرف لبنان مع القوانين والأنظمة والمعايير ذات الصلة بل أيضاً السعي لاكتشاف إذا كانت هناك مخالفات للقانون معاقب عليها تتطلّب تكوين ملف قضائي جنائي.

- كما أشار تجاذباً حول مقتضيات السرّ المصرفي: المستندات والبيانات والسجلات والقيود الممكن الاطلاع عليها وتلك السيجة بالسرية المصرفية، علماً بأن المادة 174 من قانون التجارة المعنية ضمناً بالمادة 13 من قانون النقد والتسليف تعطي مفوضي المراقبة حقّ طلب الاطلاع على جميع الصكوك والأوراق الحسابية وإلزام الإدارة بتقديم جميع المعلومات لهم والتي قد يحتاجونها، أمر لو انتبه إليه المعنيون بالإشكالات التي رفعت أمام الشركتين A&M المكلفتين بالتدقيق الجنائي لكانت الأمور سارت بالتأكيد في اتجاه معاكس لما سارت عليه منذ البداية.

ومع هذا فإنّ من المهم، لتأمين الاستمرار في إخضاع مصرف لبنان لرقابة خارجية من قبل «مفوضي مراقبة» بشكل أصولي، أن يتم لفت انتباه المعنيين إلى ضرورة إعداد إطار قانوني أو تنظيمي خاص يرعى مهام وصلاحيات وموجبات هؤلاء المفوضين ومسؤولياتهم وجزاء مخالفتهم لها، والجهات التي يجب أن تودع إياها تقاريرهم تماماً كما هو الأمر في المصارف (المرسوم 1983 لعام 1971).

ذات الأمر ينسحب أيضاً بالنسبة لرقابة ديوان المحاسبة على فعالية أداء مصرف لبنان والمقترحة، كما أشرنا أعلاه من قبل الدكتور نصولي، إذ ينبغي لإرسائها بشكل أصولي يتماهى مع ذاك المعتمد في فرنسا والاتحاد الأوروبي، تعديل المادة 13 من قانون النقد والتسليف على نحو يتم فيه إخضاع مصرف لبنان بشكل صريح لرقابة ديوان المحاسبة، وتعديل قانون الديوان بتضمينه نصوصاً تتحدث بالتفصيل عن إطار الرقابة المحكي عنها.

وهذا أحد تقارير ديوان المحاسبة الفرنسي على إدارة وعمليات وحسابات مصرف فرنسا، وردّ حاكم المصرف على ما ورد فيه:

https://www.vie-publique.fr/sites/default/files/rapport/pdf.054000216/pdf

اقترح الدكتور مروان نصولي تعديل المادة 13 من قانون النقد والتسليف بهدف إخضاع المصرف المركزي لرقابة ديوان المحاسبة

لتُضاف إلى رقابة «مفوض المراقبة». تأسيساً على ذلك، فإنّ قرار مصرف لبنان تعيين Ernest&Young و Deloitte «مفوضي مراقبة» لأعماله وعملياته وحساباته عام 1996 هو قرار سليم بالمضمون ومن حيث المبدأ، ولو أتى متأخّراً نحو 30 سنة بعد إنشاء المصرف وتُشكر عليه الحاكمية التي أخذته بقرار «ذاتي» كما صرّح الحاكم لجمعية المصارف في اجتماعهم

* محاضر في قانوني النقد والمصارف المركزية

موازنة 2022
تضخّم وانكماش، فضائح ومخالفات

أمين صالح *

تعدّ الموازنة العامة الوسيلة المالية الرئيسيّة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السّنوية، والموازنة في العصر الحديث لم تعد صكّاً تشريعياً تقدّر فيه نفقات الدولة وواراداتها عن سنة مقبلة وتُجاز بموجبه جباية الضرائب وإنفاق الأموال العمومية، بل أصبحت قانوناً مالياً سنوياً يُجيز تحصيل موارد الدولة وإنفاقها سنوياً أخذاً في الاعتبار التوازن الاقتصادي والمالي، أي أنّ الموازنة أصبحت على علاقة وطيدة بالاقتصاد.

أمّا في لبنان، الذي يعاني أزمات اقتصادية دوريّة، ويُعاني الآن من أزمة اقتصادية، ماليّة، نقديّة، اجتماعية غير مسبوقة، فإنّ مفهوم الموازنة العامة فيه يشبه إلى حدّ بعيد المفهوم الوارد في النظام العام للمحاسبة العمومية الفرنسي الصادر بتاريخ 31 آيار 1862، أي منذ نحو 140 سنة، والذي أبقى خصائص الموازنة لجهة تقدير وإجازة ولمدّة محدودة، وأغفل دورها الاقتصادي والمالي. فمنذ استقلال لبنان ولغاية تاريخه لم يعرف لبنان موازنات بالمفهوم الحديث بل موازنات كلاسيكيّة قائمة على تقدير نفقات الدولة وواراداتها. لكن في ظل الانهيار، هل بإمكان موازنة كلاسيكية قادرة على إنقاذه، أم أنّ البلاد بحاجةٍ إلى موازنة بالمفهوم الحديث؟

نعم إنّ لبنان بحاجة إلى موازنة استثنائية بدلاً من مشروع موازنة عام 2022 الذي يحفّز التضخّم والانكماش وفيه فضائح وإفقار وتجويع لأنه يتضمن الآتي:

أولاً: استمرار العجز في الموازنة الذي بلغ 15,513 مليار ليرة ونسبته 28,37% في حين يقتضي إلغاء العجز إلغاء تاماً.

ثانياً: استدامة الدّين العام الذي بلغ حتى 2021/8/31 نحو 99 مليار دولار وزيادة بمبلغ العجز في الموازنة ليصبح الدين نحو 109 مليارات دولار على أساس سعر الصرف الرسمي (1507,5 ليرة) في حين يقتضي على الحكومة إسقاط الدين العام برمّته أو على الأقل إعادة هيكلته أو تخفيفه.

ثالثاً: الزيادة الهائلة في الضرائب والرسوم والمقدّرة بنحو 26 ألف مليار ليرة منها نحو 23 ألف مليار ليرة ضرائب غير مباشرة أي بنسبة 88%، وهي ضرائب يتحمّل وزرها الفقراء والمساكين وأصحاب الدّخل المتوسّط في حين أنّ الزيادة على ضرائب الأرباح لا تتجاوز 983 مليار ليرة ونسبتها 3,7% وهذا سينعكس فروقات في المستوى المعيشي وزيادة حدّة الصراع الاجتماعي والطبقي وتعميق حالات الفقر والبطالة خاصة وأن نسبة 82% من الشعب اللبناني يُعاني الفقر.

رابعاً: انخفاض الإنفاق الحكومي الاستثماري (البنى التحتية) فلم يخصص له سوى 4% من الإنفاق الحكومي في حين خصّص الإنفاق الاستهلاكي بنحو 96% وهذا يعني استمرار تدنّي وسوء الخدمات العامة كافة الأمر الذي يهدّد بتوقفها توقّفاً تاماً ولا سيّما الكهرباء.

خامساً: الزيادة المفرطة وغير المبرّرة والتي تلامس الفضيحة في الفوائد على الدين العام:

- الفوائد على القروض الداخلية (بالعملة اللبنانية) ارتفعت من 2986 مليار ليرة إلى 6417 مليار ليرة أي بزيادة قدرها 3431 مليار ليرة ونسبتها 115%.

- الفوائد على القروض الخارجية (بالعملة الأجنبية) ارتفعت من 120 مليار ليرة إلى 1200 مليار ليرة أي بزيادة قدرها 1080 مليار ليرة ونسبتها 900% أي تسعة أضعاف.

وهذه الزيادة لا مبرّر لها على الإطلاق ولا تتناسب مع حجم الزيادة في الدين العام الذي ارتفع من 2020/12/31 حتى 2021/8/31 بمقدار 4731 مليار ليرة وما نسبته 3,28% فقط. القصد من هذه الزيادة تعظيم أرباح حملة سندات الدين بالعملتَين اللبنانيّة والأجنبيّة وخاصة الأخيرة، وبالتالي تعظيم أرباح المصارف التجارية التي لم تتحمل أي زيادة في ضريبة الدخل وفقاً لمشروع الموازنة.

هذه الفضيحة وحدها تكشف نوايا الطبقة السياسية المالية الحاكمة في الاستمرار بنهج الفساد وتكريس مكاسبها غير المشروعة وتعظيم ثرواتها وإثرائها غير المشروع على حساب الدولة والشعب ومن الأموال العمومية.

سادساً: تعدّد أسعار الصرف المعتمدة في تقدير الواردات والنفقات فقد تراوحت بين الـ 2000 ليرة والـ 20,000 ليرة مقابل كل دولار، ويكاد يكون لكل نفقة وإيراد سعر صرف معتمد، وبذلك تكون الموازنة فاقدة للوضوح والشفافية والقابلية للفهم والمقارنة والمقابلة وهذه من الخصائص الأساسية لوضع ودراسة البيانات المالية وخاصة إذا كانت هذه البيانات تتعلّق بالمال العام.

سابعاً: فقدان المبادئ والمعايير والأسس الموحّدة في إعداد الموازنة إذ تمّ اعتماد عملتَين في تقدير الإيرادات باللّيرة اللبنانية والدولار الأميركي (رسوم المرافئ والمنائر ورسوم المطارات) والزيادة على الضرائب تمّت إمّا بواسطة زيادة أو فرض معدّلات جديدة على بعض الضرائب والرسوم مثل الرسوم العقارية والرسوم على المستوردات والرسوم الجمركية والضريبة على الفوائد، في حين تمّت الزيادة باعتماد أسعار صرف مرتفعة للدولار على بعض الواردات، كالضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية ورسوم المغادرة ورسم الطابع المالي، وفي ضرائب أخرى تم اعتماد معيارين: زيادة معدلات الضريبة، واعتماد سعر صرف مرتفع للدولار.

أمّا لجهة النفقات، فإنّ تقديرها يختلف بحسب طبيعة النّفقات، فإذا كانت ثابتة كالرواتب والأجور وأقساط القروض والتي لا يطرأ عليها تغييرات كبيرة من سنة إلى أخرى فمن السّهل تقديرها استناداً إلى تقديرات السنة السابقة وإلى أعداد الموظّفين ورواتبهم، أمّا النّفقات المتغيّرة كنفقات الصيانة والترميم والاستشفاء ونفقات التّجهيز والإنشاء (البنى التحتية) فإنّ تقديرها يرتبط بالأوضاع الاقتصادية وتقلبات الأسعار استناداً إلى المؤشرات والمعطيات الاقتصادية والمالية السائدة والمرتقبة واسترشاداً بخطة الحكومة ورؤيتها حول التوسّع بالإنفاق أو الحدّ منه انطلاقاً من الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد.

> **نيّة الحكومة من تضخيم حجم احتياط الموازنة إلى خُمسها بأنها ستعمد إلى رفع سعر صرف الدولار إلى سقوف تصبح معها اعتمادات الموازنة بالنّسبة إلى التضخّم هزيلة جداً**

ولأنّ الحكومة لم تضع خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي أو ما يسمّونه خطّة تعافٍ فإنّ تقديرات النّفقات العمومية جرت استناداً إلى النّفقات المقدّرة في السنة السابقة والمقيّمة على سعر الصرف الرسمي لليرة 1507,5 ليرة وجرى تعديلها وفقاً لأسعار صرف متعدّدة شبيهة بأسعار الصرف المتعددة المعتمدة من مصرف لبنان والتي تراوحت بين 2000 ليرة والـ 20000 ليرة وسعر منصّة صيرفة، وبذلك تكون الحكومة باعتمادها أسعار صرف متعدّدة تكرّس الحالة الشاذّة السائدة في سوق النّقد في لبنان، وتكرّس سياسة خفض سعر صرف العملة الوطنية كوسيلة لتحميل الشعب اللبناني الخسائر المالية اللّاحقة بالدولة ومصرفها المركزي بدون أي رؤية أو خطة للإصلاح.

ثامناً: الإنفاق الوهمي. فقد بلغ اعتماد احتياطي الموازنة (احتياطي النفقات الطارئة والاستثنائية) 9212 مليار ليرة ونسبته 17% من إجمالي النّفقات. ولأول مرّة في لبنان يجري رصد احتياطي بهذه النّسبة العالية (نحو خمس الموازنة تقريباً) ويبدو واضحاً نيّة الحكومة من تضخيم حجم الاحتياطي بأنها ستعمد إلى رفع سعر صرف الدولار مقابل الليرة إلى سقوف تصبح معها اعتمادات الموازنة بالنسبة إلى التضخم هزيلة جداً، وهنا لا بد أن يراودنا شكّ بأن الحكومة تنوي فعلاً إجراء خفض جديد على سعر صرف العملة الوطنية بقصد تحميل كامل الخسائر للشعب بدلاً من توزيعها بشكل عادل على كل من استفاد من المال العام بصورة غير شرعية أو غير قانونية، ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أنّه يُضاف إلى احتياطي الموازنة احتياطات ونفقات شتّى بقيمة 144 مليار غير مخصّصة لنفقات محددة.

تاسعاً: دعم المحروقات. فبعدما رفعت الحكومة الدعم عن الدواء والغذاء والاستشفاء والتعليم، عادت إلى رصد مبلغ 1800 مليار لدعم المحروقات أي لدعم مافيات المحروقات والمولدات الكهربائية التي عجزت الحكومة عن رقابتها وإلزامها احترام التسعيرة التي تعتمدها وزارة الطاقة وتركيب عدادات للمشتركين، وذلك لتحقيق أهداف الحكومة برفع تعرفة مؤسّسة كهرباء لبنان ما بين 16 و20 ضعفاً تمهيداً لبيعها وخصخصتها.

عاشراً: مخالفة الدستور وقانوني النقد والتسليف. إذ تضمّنت الموازنة أحكاماً تشكل خرقاً فاضحاً للدستور وانتهاكاً صريحاً لقانون النقد والتسليف، فقد منحت الموازنة (المادة 109) وزير المالية بالنسبة للضرائب والرسوم التي تحقّقها وتحصّلها وزارة المالية، ووزير المالية والوزير المختص بالنسبة لسائر الرسوم الأخرى لمدّة سنتين من تاريخ نفاذ قانون هذه الموازنة، حقّ تعديل التنزيلات والشطور والنسب المتعلقة بتلك الضرائب والرسوم بموجب قرارات تصدر عنهما استناداً إلى مقتضيات الوضع الاقتصادي ونسب التضخّم.

إنّ العناصر الثلاثة التي مُنح وزير المالية والوزير المختص حقّ تعديلها وهي التنزيلات أي الإعفاءات الضريبيّة للمكلّف بالضريبة، والشطور وهي شرائح الأرباح أو الأموال الخاضعة للضريبة، والنسب وهي معدلات (أو أسعار الضرائب)، هذه العناصر الثلاثة هي أركان الضريبة الأساسية التي من شأنها خفض أو زيادة مقدار الضرائب تبعاً لخفض أو زيادة هذه العناصر، أي تعديل أو إلغاء الضرائب والرسوم. وصلاحية تعديل الضرائب والرسوم مخصّصة حصراً لمجلس النواب، أي للشعب ولا يمكن تفويضها لا للحكومة مجتمعة ولا لوزير منها.

أما المادة 133 من مشروع الموازنة فقد أجازت للحكومة أو لوزير المالية بتفويض منها تحديد سعر تحويل العملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية من أجل استيفاء الضرائب والرسوم، وهذه المادة مخالفة للدستور ولا سيّما المادتين 81 و82 منه للأسباب المذكورة أعلاه ومخالفة لقانون النقد والتسليف ومعايير المحاسبة الوطنية والدولية.

إنّ سعر الصرف هو نسبة التبادل بين عملتَين مختلفتين، وفيما يتعلّق بلبنان هو نسبة التبادل بين العملة اللبنانية (الليرة) وأي عملة أجنبية أخرى، وقضى التصميم المحاسبي العام اللبناني بوجوب تسجيل العمليات المحددة بعملة أجنبية في السجلات المحاسبية على أساس ما يعادلها من عملة وطنية وذلك بتطبيق سعر الصرف السائد بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية بتاريخ حدوث العملية. أما معايير المحاسبة الدولية IFRS فقد أوجبت أن تسجل العملية المحدّدة بعملة أجنبية على أساس ما يعادلها من العملة الوطنية وذلك بتطبيق سعر الصرف السائد بين عملة التقرير (العملة الوطنية) والعملة الأجنبية بتاريخ حدوث العملية والذي يطلق عادة السعر الفوري، وعليه كيف يحدّد سعر الصرف السائد بتاريخ حدوث العمليات المالية (التجارية) ومن هو المرجع الصالح لتحديد هذا السعر.

يتحدّد سعر الصرف في سوق حرّة على أساس العرض والطلب واستناداً إلى المؤشرات والمعطيات الاقتصادية والمالية على أن يعلنه المصرف المركزي الذي منحته الحكومة بموجب قانون النقد والتسليف دون سواه امتياز إصدار النقد وأوكلت إليه مهمّة المحافظة على النّقد وسلامته والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وسلامة أوضاع النظام المصرفي وتطوير السوق النقدية والمالية. ولتحقيق هذه المهمّة، فقد منح القانون مصرف لبنان حقّ استعمال الوسائل التي يرى أنّ من شأنها تأمين ثبات القطع أي ثبات سعر الصرف أو سعر التحويل ومنحه أيضاً الحق بأن يعمل في السوق بالاتفاق مع وزير المالية مشترياً أو بائعاً ذهباً أو عملات أجنبية، على أن تقيّد عمليات المصرف المركزي على العملات الأجنبية في حساب خاص يسمى «صندوق ثبات القطع»، وعليه فإنّ مصرف لبنان هو وحده صاحب الصلاحية في التدخّل للتأثير على أسعار الصرف، ووحده القادر على تحديده يومياً ولجميع الغايات، وبالتالي يستحيل قانوناً وتطبيقاً أن تُمنح هذه الصلاحية لأي مرجع آخر لا للحكومة ولا لوزير المالية لعدم قدرتهما على متابعة تطورات أسعار الصرف لحظة بلحظة ويوماً بيوم وتحديد سعر الإقفال في نهاية كل يوم، إن هذه المتابعة تتطلّب أن يكون مجلس الوزراء في اجتماع دائم وهذا من رابع المستحيلات.

وأخيراً، إنّ هذه الموازنة تشفط الأموال من المواطنين الفقراء وأصحاب الدخل المحدود وكافة المواطنين وتضخّها في جيوب الأغنياء وأصحاب رأس المال المصرفي والاحتكارات والكارتيلات الذين يكتنزون هذه الأموال أو يحوّلونها إلى الخارج ولا يستثمرونها في الداخل فيؤدي ذلك إلى لجم الطلب على الاستهلاك وإلى تراجع الإنتاج المحلي فيزداد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والعجز في المالية العامة فيزداد الدين العام وتنخفض قيمة العملة الوطنية وتحدث الزيادة في الأسعار.

إذاً هذه الموازنة تؤدّي إلى تضخّم انكماشي وإلى مزيد من التدهور في مستوى معيشة المواطنين.

* النقيب الأسبق لخبراء المحاسبة المجازين في لبنان

موجبات الطعن والإبطال

نصّت المادة 81 من الدستور على أن «تفرض الضرائب العمومية ولا يجوز إحداث ضريبة ما وجبايتها في الجمهورية اللبنانية إلا بموجب قانون شامل تطبق أحكامه على جميع الأراضي اللبنانية دون استثناء»، ونصّت المادة 82 من الدستور على أنه «لا يجوز تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون»، وبذلك يكون الدستور قد حفظ حصراً صلاحية إحداث أو إلغاء أو تعديل أي ضريبة للشعب الممثل بمجلس النواب، وبالتالي تكون الموازنة قد خرقت الدستور وتستوجب الإبطال لهذه الناحية

عن العرض الروسي لبناء محطّات تكرير النفط في لبنان
فرصة لتنويع مصادر الاستثمارات

في كانون الأوّل الماضي قدّمت شركة روسيّة مملوكة بشكل غير مباشر من الحكومة الروسية دراسة إلى رئيس الجمهورية ميشال عون، حول بناء محطّتي تكرير للنفط في الزهراني وفي طرابلس تضمّنت أفكاراً أولية، عرض كهذا، يمثّل فرصة لفك الاعتماد على استثمارات رأس المال الغربي في لبنان وخطوة أولى لتنويع الاستثمارات الواردة الى لبنان، وفرصة للربح الاقتصادي نظراً لعوامل سوف النفط الخام في المنطقة وقرب لبنان من مصادر الإنتاج

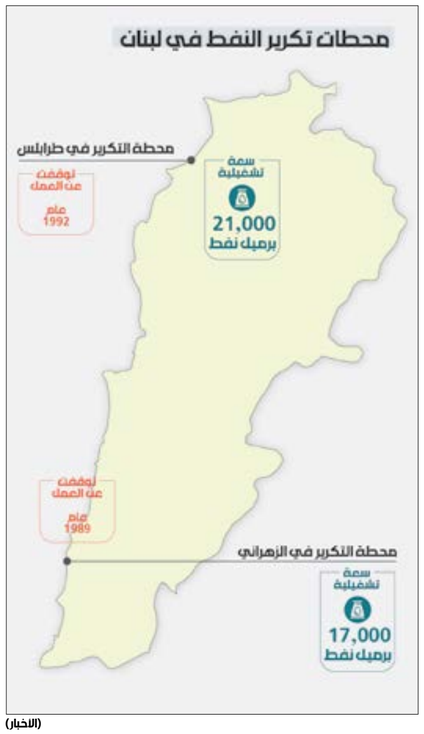

(الأخبار)

أحد أوجه الأزمة اللبنانية الأسوأ انعكس في الكارثة التي حلّت في قطاع المحروقات، بالأخص في الفترة التي سبقت رفع الدعم، إذ أصيب القطاع بشحّ كبير في المشتقّات المعروضة في السوق، ثمّ في الفترة التي تلت رفع الدعم ارتفعت أسعار المحروقات، ما كان له تبعات متشعّبة على الاقتصاد والمجتمع. لذا، من المهمّ النظر في الحلول المتوسّطة والطويلة الأمد التي قد تسهم في حلّ جزء من أزمة المحروقات وتصحّح بعضاً من العبء الواقع على ميزان المدفوعات بسبب الاستيراد المركّز للمشتقات النفطية بفاتورة بلغت 3,1 مليارات دولار في نهاية 2020، وترفع جزءاً من كلفة التشغيل واستدامة توفير المواد اللازمة للداخل، فضلاً عن إعادة لبنان إلى موقع إنشاء محطّتَين جديدتَين في موقعين آخرين. لقد كانت قدرة محطة التكرير القديمة الموجودة في الزهراني مؤهّلة لتكرير فقط 17 ألف برميل من النفط الخام يومياً، فيما كانت تلك الموجودة في طرابلس تكرّر نحو 21 ألف برميل يومياً. يشمل الطرح الروسي إنشاء محطّة في طرابلس تملك القدرة على تكرير 1,5 مليون طن في السنة، أو ما يعادل 30 ألف برميل نفط خام يومياً، يمكن أن تنتج العديد من مشتقات النفط بما فيها البنزين والمازوت والكيروسين، بالإضافة إلى غاز الهيدروكوربون والزفت. كما تضمّن طرح الشركة إنشاء محطة تكرير في الزهراني بقدرة إنتاجية كافية لتكرير نصف مليون طن من النفط الخام سنوياً، أي ما يوازي 10 آلاف برميل يومياً.

هذا الأمر يعني أن المحطّتَين مجتمعتَين لديهما قدرة إنتاجية تساوي نحو 40 ألف برميل من النفط يومياً. إلّا أنّ هذا الرقم لا يكفي لتغطية حاجة لبنان من استهلاك النفط، التي بلغت في عام 2019 نحو 168 ألف برميل من الخام المكرّر يومياً، بحسب إحصاءات وكالة الطاقة الأميركية. و في المناسبة هذا الرقم هو رقم هائل بالنسبة لبلد مثل لبنان. فبالمقارنة مع سوريا قبل الحرب، أي في عام 2011، كان الاستهلاك اللبناني يساوي نحو 60% من الاستهلاك السوري من هذه المادة الذي كان يبلغ 294 ألف برميل يومياً. علماً بأن عدد سكان لبنان في عام 2019 كان يوازي 28% من عدد السكان السوريّين قبل الحرب. لكنّ الأمر يعود إلى الاعتماد المفرط للبنان على الوقود الثقيل لإنتاج الكهرباء، وعلى استهلاك البنزين المفرط بسبب سياسات النقل التي تعتمد على السيارات الفردية بدلاً من النقل المشترك. لذا، يجب أن يكون أحد الأهداف هو خفض الاستهلاك المفرط للمشتقات النفطية عبر إنشاء مشاريع نقل مشترك في قطاع النقل بالإضافة إلى الانتقال لإنتاج الكهرباء على الغاز الطبيعي.

> **إن هذا الاستثمار، حتى لو لم يكن كافياً، هو مهم بالنسبة لمستقبل قطاع المحروقات في لبنان. ويمكن البناء عليه لتوسعة المحطات مستقبلاً**

يُشير الطرح الروسي إلى أهمية موقعَي الزهراني وطرابلس لإنشاء محطّتَي تكرير فيهما. وذلك يعود إلى توافر محطات استقبال بحرية للنفط في الموقعين، بالإضافة إلى محطّة ضخّ من المرفأ إلى محطة التكرير في الزهراني، ووجود خط النفط العربي القادم من العراق في طرابلس. بالإضافة إلى وجود خزّانات نفط كبيرة ومحطة تحميل للمصاريج. كما أنّ هذين الموقعين لديهما البنية التحتية لإنشاء محطة كهرباء في داخلهما، بقدرة 1,1 ميغاواتاً في الزهراني و0,6 ميغاوات في طرابلس. لكن تشير الشركة إلى أن هناك بعض المشاكل التي تعيب الموقعين، منها أنّ المعدات والمنشآت الموجودة أصبحت متهالكة بسبب قدمها وعدم استخدامها منذ زمن.

إن هذا الاستثمار، حتى لو لم يكن كافياً، هو مهم بالنسبة لمستقبل قطاع المحروقات في لبنان. ويمكن البناء عليه لتوسعة المحطات مستقبلاً وبالتالي جعلها كافية لتغطية احتياجات السوق اللبنانية، بعد أن يتم تقليص استهلاك المحروقات فيها قدر الإمكان. ويمكن حتى توسعتها في سبيل تصدير إنتاجها الفائض من المحروقات. كما أنّ لهذا الاستثمار أهمية في ما يخص الاقتصاد السياسي للبلد، بحيث يكون خطوة أولى لتنويع مصادر الاستثمارات في البلد، وذلك للتخلّص من التبعية المطلقة للاستثمارات الغربية، التي قُيّد بها البلد من قبل الحكومات السابقة.

بالأرقام

122
مليون دولار هي قيمة الغاز المنزلي المستورد إلى لبنان في عام 2020 بحسب أرقام الجمارك اللبنانية، أي ما يعادل 243 ألف طن

837
مليون دولار هي قيمة البنزين المستورد إلى لبنان في عام 2020 بحسب أرقام الجمارك اللبنانية، أي ما يعادل 1.8 مليون طن

2.2
مليار دولار هي قيمة المازوت المستورد إلى لبنان في عام 2020 بحسب أرقام الجمارك اللبنانية، أي ما يعادل 5.5 ملايين طن

طاقة نظيفة واعدة
سوق الهيدروجين

علي عواد

يزداد الضغط البيئي على حكومات العالم اليوم. حرارة كوكب الأرض مستمرة بالارتفاع ولا يبدو أنّ الحلول الترقيعيّة لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قد خفّفت شيئاً من أوجاع رئة الأرض. الحلّ قاس. على البشرية أن تنسلخ عن الوقود الأحفوري، أي عن مصدر الطاقة الذي حرقته من أجل التقدّم تحت ذريعة «إرساء الديموقراطية»، لكنّ الأسبوع الماضي لم يكن عادياً. فقد انطلقت سفينة هي الأولى من نوعها من جنوب أستراليا متّجهة إلى اليابان بحمولة غير عادية: هيدروجين سائل مصنوع من الفحم. وقد تكون، قد، فاتحة عصر جديد للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية في وقت ما في منتصف القرن الجاري. وبعيداً من الغرام المستحدث لكل ما هو أخضر ونظيف، فإن الهيدروجين الأزرق القدرة على أن يكون وقوداً منخفض الكربون.

اليابان في الطليعة

رغم الإقبال الكثيف عليها، تُعاني السيارات العاملة بالطاقة الكهربائية من مشكلة جوهرية لم يتم إيجاد حلّ جذري لها، وهو الوقت الذي تستغرقه في إعادة شحن البطاريات. فعلى سبيل المثال، تستغرق سيارات شركة «تسلا» من 8 إلى 12 ساعة كي يتم إعادة شحنها بشكل كلي عبر جهاز شحن منزلي. في حين أن تقنية «الشحن الفائق» (Super Charging)، والمتواجد بكثرة على الطرقات الأميركية، يمكنها شحن ما يوازي السير لمسافة 200 ميل خلال 15 دقيقة (من أجل التخفيف من وقع الانتظار، يمكن من يشحن سيارته من نوع «تسلا» عبر شاحن سريع طلب فنجان قهوة من دون كلفة)، كما أنّه حتى اللحظة، لا يمكن الاتكال على تكنولوجيا البطاريات الموجودة حالياً ووضعها داخل السفن أو الطائرات. وزن البطاريات لتقديم الخدمة المطلوبة، سيكون هائلاً. ناهيك عن فترة إعادة الشحن. وهنا تحديداً، تظهر أهمية الهيدروجين. إذ يمكن تعبئته داخل المركبات بنفس آلية ملء الوقود تقريباً، وبنفس السرعة. بالإضافة إلى ذلك، وبدلاً من الانبعاثات التي تخرج من عادم السيارات، مع استخدام الهيدروجين سيخرج الماء. الأمور لا يمكن أن تصبح أنظف من ذلك.

بحسب موقع «ستاتيستا»، تتقدّم اليابان على سائر دول العالم في عدد محطات تعبئة الهيدروجين والبالغة 134 محطة. تليها ألمانيا بـ90 محطة، ثم الولايات المتحدة بـ46 محطة، فكوريا الجنوبية بـ43 محطة، والصين بـ39 محطة. وفي تحليل نشره مركز «CSIS» عن سبب تقدم اليابان في هذا القطاع، يُشير إلى أنّ كونها بلداً صناعياً متقدماً يعاني من نقص حادّ في موارد الطاقة، بما في ذلك أمن الطاقة والقدرة التنافسية الصناعية وسياسات خفض انبعاثات الكربون. وفي عام 2017، أصدرت اليابان استراتيجية الهيدروجين الأساسية، لتصبح أول دولة تتبنى إطار عمل وطني

(موقع شركة توبوتا)

> **الاستثمار بالهيدروجين يسمح بالتحرّر من سوق الطاقة العالمية**

للهيدروجين. وتركّز اليابان بشكل كبير على تأمين الوصول إلى المواد الأولية للهيدروجين. لذلك بدأت في اختبار خيارات مختلفة للحصول على الهيدروجين. كما توفر الحكومة اليابانية تمويلاً كبيراً لمشاريع البحث والتطوير في هذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك، التزم عمالقة صناعة السيارات اليابانية «تويوتا» و«هوندا» بإنتاج سيارات عاملة بالهيدروجين منذ سنوات عدّة. وأصبحت البلاد رائدة في تكنولوجيا خلايا الوقود، وتحديداً مركبات خلايا الوقود (FCVs) الخاصة بسيارات الهيدروجين. كما يرغب القادة اليابانيون في تصدير هذه التكنولوجيا إلى بقية العالم.

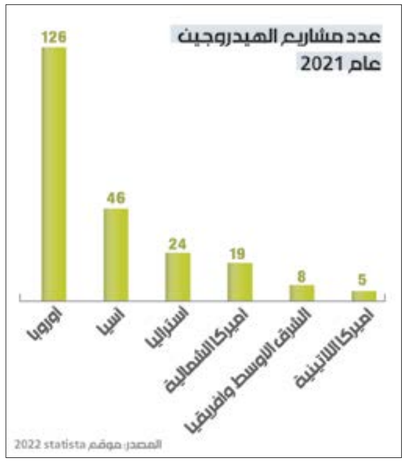

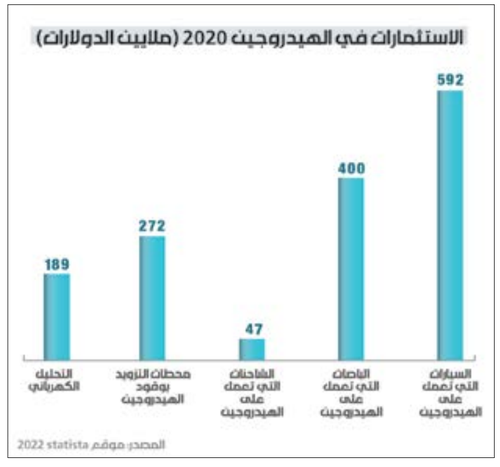

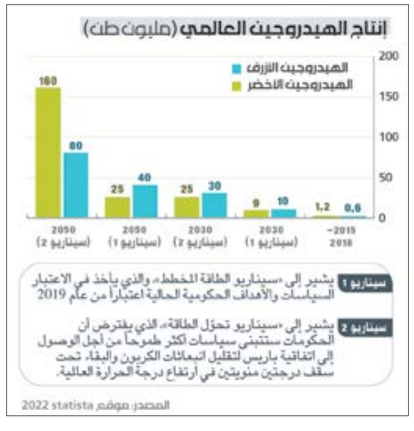

النقل بحراً بلا جدوى

رغم تصدّر الشحنة الأولى من الهيدروجين السائل عناوين الأخبار العالمية، كجزء من مشروع دولي بقيمة 350 مليون دولار. إلّا أنّها قد تكون أيضاً مضيعة هائلة للمال. بحسب موقع «Rechargenews» المتخصّص، فالتقرير يقول «أنه إذا وضعنا جانباً حقيقة أن مشروع سلسلة إمداد الطاقة الهيدروجينية «قذر» (مصدره الفحم)، تبدو فكرة التصدير عن طريق السفن غير محتملة. وهذا ليس بسبب الانبعاثات، أو نقص السفن أو مرافق الموانئ المناسبة، ولكن بسبب الفيزياء والكلفة فقط». ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ومركز الأبحاث الألماني «Agora Energiewende»، سيكون من المنطقي اقتصادياً شحن الأمونيا (NH3)، وهو مشتق من الهيدروجين، بدلاً من الهيدروجين النقي.

في الواقع، إنّ كثافة الطاقة للهيدروجين بالوزن غير مهمّة عندما يتم نقلها في خزانات معدنية عملاقة، بل ما يهم حقاً هو كثافة طاقتها من حيث الحجم. «نقل الهيدروجين بالسفن ممكن تقنياً لمسافات أكبر حيث لا تكون خطوط الأنابيب خياراً». ويقول تقرير وكالة الدولية للطاقة المتجدّدة صدر أخيراً: «هناك عدة طرق لنقل الهيدروجين عبر السفن، لكن الأمونيا هي أكثر العوامل الواعدة».

وبافتراض وجود سفن من نفس الحجم، فإن الأمر يتطلب، نظرياً، أكثر من ثلاث شحنات من الهيدروجين السائل لنقل نفس كمية الطاقة مثل شحنتين من الأمونيا السائلة (LNH3). ويعني هذا أن تحويل الهيدروجين إلى أمونيا ثم شحنه واستخدامه أو تكريره مجدداً إلى هيدروجين هو أقل كلفة. وبالتالي، ورغم بدء تصدير الهيدروجين بحراً، إلّا أنّ العالم قد يتجه إلى نقله بشكل أمونيا في نهاية المطاف.

قراءات

نحو نظام عالميّ جديد تحكمه الاشتراكية الديموقراطية *

غرايس بلايكلي

في صيف عام 2001، انعقد الاجتماع الأول للمنتدى الاجتماعي العالمي تحت شعار «عالم آخر ممكن تحقيقه». أعلن المنتدبون إلى هذا المنتدى، وهو بديل اشتراكي للمنتدى الاقتصادي العالمي، عزمهم على تعطيل العولمة الرأسمالية، ومناصرة حقوق دول الجنوب العالمي، ومقاومة الإمبريالية الأميركية. قلّةٌ استجابت لصرخة حشدهم. قبل أكثر من عقد، ظهرت ملامح النظام العالمي الجديد مع سقوط الاتحاد السوفياتي، وكان مناصرو السوق الحرّة سعداء للغاية بهذا الأمر. انتهى التاريخ حينها. لقد انتصرت الرأسمالية، العولمة، التي تمّ إنشاؤها كعمليّة حتمية، ستجلب فوائد السوق الحرّة إلى الأجزاء الأكثر تخلّفاً في العالم إذا سمحت لها بالدخول فقط. كان الكوكب يعاني من كساد جماعي حادّ أطلق عليه مارك فيشر «الواقعية الرأسمالية»: كان من الأسهل على معظم الناس تخيّل نهاية العالم من تخيّل نهاية الرأسمالية. بعد سبع سنوات من انعقاد ذلك المنتدى، هزّت الأزمة المالية عام 2008 الاقتصاد العالمي حتى صميمه، وكُشفت أحلام الاقتصاديّين في «ترويض» الدورة الاقتصادية على أنها مجرّد محض خيال. وعندما انفجرت فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة، توقّفت التدفّقات المالية التي دعمت النظام المصرفي العالمي فجأة. تبخّر رأس المال الوهمي الذي تم إنشاؤه في أسواق الأصول المالية على مدى العقود السابقة، ووجدت العديد من المؤسسات المالية والشركات والأسر نفسها متعثّرة نتيجة لذلك. اجتاحت الأزمة المالية، التي بدأت في سوق الإسكان الأميركي، العالم، وخلقت أطول وأعمق ركود عالمي منذ عام 1929. وانخفضت تدفقات التجارة والاستثمار بشكل حادّ، ما يمثّل بداية عملية تباطؤ العولمة التي تستمرّ حتى يومنا هذا.

سارع القادة السياسيّون إلى استخدام خطاب الواقعية الرأسمالية. وجادلوا بأنه يجب إنقاذ النظام المالي العالمي، لأنه لم يكن هناك بديل. وبحسب خطابهم، إن الأشخاص العاديين العاملين هم الذين سيُعانون إذا لم يتم إنقاذ النظام. ضخّت الحكومات السيولة في النظام المالي، وزادت التأمين على الودائع، وزودت مصارفها المحلية المتعثّرة برؤوس الأموال. سارعت الحكومات إلى تنفيذ برامج التحفيز، وخفّضت أسعار الفائدة، وأطلقت أكبر تجربة نقدية منذ اتفاقية «بريتون وودز» أتت على شكل «التيسير الكمي». في المقابل فإن البلدان التي لا تتحكم في سياساتها النقدية، وجدت نفسها في مواجهة غضب أسواق السندات. تحوّلت الأزمة المالية بسرعة إلى أزمة ديون سياديّة، مع تأثير حادّ على منطقة اليورو. نظرت دول شمال الكرة الأرضية برعب إلى المأساة اليونانية. وزعموا أنّ التقشّف هو السبيل الوحيد للمضيّ قدماً.

لقد تجاهلت أحزاب يسار الوسطي في جميع أنحاء العالم هذا التّعاقب في المظالم، وهم أنفسهم لم يكونوا قادرين على تخيّل أنه كان هناك طريقة مختلفة للاستجابة للأزمة. في أعقاب الانهيار مباشرة، لم يكن هناك أي مقاومة على الإطلاق. بحلول عام 2015، كان الانهيار الوشيك للرأسمالية العالمية قد أتى وذهب من دون أن يهدّد، ولو لمرّة. النظام السياسي الذي تقوم عليه. إلا أنّ الأمور لم تكن كذلك تماماً. فبالنسبة للذين كانوا لا يزالون في مرحلة التعليم عندما حدثت الأزمة المالية، تحطّمت تعويذة الواقعية الرأسمالية. تشكّلت هوياتهم خلال فترة من عدم اليقين العميق. لقد عاشوا خلال موت عالم الازدهار النيوليبرالي، وولادة عالم الركود الذي أعقب الأزمة. تمكّنوا من رؤية حالة الطوارئ التي عاشها النظام الحالي. فجأة، أصبح تشكّل عالم آخر أمراً ممكناً مرّة أخرى. لكن أي نوع من العوالم سيكون؟

في عام 2007 انهار مظهر النمو الذي تقوده الأسواق المالية، تاركاً الركود في أعقابه. لقد بُنيت مؤسّساتنا السياسية والاقتصادية خلال فترة الازدهار، وهي لم تكن مجهّزة للتعامل مع التوترات التي نشأت منذ الانهيار. دفنت النخب الحاكمة رؤوسها في الرمال، مدافعة بيأس عن بقايا نموذج يحتضر، بينما ينظر الجميع إلى مستقبلهم ولا يرى سوى المشقّة والانحدار. لقد انهارت عملية تشكّل الوعي الجماعي، التي تشرف عليها وسائل إعلام بعيدة عن الظروف التي يواجهها الناس العاديون. وبدلاً من ذلك، ظهرت روايات جديدة في أوساط المجتمعات السياسية. في جميع أنحاء العالم، كان الناس يقولون لبعضهم «لا يمكن للأشياء أن تستمر على حالها».

من الصعب فهم خطورة اللحظة بالنسبة لأولئك الذين عاشوا فترة الاستقرار التي أعقبت سقوط جدار برلين. لكن الدرس الأكثر أهمية الذي نتج عن أحداث العقود الماضية هو أنه لا يمكن لأي نظام رأسمالي أن يظل مستقراً لفترة طويلة. لا يعمل الاقتصاد العالمي وفقاً لقوانين الاقتصاد النيو _ كلاسيكي، التي تقصيها الصدمات الخارجية. بدلاً من ذلك، تولد الرأسمالية، خلال الأزمات، التناقضات ما يعني أنه حتى أفضل الاقتصادات الرأسمالية تنظيماً تميل حتماً نحو الفوضى. تحاول المؤسّسات الاقتصادية والسياسية الرأسمالية احتواء التناقضات من خلال إخضاع المجتمعات الرأسمالية لتسلسلات هرميّة صارمة، يمتلك فيها الملاك كل الثروة والسلطة. ولكن، كما أوضح

> **الدرس الأكثر أهمية الذي نتج عن احداث العقود الماضية هو أنه لا يمكن لاي نظام راسمالي ان يظل مستقرا لفترة طويلة**

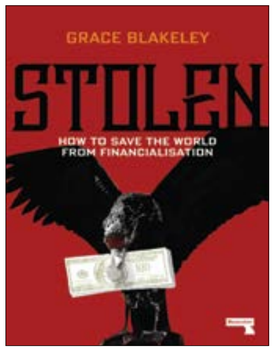

لنا ماركس، فإن مثل هذه التشكيلات المؤسّسية لا يمكنها احتواء الفوضى التي أطلقها دافع الربح. عندما لا تستطيع هذه المؤسسات السيطرة على التناقضات التي صُمّمت لاستيعابها، فإنها تنكسر. تتميز هذه الفترات باضطرابات سياسية وقانونية واجتماعية وتغيّرات متكررة في السلطة وحتى بالثورات.

كان العقد الذي انقضى، منذ الأزمة المالية عام 2007، أحد هذه الفترات. النمو المدفوع من قبل الأسواق المالية هو نظام يقوم على قمع الأجور واستخراج الريع من قبل النّخب، وهي عملية تخلق القليل من القيمة حتى عندما تنقل الموارد من الأسفل إلى الأعلى. مع المزيد من الموارد التي يسيطر عليها أصحاب رأس المال، كان الشيء الوحيد الذي يدعم الرأسمالية الأنغلو _ أميركية، قبل الانهيار، هو خلق كميات أكبر من الديون. ولكن مع جفاف هذا الدين، تم الكشف عن الركود الناجم عن نظام قائم على زيادة انعدام المساواة. يتشابه علم الاقتصاد مع لعبة صفرية، حيث الربح لمجموعة معينة يعني خسارة لمجموعة أخرى. والذين يتمتعون بالسلطة السياسية يستخدمون هذه اللعبة لاحتكار المكاسب المتناقصة من النمو لأنفسهم. طالما بقيت أسس نموذج النمو الذي تقوده الأسواق المالية كما هي، فإن هذه التناقضات ستستمر في التصاعد.

في هذا المناخ السياسي المحموم، لا يمكن للمركز الرأسمالي المزعوم أن يبقى حياً. عندما شجبت المؤسسة الليبرالية صعود الخطاب «الشعبوي»، فإنها تثبت مرة أخرى أنها تفتقر إلى أي فهم للحظة السياسية الحالية. إن الازدراء الموجه إلى الذين يحاولون إحداث تغيير سياسي خارج المؤسسات «المتحضّرة» للديموقراطية الليبرالية ينطوي على فشل كامل في فهم أن تلك المؤسسات لم تعد تعمل. بدلاً من صياغة رؤية لما يمكن أن يبدو عليه المجتمع الجديد، تريح النخبة الليبرالية نفسها من خلال اقتراح تعديلات تكنوقراطية على مجالات سياسية مختلفة في محاولة لجعل النظام يعمل من جديد.

قد تستمر النخب في الادعاء بأنه «لا يوجد بديل» للنظام الحالي، لكنهم يعرفون في أعماقهم أن الواقعية الرأسمالية قد ماتت. فقط الذين يعرفون أن «العالم الجديد» آتٍ يمكنهم الاستعداد لوصوله. واليوم نحن نواجه الاختيار بين الاشتراكية والهمجية. عندما امتدت الصحافة المالية الدولية انتخاب الرئيس اليميني المتطرف جاير بولسونارو في البرازيل، رأينا أين تكمن ولاءات الطبقات الحاكمة حقاً. يفضّل حماة النظام الحالي مشاهدة البشر ينقلبون على بعضهم في نوبة من الهستيريا الفاشية بدلاً من مشاهدتهم يعملون معاً من أجل عالم جديد وأفضل مبني على المساواة بدلاً من التسلسل الهرمي.

في نهاية المطاف، ستنتهي الرأسمالية بمعركة كبيرة بين الذين يريدون رؤية البشر يتقاتلون بعضهم البعض على بقايا نظام يحتضر، والذين يريدون بناء شيء جديد. بالنسبة للذين يرغبون في تجنّب ولادة الفاشية من جديد، فإن الاشتراكية هي السبيل الوحيد للمضي قدماً. والذين يزعمون أن الاشتراكية لا يمكن أن تنجح أبداً يميلون إلى القيام بذلك على أساس أن المجتمعات والاقتصادات متناقضة لدرجة لا يمكن أن يحكمها منطق التخطيط، فقط المنطق اللامركزي للسوق يمكن أن يوفر التخصيص الأمثل للموارد. ولكن مع تركيز المزيد من النشاط الاقتصادي داخل الشركات الضخمة والبيروقراطية والهرمية، وفي الدول الضخمة والبيروقراطية والهرمية، تصبح هذه الحجّة أكثر سخافة. في الواقع، الذين يزعمون أن الهرمية والتناقضات لا يختلطان، لديهم وجهة نظر. نظراً لأن البشرية أصبحت أكثر تقدّماً من الناحية التكنولوجية وأكثر ترابطاً من أي وقت مضى، فقد أصبح النموذج الرأسمالي أقل قابلية للتطبيق. إنّ إخضاع المجتمعات المعقّدة لصلابة التسلسل الهرمي الرأسمالي القائم على ملكية مركزة لا يمكن إلا أن يؤدي إلى عدم الاستقرار والظلم.

وفي حين أن الرأسمالية غير قادرة على السيطرة على قوى التناقضات، يجب عليها الآن أن تفسح المجال للاشتراكية الديموقراطية، التي بدلاً من السعي لاحتواء التناقضات من خلال هرمية الشركات والدولة، توسع المبادئ التحررية، التي بالمناسبة يؤمن بها معارضو الاشتراكية على مجالات النشاط السياسي والاقتصادي كافة. بدلاً من أن تكون مقيدة من قبل رئيس أو بيروقراطي، توفّر الاشتراكية الديموقراطية وسيلة للناس للتنظيم الذاتي سعياً وراء مسعى جماعي. إن العمل بهذه الطريقة المتكافئة واللامركزية والتعاونية يسمح للديناميكية الإبداعية للبشر أن يتم تسخيرها استجابة لبعض أكبر التحديات التي واجهها العالم على الإطلاق. تسمح الاشتراكية الديموقراطية للناس بالسيطرة على مجتمعاتهم وأماكن عملهم وحياتهم، فهي تتيح للناس أن يجتمعوا لبناء عالم أفضل.

* من كتاب «كيف نخلّص العالم من الأمولة»

مقال

نناقش في هذا المقال وما يليه موقع النخبة المهيمنة، ولا سيما المالية منها، من الأزمة الاقتصادية التي يمرّ بها لبنان. ولا يخلو السياق من اقتباسات نظريّة الغرض منها امتلاكٌ فهم أعمق للتعقيدات والملابسات التي أحاطت بعمليّة اتخاذ القرار وقادتنا إلى المأزق الذي نحن فيه. يعتمد المقال مصطلح «النخبة» بدلاً من الطبقة الحاكمة الذي يشيع استخدامه من دون أن يُضمر مديحاً لأفرادها، بل يأخذ في الاعتبار أنهم لا يشكّلون في واقع الحال طبقة اجتماعية موحّدة المصلحة والخلفيّة، ولا يمسكون بزمام الحكم بالطريقة المألوفة، فضلاً عمّا يشوب تعبير الطبقة من دلالات إيديولوجية قد تخرج عن المطلوب

«النخبة» والدولة وصناعة الأزمة [1]
من يحكم؟

عبد الحليم فضل الله

لقد استمدّت «النخبة» في لبنان وحدتها منذ التسعينيات من المحاصصة وإطلاق اليد في استخدام المال العام، كما استفادت من الإنفاق التعويضي الذي ينطوي على تبادل للمنافع هدفه كسب أوسع موافقة ممكنة على مشروع اقتصادي صُمّم في الأساس ليخدم أقلية ضئيلة من الناس. وقد احتلت السلطة النقدية دون ضجيج موقعاً مركزيّاً في هذه المقاربة، فحازت أفضليّة على باقي السلطات مستعينة باستقلالها النسبيّ وانعدام شفافيتها وضعف الرقابة عليها، وبذلك استطاعت أن ترسم ما تشاء من سياسات من دون أن تمرّ بمخاضات وتسويات سياسيّة من أجل إقرارها، كتلك التي تخوضها الحكومة مثلاً عند إقرار الموازنات العامة. وحتى حصول الانهيار اكتسب البنك المركزي حصانة في وجه الضغوط الشعبية وكان بمنأى عن متناول جماعات الضغط الطائفي إلّا في الحالات التي يقرّر فيها حاكمه مقاسمة الآخرين بعض سلطاته.

من الوحدة إلى التفرّق

هذا الأمر يقدّم تفسيراً ما، لمحافظة «النخبة» بفروعها السياسيّة والاقتصاديّة والطائفيّة على وحدتها طوال ربع قرن مضى على تسوية الطائف، رغم تناقضاتها العميقة وتضارب مصالحها واختلاف رهاناتها الخارجية ووقوعها في مهبّ عواصف محليّة وإقليميّة عدّة. فعلى مسرح السلطة النقدية وسياساتها كانت «تحلّ» المشاكل المستعصية، والتي لا مكان آخر لحلها، مثل: ضعف موارد الدولة، ونقص المال السياسي، وصعوبة إعادة تمويل الديون، واستعصاء التوافق على برامج حلّ الأزمة، وهشاشة الرفاهية المصطنعة التي استفادت منها القواعد العريضة للقوى السياسية والطائفية وهدّأت من غضبها. بعبارة أخرى كانت السياسة النقدية هي الوسيلة الأنجع لشراء الوقت، والبديل الذي أعفانا من عناء البحث عن عقد اقتصادي-اجتماعي جديد يجنّبنا الانهيار ويضع الاقتصاد على مسار جديد. لكنّ نجاح تلك السلطة في الحفاظ على الحد الأدنى من تماسك «النخبة» المسيطرة كان رهن أمرين آخرين: وجود بيئة حاضنة للفساد في جانب، وضمان تدفق الدعم الخارجي بأشكاله العلنيّة والمبطنة في جانب آخر، علماً بأن الدعم المذكور كان في غالبيته ديوناً على القطاعين العام والخاص، أو مطلوبات شبيهة بالديون على القطاع المصرفي، مع نزر يسير من المعونات أو القروض الميسّرة.

وبناءً عليه لم تُطلق يد السلطة النقدية على نحو عبثي أو تلقائي أو بسبب سوء التقدير، بل كان ذلك ضرورياً لتمكين آلة المحاصصة من العمل، وللمحافظة على تماسك «النخبة» ووحدتها. لكنّ الثمن كان يتراكم بعيداً من الإنظار خلف ستارة من البيانات والأرقام «المبهرة» عن أداء الاقتصاد، والتي بانت هشاشتها مع توالي فصول الأزمة. والمثال الأكثر دلالة على ذلك ما حصل مع انفجار فقاعة الأصول، التي بدّدت في ضربة واحدة ما لا يقل عن ثلاثة أرباع القيمة الإجمالية لثروة لبنان المالية وغير المالية (قُدّرت عام 2018 بنحو 182 مليار دولار)، فتراجعت حصّة الفرد الواحد من الثروة الصافية إلى أقل من أربعة آلاف دولار، بعد أن كانت 23 ألف دولار أميركي تقريباً قبل الانهيار. وما يصح على الثروات يسري على الدخل ونوعيّة الحياة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتيّة والثقة بالدولة والاقتصاد، وهذه الأمور إنّما تدل على أن كلفة الانهيار ستكون أكبر بما لا يقاس من قيمة المنافع الناتجة عن التضخيم المفتعل للرفاهية ونفخ مستوى المعيشة في العقود الماضية. وما يزيد الأمور سوءاً أنّ لبنان الذي يسجّل أسوأ المؤشرات مقارنة بانهيارات مماثلة في دول أخرى، لم يستفد من انخفاض كلفة الإنتاج في تعزيز تنافسيته كما فعلت تلك الدول، لوجود عقبات بنيويّة وسياسات غير مسؤولة شجّعت عليها «النخبة» محل البحث. وفيما كانت الوفرة سبباً في تآلف «النخبة» وتعزيز مكانتها وتقوية حججها، فإنّ اشتداد الأزمة وانكشاف دور المصرف المركزي فيها أظهرا تهافتها وانقسامها وتشتّت إراداتها. ونعاين ذلك مثلاً في التباينات التي تطفو على السطح من حين إلى آخر بين جمعية المصارف ومصرف لبنان، أو بين المصارف نفسها، أو بين الكتل السياسيّة ذات العلاقة الحسنة مع المحتكرين بخصوص إلغاء الوكالات الحصريّة أو تبني قانون عصري للمنافسة، والأمر نفسه ظهر في النقاشات المتّصلة بقانون المناقصات العموميّة وغيره من القوانين المحدّدة لطبيعة الاقتصاد اللبناني.

> رسم حدود فاصلة بين السلطة وأفراد النخبة من رجال أعمال ومصرفيين وسواهم الذين يعيدون انتشارهم منها وإليها بحسب الظروف، فيتكثّف حضورهم في أروقة الدولة خلال الازدهار ونراهم يقفزون من مراكبها ما إن تلوح عاصفة في الأفق

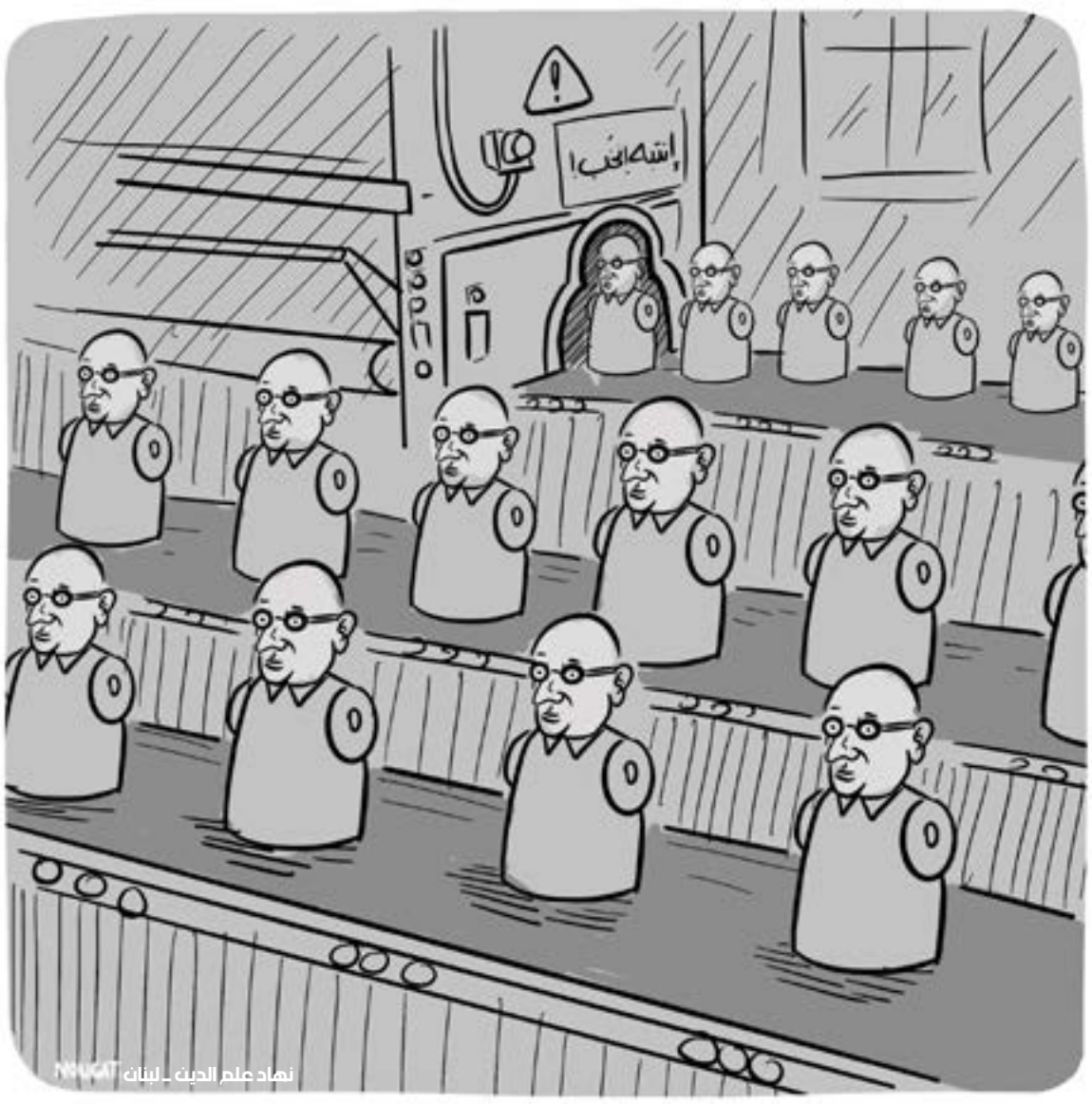

النخبة والسلطة

تؤكد الآراء النظرية المستندة إلى التجارب المعاصرة، أنّ التشابك بين مجتمع النخبة والدولة الحديثة ليس استثناء، بل إنه وثيق الصلة بطبيعتها وتطوّرها التاريخي. وبذلك يصحّ طرح السؤال عمن يضع سياسات الدولة، وموقع القطاع المالي منها والعوامل التي تمنحه قوة هيكليّة إزاءها. أو بتعبير موجز: من الذي يسود فعلاً في المجتمعات الرأسماليّة؟ وكيف يمكن للأقوياء مالياً واقتصادياً أن يمارسوا قوّتهم على سلطة القرار ويفرضوا نفوذهم عليها؟

في عام 1961 نشر روبرت أ. داهل، دراسة مهمة، وجد فيها أن منظّري الاقتصاد السياسي ركّزوا على قدرة «النخبة» (أو بالتعبير الماركسي الطبقة الحاكمة) في مجال السيطرة على القرار السياسي، انطلاقاً من فرضيّة مفادها أن النخبة كتلة موحّدة ومتماسكة في جميع الظروف والأوقات. يخالف «داهل» هذا الرأي بسبب ما يعتري النخبة المذكورة من تباين في المصالح والتكوين، فالفاعلون الأساسيون والفئات ذات النفوذ في الدولة والمجتمع يعملون برأيه على تلبية أهداف مقطعية وقطاعية وحزبية مختلفة بل وحتى متنافرة، وهي بسبب ذلك تخوض في ما بينها منافسة شديدة. أي أنّ الصراع داخل الطبقة المسيطرة، يسير جنباً إلى جنب مع صراع هذه الأخيرة مع القوى الاجتماعية المعارضة لها كالنقابات والمنظمات الأهليّة والقوى الاجتماعية الأخرى. وبذلك يقوم نموذج اتخاذ القرار عند «داهل» على تفاعل العديد من مراكز التأثير مثل رجال الأعمال والاتحادات التجارية والسياسيين والمزارعين والناخبين وغيرهم من الكيانات المؤثّرة.

وبحسب جيروم روس فإنّ نموذج التعددية Pluralist mode عند «داهل» هو البرادايم المهيمن في العلوم السياسية الأنغلوساكسونية. لكنّ «تشارلز لندبلوم» أخذ مسافة من صديقه «داهل» بطرحه سؤالاً يقع على محك مقاربة الأخير: إذا لم يكن هناك فئة مهيمنة تتصف بالتماسك والوحدة فلماذا لم يحدث أن رأينا أبداً في نظام ديموقراطي تصويتاً راديكالياً على مسائل تمسّ بالملكيّة الفرديّة أو تدعو إلى تأميم وسائل الإنتاج؟ والإجابة التي يقدّمها في كتابه السياسة والسوق، على هذا السؤال، هي أنّ صانعي القرار أنفسهم واقعون تحت قبضة «النخبة» التي لديها مصلحة مشتركة بحماية مصالح طبقة الأعمال.

وإذا أردنا أن نسترسل أكثر في هذا السياق، سنعثر على وقائع تؤكد وجود نفوذ لا يمكن تجاهله لجماعات النفوذ المسيطرة في اتخاذ القرار ورسم السياسات العامة، مقارنة بتأثير محدود أو حتى معدوم للمواطنين العاديين وممثلي مصالح الجمهور. وقد توصّلت دراسة إحصائيّة متميزة لكل من «مارتين غيلنز» من جامعة برينستون و«بينيامين بيج» من جامعة نورث ويسترن، إلى أن اللوبيات تمارس نفوذاً عميقاً على سياسات الحكومة الأميركيّة، ما يؤكد صوابيّة ما ذهبت إليه نظريات «هيمنة النخب الاقتصادية». وقد اعتمد الكاتبان في دراستهما على تحليل إحصائي متعدّد المتغيّرات لـ1779 قضيّة سياسيّة بين عامَي 1982 و2005. لكنّ لهذه النخب قصّة مختلفة في لبنان، إذ إنها تقاسم الدولة المنافع في حالات الوفرة والرواج، وتلقي على عاتقها تبعات الأزمة عند حدوثها. بل يصعب رسم حدود فاصلة بين السلطة وأفراد النخبة (من رجال أعمال ومصرفيين وسواهم) الذين يعيدون انتشارهم منها وإليها بحسب الظروف، فيتكثّف حضورهم في أروقة الدولة خلال الازدهار، ونراهم يقفزون من مراكبها ما إن تلوح عاصفة في الأفق.